جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

اقتصاديات الدخل ودورها في تفعيل معدلات التنمية البشرية

مقارنة الجزائر مع بعض الدول (2010–2017)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطلبة:

- عشاي ضيافو خيرة
- مصايف آسية

الأستاذ المشرف

د. ساعد محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....2018/05/08.....

السنة الجامعية: 2017–2018

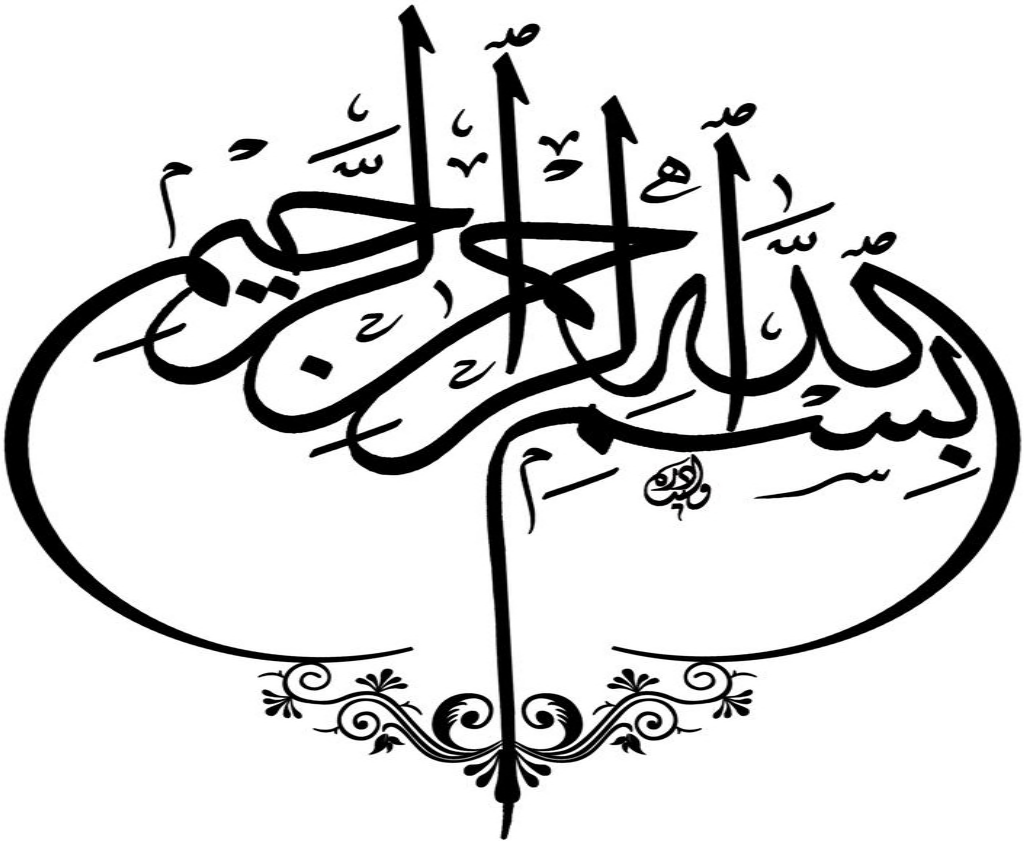
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (19) ﴾

النمل-19-

الحمد لله تعالى والشكر له على نعمه وحسن عونه

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين،

صلوات ربي وسلامه عليه.

نتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا وشجعنا وأمدنا بيد المساعدة من قريب أو من بعيد

ولو بكلمة تحفيزية في إنجاز هذه الدراسة، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **الدكتور ساعد محمد**.

كما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لتقييم مناقشة محتويات هذا العمل وإثرائه.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

التي حملتني وهنا على وهن، أمي الحنونة حفظها الله.

إلى الذي رباني ورعاني وأورثني حب العلم، أبي الغالي

أطال الله في عمره.

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلة عشاي ضيافو، مصايف وأخص بالذكر

أخي **أحمد**، وأخي **مصطفى**.

إلى كل أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وأخص

بالذكر الأستاذ المشرف **الدكتور ساعد محمد**.

إلى كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد ولو بكلمة تحفيزية.

إلى جميع الأصدقاء والزملاء.

خيرة

آسية

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء

الشكر

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار العام حول الدخل

مقدمة الفصل 07

المبحث الأول: عموميات حول الدخل 08

المطلب الأول: ماهية الدخل الوطني وأنواعه 08

المطلب الثاني: تطور الدخل الوطني في ظل المدارس 12

المطلب الثالث: أهمية الدخل الوطني والعوامل المحددة له 15

المبحث الثاني: التدفق الدائري والمستوى التوازني للدخل الوطني وكيفية توزيعه 20

المطلب الأول: التدفق الدائري للدخل الوطني 20

المطلب الثاني: المستوى التوازني للدخل الوطني 28

المطلب الثالث: كيفية توزيع الدخل الوطني 31

المبحث الثالث: طرق قياس الدخل الوطني وأهميته والمشاكل التي يواجهها 33

المطلب الأول: طرق قياس الدخل الوطني 33

المطلب الثاني: أهمية قياس الدخل الوطني 32

المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي واجهها الدخل الوطني وطرق معالجتها 38

خلاصة الفصل 40

الفصل الثاني:الإطار العام للتنمية البشرية

مقدمة الفصل 42
المبحث الأول ماهية التنمية البشرية 43
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية البشرية 43
المطلب الثاني: مراحل تطور التنمية البشرية 45
المطلب الثالث: أهداف وتحديات التنمية البشرية 47
المبحث الثاني:أبعاد وسياسات التنمية البشرية وكيفية تمويلها 50
المطلب الأول: أبعاد التنمية البشرية والعوامل المحددة لها 50
المطلب الثاني: سياسات التنمية البشرية 53
المطلب الثالث: كيفية تمويل التنمية البشرية 54
المبحث الثالث: مؤشرات التنمية البشرية 58
المطلب الأول:مؤشر التنمية البشرية 58
المطلب الثاني:دليل مؤشر التنمية البشرية وكيفية حسابها 59
المطلب الثالث:الانتقادات التي واجهت مؤشرات التنمية البشرية 66
خاتمة الفصل 68

الفصل الثالث: مساهمة مؤشر الدخل في تفعيل معدلات التنمية البشرية (دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول الأخرى) لفترة 2010-2017

مقدمة الفصل 70
المبحث الأول: المؤشرات الديموغرافية للدول محل الدراسة 71
المطلب الأول: المسح السكاني للدول محل الدراسة 71
المطلب الثاني: التركيبة السكانية للدول محل الدراسة 76
المبحث الثاني: مقارنة واقع التنمية البشرية للدول محل الدراسة 83
المطلب الأول:واقع الصحة في الدول محل الدراسة 83

المطلب الثاني: واقع التعليم في الدول محل الدراسة 89
المبحث الثالث: دراسة مساهمة مؤشر الدخل في تفعيل معدلات التنمية البشرية 99
المطلب الأول: مؤشر الدخل وأثره على التعليم في الدول محل الدراسة 99
المطلب الثاني: مؤشر الدخل وأثره على الصحة في الدول محل الدراسة 103
المطلب الثالث: مدى مساهمة مؤشر الدخل في معدلات التنمية البشرية 107
خاتمة الفصل 110
خاتمة عامة 112
قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	كيفية حساب القيمة المضافة	34
02-01	صافي التحويلات المالية لبعض السنوات (عن الإقراض طويل الأجل إلى الدول النامية)	56
03-01	تطور عدد السكان (بالمليون نسمة) للفترة 2010-2017	71
03-02	عدد السكان من حيث الجنس (% من إجمالي عدد السكان)	72
03-03	تطور النمو الطبيعي للسكان	73
03-04	تطور عدد سكان الحظر (% من إجمالي عدد السكان)	74
03-05	تطور كثافة السكان (مقاسة بالشخص لكل كلم2 من مساحة الأرض)	75
03-06	نسبة تطور عدد السكان للفئة أقل من 14 سنة	76
03-07	تطور تعداد السكان حسب الشريحة العمرية من 15-64سنة ومن 64 سنة فما فوق (% من إجمالي عدد السكان)	77
03-08	تطور نسبة الجنس (0-24) مقاسة بالذكور (لكل 100 أنثى)	78
03-09	تطور نسبة الجنس (25-29) مقاسة بالذكور (لكل 100 أنثى)	79
03-10	تطور نسبة الجنس (70 سنة فما فوق) مقاسة بالذكور (لكل 100 أنثى)	80
03-11	المؤشرات الديمغرافية للدول محل الدراسة	81
03-12	واقع الصحة والتعليم في الدول محل الدراسة	97
03-13	العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب (الجزائر)	99
03-14	العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب (الأردن)	100
03-15	العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب(قطر)	101
03-16	العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب (السودان)	102

03-17	العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والعمر المتوقع عند الولادة (الجزائر)	103
03-18	العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والعمر المتوقع عند الولادة (الأردن)	104
03-19	العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والعمر المتوقع عند الولادة (قطر)	105
03-20	العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والعمر المتوقع عند الولادة (السودان)	106
03-21	مساهمة مؤشر الدخل في معدلات التنمية البشرية	107

قائمة الأشكال

شكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل لاقتصاد مغلق	21
01-02	نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد به حكومة	22
01-03	نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مغلق به حكومة	24
01-04	نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مفتوح	26
01-05	المستوى التوازني للدخل الوطني	30
02-01	العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة	53
03-01	نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة (الجزائر)	83
03-02	نسبة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات (الجزائر)	84
03-03	نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة (الأردن)	85
03-04	نسبة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات (الأردن)	86
03-05	نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة (قطر)	86
03-06	نسبة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات (قطر)	87
03-07	نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة (السودان)	88
03-08	نسبة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات (السودان)	89
03-09	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (الجزائر)	90
03-10	نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية (الجزائر)	90
03-11	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (الأردن)	81
03-12	نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية (الأردن)	92
03-13	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (قطر)	93
03-14	نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية (قطر)	94
03-15	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (السودان)	95
03-16	نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية (السودان)	96

مقدمة

يؤدي الدخل الوطني دورا هاما في التنمية البشرية، حيث يوفر حاجة تعتبر هدفا أساسيا، إذ يعتبر الحصول على مستوى عال من الرفاهية، حيث يعتبر الدخل حق لابد منه للإنسان، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو من خلال ذلك يحدد فرص النمو الاقتصادي بشكل عام وإشباع حاجات للأفراد خلال فترة زمنية بشكل خاص.

ومن هذا المنطلق كان لابد من ظهور اقتصاد الدخل باعتباره يساهم في الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة لائق لاستحالة تغطية الطلب الاجتماعي من قبل حكومات الدول.

ويقصد بالدخل الوطني لمجتمع معين بأنه قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة هذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الكمية، فهو يعبر عن كمية السلع والخدمات المتاحة لأفراد هذا المجتمع لإشباع حاجاتهم خلال فترة زمنية معينة، ويعبر أيضا عن ناتج نشاط قام به أفراد هذا المجتمع.

أما التنمية البشرية فحسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 "بأنها عملية توسيع خيارات الناس" وفي واقع الحال أن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية، وتتغير بمرور الوقت ويمكن حصرها في ثلاث عناصر، وهي أن يحيى الإنسان حياة مديدة وصحية، أن يكتسب المعرفة وأن يحصل على الدخل والموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة.

ويرى توجه آخر أن التنمية البشرية هي الإستراتجية تنموية تبدأ وتنتهي بالناس، وهي تقوم على أربعة عناصر أساسية هي الإنتاجية، الاستمرارية، المشاركة، العدالة، أي بمعنى زيادة القدرات الأفراد التعليمية والصحية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل وتزداد القدرة على إشباع الحاجات.

واستنادا على ما سبق فإن اقتصاد الدخل يحتمل الأساس الذي يرتكز عليه تحقيق ثالث الخيارات الأساسية، ألا وهي تحقيق الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة، ولا يتحقق ذلك إلا عند تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

وقد ساهم ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في الحد من معدلات البطالة والقضاء على الفقر وبالتالي ارتفاع مؤشر الدخل مما يؤدي إلى ارتفاع وتفعيل معدل التنمية البشرية وقد انعكس هذا إيجابا على معدلات التنمية البشرية في الجزائر، قد انتقل إلى المرتبة 93 عالميا إلى المرتبة 83 خلال السنوات الأخيرة .

يؤدي اقتصاد الدخل دورا مهما في الرفع من المعدلات التنمية البشرية ومن ثم الحصول على أعلى مستوى صحي وتعلمي ممكن الحصول عليه ولن يأتي هذا من خلال الجانب المالي كمساهم رئيسي في الحصول على حقوق الأساسية للإنسان، وعلى هذا الأساس تتبلور التساؤلات التالية:

1-الإشكالية الرئيسية:

- إلى أي مدى تساهم اقتصادية الدخل من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل في تفعيل معدلات التنمية البشرية؟

2- الأسئلة الفرعية: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة تلاميذ الملتحقين بالمدارس الثانوية؟

-ما مدى مساهمة متوسط نصيب الفرد من الدخل في زيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة عند الشباب؟

- هل هناك علاقة عكسية بين متوسط الفرد من الدخل ونسبة وفيات الرضع؟

-هل ساهم مؤشر الدخل بالنسبة كبيرة في تفعيل ورفع معدلات التنمية البشرية ؟

3-فرضيات الدراسة : كإجابة عن الأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

-توجد علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس الثانوية.

-ساهم متوسط نصيب الفرد من الدخل في ارتفاع نسبة معرفة القراءة والكتابة عند البالغين.

-توجد علاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة وفيات الرضع.

-ساهم مؤشر الدخل في تفعيل ورفع معدلات التنمية البشرية.

4-أهمية الدراسة:

يمثل الدخل الوطني ركيزة أساسية في عملية التنمية البشرية من خلال تأثيرها على فرص النمو الاقتصادي، وعن مدى فعالية البرامج التنموية وإمكانية تحقيق الخيارات الأساسية للبشر، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع في إظهار دور اقتصاديات الدخل في تفعيل معدلات التنمية البشرية.

5-أهداف الدراسة:

-التعرف على واقع التنمية البشرية في الجزائر خلال مؤشرات الثلاث (الدخل، الصحة، التعليم).

-معرفة دور اقتصاديات الدخل في الرفع من معدلات التنمية البشرية.

-تبيان مدى مساهم متوسط نصيب الفرد من الدخل في تحسين القطاع التعليمي وجودة الخدمات الصحية.

6-أسباب اختيار الموضوع:

-عدم التطرق إلى جوانب هذا الموضوع بصفة شاملة من قبل.

-الرغبة في معرفة واقع التنمية البشرية في الجزائر ومركزها في التصنيف العالمي للتنمية البشرية.

-رغبة منا في معرفة خبايا مجال التنمية البشرية وما مدى مساهمتهما في تطوير وتنمية الأفراد.

7-حدود الدراسة:

حاولنا معرفة دور اقتصاديات الدخل في تفعيل معدلات التنمية البشرية في الجزائر ومقارنتها بالدول أخرى (الأردن، قطر، السودان) خلال الفترة من 2010 إلى2017 .

8-المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بإتباع المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر ودراستها وتنظيمها وتحليلها بما يناسب مع الموضوع.

9-أدوات الدراسة:

للإلمام بالموضوع تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات هي:

-الكتب باللغة العربية.

-الرسائل والمذكرات.

-المجلات والمقالات.

-مواقع الانترنت.

10- الدراسات السابقة

حسب المعلومات المتوفرة لدينا فإن هذا الموضوع لم يتم تناوله من قبل عدا بعض الدراسات:

1-دراسة للدكتور ساعد محمد بعنوان اقتصاديات الصحة ودورها في تفعيل التنمية البشرية دراسة مقارنة بين الجزائر ودول أخرى للفترة (2000-2015)،أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، حيث قام فيها الباحث على تبيان أثر ومساهمة الاقتصاد الصحي في تفعيل التنمية البشرية،

كما تعمل على تحقيق الخيارين الآخرين (التعليم، الدخل) المكونة للتنمية البشرية، وخلص فيها إلى أن للصحة الدور الأكبر في الرفع من معدلات التنمية البشرية.

2-دراسة للشريفة عبده بعنوان العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر قامت فيها الباحثة بدراسة هذه العلاقة من عدة جوانب أخذ النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بمكوناتها (تعليم، صحة، دخل) محلا للدراسة، وتوصلت إلى القول بأن التنمية البشرية تتطلب النمو الاقتصادي كوسيلة حتمية لتحقيقها وهي الأخرى وسيلة للحفاظ على هذا النمو الاقتصادي.

11-صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة نجد:

-عدم وجود مراجع تتعلق بتوزيع الدخل.

-اختلاف في الإحصائيات من مصدر إلى آخر.

-عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بالدخل محل الدراسة السنة 2017.

12-تقييمات الدراسة:

لقد قمنا بدراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: تناولت فيه مفاهيم أساسية حول اقتصاديات الدخل، قسم إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول الدخل.

أما المبحث الثاني: التدفق الدائري والمستوى التوازني للدخل الوطني وتوزيعه.

وفي المبحث الثالث: طرق قياس الدخل الوطني وأهميته والمشاكل التي تواجهه

أما الفصل الثاني فكان معنويا بالإيجار العام للتنمية البشرية وقسم إلى ثلاثة مباحث:

فالمبحث الأول: ماهية التنمية البشرية.

وفيما يخص المبحث الثاني: أبعاد وسياسات التنمية البشرية وكيفية تمويلها.

أما المبحث الثالث: مؤشرات التنمية البشرية.

في حين تناولنا في الفصل الثالث مساهمة مؤشر الدخل في تفعيل معدلات التنمية البشرية وقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المؤشرات الديموغرافية للدول محل الدراسة.

وفي المبحث الثاني:مقارنة واقع التنمية البشرية للدول محل الدراسة.

أما المبحث الثالث: دراسة مساهمة مؤشر الدخل في تفعيل معدلات التنمية البشرية.

الفصل الأول

الإطار العام حول

الدخل

تمهيد

يعتبر الدخل الوطني من المفاهيم الاقتصادية الهامة والشائعة، والتي في العادة يتناولها المختصون وغير مختصون بالدراسة والمناقشة، لها له من أهمية كبيرة في رسم السياسة الاقتصادية، ورسم الاتجاه العام للنمو الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل، ومساهمته في تحقيق مستوى رفاهية واستقرار الفرد والمجتمع ككل.

وعلى هذا الأساس سوف يتم في هذا الفصل توضيح المفاهيم ذات الصلة بالدخل الوطني والتي تتمثل في:

ماهية الدخل الوطني، وتدفق تيار الدخل، ومستواه التوازني، وكيفية توزيعه إضافة إلى طرف قياس الدخل الوطني، فأهميته، وأهم المشاكل والصعوبات التي واجهها وأساليب معالجتها.

المبحث الأول: عموميات حول الدخل.

بدأ الاهتمام بدراسة الدخل الوطني من قبل المفكرين الاقتصاديين نظرا للأهمية التي يحظى بها، فلنتعرف أكثر على الدخل الوطني سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى:

ماهية الدخل الوطني وأنواعه وأهم تطوراته عبر المدارس إضافة إلى أهميته والعوامل المحددة له.

المطلب الأول: ماهية الدخل الوطني وأنواعه.

يمكن الإشارة من خلال هذا المطلب إلى أهم مفاهيم الدخل الوطني وأنواعه

أولا: مفهوم الدخل الوطني

يقصد بالدخل الوطني لمجتمع معين بأنه قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة، هذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الكمية فالدخل الوطني يعبر عن كمية السلع والخدمات المتاحة للأفراد هذا المجتمع لإشباع حاجاتهم خلال فترة زمنية معينة، كما يمثل أي ناتج النشاط الذي قام به هؤلاء الأفراد الذين يكونوا هذا المجتمع خلال نفس الفترة الزمنية وهي عادة سنة.

وعادة ما يفضل الصورة القيمية حتى تكون ذات معنى وبالتالي إذا أنتج المجتمع عدد وحدات من السلعة (أ) وعدد وحدات من السلعة (ب) وعدد وحدات من الخدمة (ج) وفي هذه الحالة تكون صورة حساب الدخل الوطني كالآتي:

الدخل الوطني النقدي= كمية السلعة (أ) × سعرها + كمية السلعة (ب) × سعرها + كمية الخدمات (ج) × سعرها.

وهكذا نجد أن الدخل الوطني، عبارة عن قيمة كل ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات مقومة بالأسعار الجارية خلال فترة زمنية قدرها سنة، ويلاحظ أننا نقدم الدخل الوطني بأسعار السوق السائد، ولذلك اطلعنا عليه الدخل النقدي، وإن هذا التقدير جرى العرف على أنه يكون خلال عام وليس لفترة زمنية أخرى[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، دار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007، ص 309-310.

وكذلك نعرف الدخل على أنه مجموع الدخول المدفوعة أو الموزعة على عوامل الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية سواء حصلوا عليها عاجلا أم آجلا[1].

وهناك تعريفات مختلفة لمفهم الدخل الوطني، يعود بعضها إلى منبع الدخل (الناتج) وبعضها الآخر يتعلق بتوزيع الدخل وفق هذه التعاريف:

عرف مارشال Marshal الدخل الوطني بأنه عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس مال في تفاعله مع الثروة الطبيعية.

وعرفه هيكس Hicks بأنه مجموعة من السلع والخدمات ردت إلى أساس عام قوم بنقود[2].

كما عرفه ساميولسون Semulson بأنه المقدار الكلي من الدخل المكتسب بواسطة أصحاب عوامل الإنتاج وتتكون من: الأجور + الفائدة الصافية على القروض والسندات + الربح الصافي الملكية الخاصة + أرباح الشركات + الدخل الصافي للمشروعات الفردية[3].

وكذلك يمكن تعريف الدخل الوطني بأنه مجموع دخول أفراد المجتمع خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة، ويقصد بالأفراد الأشخاص أو الأفراد الطبيعيين وكذلك جميع الشخصيات المعنوية مثل الشركات الخاصة والعامة والحكومية كما ينبغي أن يتأكد معنى انتماء الأفراد للمجتمع واقع الجنسية التي يحملها هؤلاء الأفراد، فدخول الأفراد الأجانب المقيمين داخل البلد لا تدخل في حساب الدخل الوطني، بينما أن دخول المواطنين المقيمين خارج البلاد لا بد أن تدخل في الحسبان، كذلك أيضا ينبغي أن نتأكد تماما من فهمنا لمسألة تقدير الدخل الوطني، خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة، فالدخل الوطني عبارة عن تيار نقدي جاري ويقدر عن فترة معينة من الزمن فلا يمكن القول مثلا أن جانبا من الدخل الوطني للعام الحالي قد تم الحصول عليه في العام الماضي أو أنه تبقى من العام الماضي[4].

---

[1]- بريش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ، 2007، ص 98.

[2]-حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة شركة: جمال أحمد محمد وإخوانه، طبعة 2014م-1435هـ، الأردن، ص 64.

[3]- سامر عبد الهادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار النشر والتوزيع، ط 1، 2013، ص 65.

[4]- عبد الرحمن يسرى أحمد، أحمد الناقة، النظرية الاقتصادية الكلية (مدخل حديث) مؤسسة شباب الجامعة 40 شارع الدكتور مصطفى مشرفة، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 41.

ونعرف أيضا الدخل الوطني على أنه مجموع العوائد والدخول التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج وتقسم خدمات عناصر الإنتاج تقليديا إلى خدمات العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم، وتحصل على عوائد في صورة أجور ورواتب، فوائد، ريع وإيجارات، وأرباح الترتيب وتمثل كل منها نصيب عامل الإنتاج الذي ساهم في إنتاج الدخل الوطني[1].

ويعرف أيضا أنه مجموع الإيرادات التي يحصل عليها المكلف خلال مدة زمنية معينة، ولا تكن لها صفة رأس المال، وهذا يعني أن الدخل الإجمالي يشمل جميع المبالغ التي أنفقت في سبيل الحصول عليه (الدخل)، فضلا عن الزيادة التي حصلت في ذمة المكلف من الإيرادات الصافية خلال المدة فالزيادة الحاصلة في ذمة المكلف من النفقات التي صرفته (كتكاليف إعادة إنتاج هذا المورد) تضاف إلى باقي الإيرادات لتكون الدخل الإجمالي[2].

ومن خلال التعاريف السابقة للدخل الوطني، نجد أن الدخل الوطني هو مجموع دخول أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة وهو عبارة عن مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يدعونها وتأتي في صورة أجور ورواتب، فوائد ريع، وإيجارات وأرباح.

كما يجب أن يتأكد من انتماء الأشخاص للمجتمع من واقع الجنسية التي يحملها هؤلاء الأشخاص سواء مقيمين داخل البلد أو خارجه.

ثانيا: أنواع الدخل

يمكن تصنيف الدخل على النحو التالي:

1- الدخل الوطني: national income

حسب الحاجة المتبعة، فلقد استخدمنا التعبير "الدخل الوطني" بتطبيقه بدون تمييز على كل المفاهيم المعرفة خلال هذا الفصل: الناتج الوطني الصافي "ت.و.خ" وهكذا. ومع ذلك من الضروري ذكر الاستثناء الدقيق المعطي لهذا التعبير من قبل وزارة التجارة الأمريكية التي تعتبر الدخل الوطني بكل بساطة

[1]- عبد الغافور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص 177.

[2]- عبد الباسط علي الجحيشي، الإعفاءات من ضريبة الدخل دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص 37.

كالناتج الوطني الصافي "ت.و.ص:د.و" بعد إبعاد جميع الضرائب الغير مباشرة، وعلى العكس لا تقتطع الضرائب المباشرة والضرائب على الأرباح[1] .

2- الدخل المحلي: (DOI) Domestic Income

هو مجموعة الدخول المكتسبة محليا، أي التي يكتسبها أصحاب الخدمات عوامل الإنتاج المشتركين في العمليات الإنتاجية المحلية سواء كانوا من الموطنين أم من الأجانب.

أي يمكن تعريفه بأنه مجموع عوائد عناصر الإنتاج الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية خلال سنة وضمن أراضي الدولة بغض النظر عن الدخول القادمة من الدول الأجنبية[2].

3- الدخل الشخصي: Personale income

يعرف الدخل الشخصي على أنه ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج والتي يستلمونها فعلا.

أو هو كل ما يحصل عليه الفرد نتيجة إشراكه في العملية الإنتاجية ونتيجة الجهد الذي قام به سواء عن طريق العمل أو رأس المال خلال فترة سنة.

4- الدخل المتاح: (التصرفي): (DI) (Déposable Income)

هو الدخل الفعلي الذي يتصرف فيه الأفراد إما بالإنفاق (الاستهلاك) أو الادخار، ويتم التوصل إليه عن طريق:

الدخل المتاح= الدخل الشخصي – الضرائب على الدخل[3]

---

[1]- مصطفى موثق، علم الاقتصاد 2، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص 118.

[2]- مصطفى يوسف الكافي، مبادئ علوم الاقتصادية، دار الجامد للنشر والتوزيع، طبعة أولى 2015-1436هـ، ص-ص 221-222.

[3]- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 262.

المطلب الثاني: تطور الدخل الوطني في ظل المدارس

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى ما يلي:

أولا: الدخل في النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن العشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر، وظلت معظم الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثلاثيني من هذا القرن (أزمة الكساد العالمي، 1929-1931) ومن رواد هذه المدرسة آدم سميث، ريكاردو، جون ستيوارت ميل، ألفريد مارشال بيجو...

1- الفرضيات التي استندت عليها النظرية الكلاسيكية:

ومن أهم الفرضيات التي استندت عليها النظرية الكلاسيكية في مجال الدخل هي:

أ- **إن الحالة التي تسود دائما للاقتصاد هي حالة الاستخدام الشامل تلك الحالة التي تمثل الوضع الطبيعي في الاقتصاد:** وهذا الافتراض يعتبر الأساس في النظرية الكلاسيكية، حيث اعتقد الكلاسيك بأن جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل تعتبر في حالة استخدام شامل وأن هذه الحالة تمثل الوضع الطبيعي في الاقتصاد كما اعتقد الكلاسيك أن المحدد الأساسي للإنتاج والدخل في المدى القصير هو مستوى الاستخدام والذي يتحدد بمستوى الأجور، لذلك يلاحظ بأن الكلاسيك أنكروا وجود بطالة قسرية، وإذا ما ظهرت هذه البطالة فيمكن تجاوزها من خلال تخفيض مستوى الأجور، كما أنهم اعتقدوا بأن الاقتصاد كفيا بمعالجة ما يتعرض له من مشاكل واختلالات ذاتيا.

ب- **المنافسة الكاملة:** إن الافتراض الآخر الذي استند عليه الكلاسيك في بناء صرح نظر في مجال الدخل والذي يعتبر أحد الأركان الرئيسية في هذه النظرية هو اعتقادهم بحالة المنافسة الكاملة.

ج- **عدم التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** دعا الكلاسيك إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ من الأفضل أن يترك ذلك النشاط بيد الأفراد، حيث اعتقد الكلاسيك بأن الفرد وهو يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة فإنه يساعد على تحقيق المصلحة العامة وبصورة غير مباشرة، وليس هناك أي تعارض بين المصلحة العامة والخاصة، إن هذه الأفكار تظهر بصورة واضحة في كتاب آدم سميث (ثروة

الأمم) ومن العبارات الشهيرة التي قالها آدم سميث في هذا المجال هي "إن كل منتج إذ يحاول تحصيل الربح لنفسه تقوده يد خفية لتحقق هدف لم يكن يقصده وهذا الهدف هو بالطبع المصلحة العامة"[1].

د- **مرونة الأسعار والأجور والفائدة:** إن من أهم الافتراضات الأخرى التي استند عليها الكلاسيك في بناء نظريتهم في مجال الدخل هي اعتقادهم بمرونة الأسعار والأجور وأسعار الفائدة والتي اعتبروها بمثابة (بارومترات) يمكن تغييرها عند الحاجة، لهذا يمكن القول أن سب اعتقادهم بحالة الاستخدام الشامل، ناجم عن اعتقادهم بمرونة الأسعار والأجور، حيث أنهم اعتقدوا أنه إذا ما حدث اختلال في الاقتصاد فيمكن إعادته من خلال تغيير الأسعار والأجور والفائدة، فمثلا إذا حدث اختلال بين عرض العمل والطلب على العمل فيمكن إعادته من خلال تغيير سعر الفائدة....وهكذا.

هـ- **اعتقد الكلاسيك بأن الادخار يساوي الاستثمار دائما وأبدا:** وأن ما يدخره الأفراد سوق يقومون بتحويله إلى استثمار مباشرة وهذا يعني حسب اعتقادهم بأن ما يدخر من أموال سوف يتحول إلى استثمار وبدون فاصلة زمنية، نظرا لأنهم اعتقدوا بأن الجماعات التي تقوم بالادخار هي نفس الجماعات التي تقوم بالاستثمار، وهذا ما يحدث اختلال بين الادخار والاستثمار، فيمكن إعادته عن طريق تغير سعر الفائدة الذي اعتبروه الأداة التي يمكن من خلالها إعادة التوازن بين الادخار والاستثمار.

و- اعتقادهم بقانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب:

والذي يعني كل ما ينتجه المنتج وما يعرضه البائعون من سلع يجد من يشتريه وبذلك فإنهم أنكروا وجود فائض في الإنتاج، لأنهم اعتقدوا أن كل ما يحصل عليه الأفراد ومن دخول سوق يقومون بإنفاقها لشراء السلع والخدمات المختلفة، وهذا يعني بأن الدخل المتحصل عليه سوف يتم إنفاقه بنفس الفترة التي تولد فيها، وحتى لو أحتجز جزء من الدخل يشكل ادخار واعتبروه نوع من الإنفاق ليس في الحاضر وإنما هي المستقبل، أو ما هو إلا نوع من الاتفاق على سلع الاستثمار[2].

1-2- أسباب انهيار النظرية الكلاسيكية:

وبالرغم من استمرار النظرية الكلاسيكية في مجال الدخل أكثر من قرن من الزمن إلا أنها لم تعد تلقى قبولا واسعا من العديد من الاقتصاديين، وذلك لعدم منطقية أو موضوعية للافتراضات التي استندت

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 262.

[2]-مرجع نفسه، ص 82.

عليها، خاصة ما يتعلق بالقوى التلقائية التي آمن بها الكلاسيك، تلك القوى التي يمكن أن تلعب دورها في إعادة التوازن للنشاط الاقتصادي، إذا ما حدث أي اختلاف فيه.

وبصورة عامة يمكن القول أن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيار النظرية الكلاسيكية في مجال الدخل هي ما يلي:

أ- أزمة الكساد العالمي:

تعتبر أزمة الكساد العالمي (1929-1931) بمثابة التجربة العملية الأولى أو الامتحان النهائي التي سقطت فيه النظرية الكلاسيكية، حيث أثبتت ذلك الأزمة انهيار جميع الأركان التي استندت عليها النظرية، كما كانت بمثابة الدليل الواضح على عدم صحة قانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب وهذا يعني انهيار أحد الأركان التي استندت عليها النظرية.

نتائج الرأسمالية السلبية:

- مثل انحصار المال والثروة في أيد قليلة وظهور الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات
- سوء حال الطبقة العاملة اقتصاديا وصحيا.

ج- ظهور أداء كينز:

التي تعتبر العامل الأساسي لانهيار النظرية الكلاسيكية الذي حاول أن يضع نظرية جديدة في مجال الدخل[1].

ثانيا: النظرية الحديثة في مجال الدخل:

بعد انهيار النظرية الكلاسيكية في مجال الدخل بعد أزمة الكساد العالمي تلك الأزمة التي أثبتت انهيار جميع الأركان الرئيسية التي استندت عليها النظرية كان ليدمن إيجاد النظرية البديلة التي تعالج تلك المشكلة هذا ما دفع الاقتصادي كينز أن يأتي بأداء وأفكار جديدة متناقضة تماما لما جاءت به النظرية الكلاسيكية تلك الأفكار التي تضمنها كتابه تحت عنوان النظرية العامة في الدخل الذي نشر عام 1936م إن من أهم ما استهدفه كينز في كتابه مسألتين هما:

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

أ- توضيح نقاط الضعف والقصور في النظرية الكلاسيكية من خلال كشف التناقضات المنطقية الكامنة فيها.

ب- وضع نظرية بديلة تفسر الكيفية التي يتحدد فيها مستوى الاستخدام، حيث يبين كينز في نظريته أنه إذا كانت النظرية الكلاسيكية في الاستخدام تنطبق على جميع الحالات سواء كانت حالة الاستخدام الشامل أو حالة عدم الاستخدام الشامل.

المطلب الثالث: أهمية الدخل الوطني والعوامل المحددة له

وسنتناول في هذا المطلب ما يلي:

أولا: أهمية دراسة الدخل الوطني:

لدراسة الدخل الوطني أهمية كبيرة من الوجهتين النظرية والعملية إذ أن الدخل الوطني يمثل النتيجة الملموسة للنشاط الاقتصادي الذي مارسه المجتمع خلال فترة زمنية معينة، كما يعتبر خير دليل ومؤشر على مدى نجاح السياسة التي تتبعها الدولة فيما يتعلق بشؤونها الاقتصادية والعالمية.

لذلك تولى معظم الدول كما أوضحنا في مقدمة الفصل اهتمامها باستخدام أساليب المحاسبة الوطنية لاستخلاص بيانات صحيحة عن الدخل الوطني وتحليل مكوناته والتغيير الذي يحدث في هيكله وتوزيعه بين عناصر الإنتاج وتقدير متوسط دخل الفرد وفي مصر بدأت الدراسات الإحصائية من الدخل الوطني عام 1932 ثم قامت لجنة التخطيط الوطني بإعداد حسابات قومية تصور فيها النشاط الاقتصادي للمجتمع عام 1957 وتقدم حتى الوقت الحاضر كل من وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمواصلة هذه الجهود بصورة منتظمة.

وتظهر أهمية دراسة الدخل الوطني من خلال الجوانب التالية:

1- قياس مدة نجاح السياسة الاقتصادية:

تستخدم تقديرات الدخل الوطني في السنوات المتتالية للدراسة مدى نجاح السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة فعلى سبيل المثال إذا كانت الزيادة الحقيقية المستهدفة في الدخل الوطني هي مليار جنيه عام 1999 والذي تحقق فعلا مع نهاية حسابات عام 1999م هو 800 مليون جنيه فإن الزيادة الحقيقية للدخل الوطني تمثل حوالي 80% من الزيادة المستهدفة وهو ما قد يترتب عليه تعديل في السياسات الاقتصادية المنفذة وذلك عند تنفيذ الخطة التالية عام 2000.

2- قياس إنتاجية العمل في القطاعات المختلفة:

يمكن أيضا الاستعانة ببيانات الدخل الوطني لقياس إنتاجية العاملين في القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، فالمقصود بإنتاجية العمل في قطاع معين، خارج قسمة القيمة المضافة لهذا القطاع أي كان هذا القطاع على مقدار ما أضافه إلى الدخل الوطني ، على عدد العاملين في هذا القطاع أي كان هذا القطاع هو قطاع الزراعة، فمن ثم يمكن الحصول[1] على إنتاجية العامل في قطاع الصناعة وأخيرا إذا كان قطاع الخدمات فإننا يمكن الحصول على إنتاجية العامل في قطاع الخدمات، ويفيد ذلك أنه إذا كانت إنتاجية العامل في قطاع الزراعة ضعيفة أو أقل من القطاعات الأخرى فإن هذا يعني أن تحويل جزء من العاملين في قطاع الزراعة إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية مثلا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني (الناتج الوطني).

3-قياس قدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة:

تستخدم تقديرات الدخل الوطني لأغراض أخرى كقياس الأفراد على دفع الضرائب ومدى تحمل المجتمع للقروض العامة ولاشك أن الحكومات لا تستطيع التمادي في فرض الضرائب وطلب الاقتراض دون مراعاة مستوى الدخل المحقق ففي الحالة الأولى يلجأ الاقتصاديون إلى تقدير ما يسمى بالضغط الضريبي وهو عبارة عن النسبة بين الحصيلة الإجمالية للضرائب (المباشرة وغير المباشرة) في سنة معينة إلى مقدار الدخل الوطني لنفس السنة وفي الحالة الثانية يعتمد الاقتصاديون لقياس مقدرة المجتمع على تحمل أعباء القروض العامة على تقدير نسبة القروض العامة إلى مقدار الدخل كما في الحالة الأولى أو إلى تقدير نسبة فوائد الديون وأقساط استهلاكها في سنة معينة إلى مجموع مصروفات الدولة لنفس السنة.

4. قياس توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج:

يهتم الباحثون اهتماما كبيرا بإحصاءات توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة لتقدير نصيب كل من العمل والأرض ورأس المال، وللتنظيم ثم تقدير السنة التي تمثلها هذه النسب من الدخل الوطني، ففي الدول ذات النظام الجماعي تمثل الأجور نسبة 100% من الدخل الوطني (الإتحاد السوفييتي) أما في

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، مرجع سبق ذكره، ص 312.

الدول الأخرى[1] التي لا تلغي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج إلغاء تام فإن جزء من الدخل الوطني يؤول إلى أصحاب الأرض ورؤوس الأموال والمشروعات الإنتاجية الخاصة وقد يزيد أو يقل هذا الجزء تبعا للظروف ففي الدول حيث تزيد المعدات والآلات والأرض الزراعية بالقياس إلى الأيدي العاملة سوف تزيد إنتاجية العامل ويزيد نصيب العمل بالقياس إلى عناصر الإنتاج الأخرى وفي الحالة العكسية عندما تزيد الأيدي العاملة بالقياس إلى عناصر الإنتاج فإن إنتاجية العامل تقل ويقل تبعا لذلك نصيب العامل من الدخل الوطني.

5. قياس مستوى رفاهية الأفراد:

يعتمد الاقتصاديون على متوسط دخل الفرد في المجتمع كمقياس لمستوى رفاهية أفراد هذا المجتمع، ومن خلاله يمكن تقسيم الدول إلى دول نامية ودول متقدمة ومما تجدر ملاحظته أن متوسط دخل الفرد لا يمثل مستوى رفاهية الأفراد تمثيلا صحيحا إذ يغفل الخدمات التي يؤديها أفراد الأسرة الواحدة لبعضهم البعض، كما لا يأخذ في الحساب إلى السلع الاقتصادية التي تعتبر نادرة بالقياس إلى الحاجة إليها أما السلع المباحة كالهواء وحرارة الشمس والأمطار وجمال الطبيعة وثروة الرياح فلا تدخل في هذا التقدير رغم إسهامها في تحقيق رفاهية الأفراد فاعتدال الجو يغني عن استعمال الملابس الصوفية واستخدام وسائل التدفئة ووفرة الأمطار تغني عن حفر الآبار وقنوات الري وتوفر الظروف الصحية الملائمة كعدم وجود مستنقعات وأمراض متواطئة تغني عن استخدام مبيدات الحشرات والأدوية وهكذا.

6. رسم السياسة المالية للدولة:

تستعين الدول في العصر الحديث بيانات عن الدخل الوطني المقدر للسنة المقبلة لرسم السياسة المالية الملائمة، فعند توقع وزير المالية نقص كبيرا في الاستثمار بالقياس إلى المدخرات المزعوم تحقيقها في المجتمع عمد إلى اقتراح توسيع في إنفاق الحكومة ونقص في أعباء الضرائب لتجنب حدوث كساد في النشاط الاقتصادي للمجتمع[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية اقتصادية تحليل جزئي وكلي، ومرجع سبق ذكره، ص ص 313، 314.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع نفسه ، ص ص 314، 315

7. وضع الخطة الاقتصادية الوطنية:

يحتاج المخطط إلى صورة مبسطة للهيكل الاقتصادي للمجتمع يدين مدى ارتباط قطاعاته المختلفة ببعضها البعض الآخر، وذلك حتى تكون الخطة منسقة متماسكة قابلة لتنفيذ دون أن يحدث عجز في بعض القطاعات ومعوقات في البعض الآخر ويمكن الحصول على مثل هذه الصور عن طريق البيانات الخاصة بالدخل الوطني (الناتج الوطني) فالشاهد أن جزءا من منتجات كل قطاع يستخدم كسلعة وسيطة في إنتاج القطاعات الأخرى فلا يستطيع المخطط أن يضع خطة اقتصادية سليمة دون أن يأخذ في الاعتبار العلاقات القائمة بين هذه القطاعات (علاقات التشابك القطاعي)[1].

ثانيا: العوامل المحددة لمستوى ونمو الدخل الوطني:

يمكن القول أن هناك العديد من العوامل المحددة لمستوى ونمو الدخل الوطني تلك العوامل التي يمكن إجمالها بما يلي:

أ. مدى توفير الموارد الاقتصادية: إن توفر الموارد الاقتصادية سواء المادية والبشرية بالكمية والنوعية المطلوبة في بلد ما سوف يساعد ذلك على تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن توفر العنصر البشري المؤهل وذوي الاختصاصات والكفاءات العالية، وكذلك توفر المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة وتوفر رأس المال الكافي يعتبر من العوامل المشجعة والمحفزة لنمو الدخل الوطني، أما عدم توفر مثل تلك الموارد بعضها أو كلها فقد يشكل عقبة أمام نمو وتطور الدخل الوطني[2].

ب. التقدم التكنولوجي:

يعتبر واحدا من العوامل الأساسية المحددة لنمو الدخل الوطني وقد أثبتت العديد من الدراسات أن مساهمة التقدم التكنولوجي قد تصل أحيانا إلى 80% من زيادة الإنتاجية وبالتالي في زيادة الإنتاج والدخل الوطني.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية اقتصادية تحليل جزئي وكلي، مرجع سبق ذكره، ص 316.

[2] أحمد عارف العساف وآخرون، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 60-61.

ج. الاستخدام الأمثل للمواد الاقتصادية المتاحة:

في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي فإن مشكل التنمية والنمو الاقتصادي لا تعتمد وبدرجة كبيرة على مدى وفرت الموارد الاقتصادية أي بمعنى آخر أن مشكلة التنمية هي ليست مشكلة ندرة موارد بقدر ما هي مشكلة تتعلق بمدى الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة.

د. مدى توفر الاستقرار السياسي:

إن إحدى المتطلبات الاقتصادية لعميلة التنمية الاقتصادية وبالتالي فنمو الدخل الوطني هو مدى توفر الأمن والاستقرار السياسي، فالنشاط الاقتصادي الفعال لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل الاستقرار السياسي، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن إحدى العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو عدم توفر الأمن والاستقرار السياسي، حيث يلاحظ أن أغلب تلك الاقتصاديات تعاني من الفوضى والاضطراب وهذه عوامل غير محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي.

هـ. السياسات الاقتصادية:

إن السياسات والبرامج الإنمائية التي تنتهجها الدولة في المجال الاقتصادي تعتبر واحدة من العوامل المحددة لنمو الدخل الوطني وخاصة تلك السياسات المتعلقة بالجوانب النقدية والمالية والاستثمارية والتشريعات والقوانين[1].

[1]- أحمد عارف العساف وآخرون، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 61، 62.

المبحث الثاني: التدفق الدائري والمستوى التوازني للدخل الوطني وتوزيعه

من أجل التعمق في الدخل الوطني والفهم الجيد له لابد من التطرق لتدفق الدائري لتيار الدخل بمختلف نماذجه وكذلك لابد من دراسة المستوى التوازني للدخل الوطني إضافة إلى أهم توزيعاته على النحو التالي:

المطلب الأول: التدفق الدائري للدخل

لنوضح فكرة التدفق الدائري لدخل سيتم البدء بنموذج التدفق الدائري المبسط والمبني على عدد من الفواصل وهي:

1. أن هناك قطاعين فقط في الاقتصاد وهما القطاع المنزلي والذي يمثل كافة الوحدات الاستهلاكية في المجتمع وقطاع الأعمال والذي يمثل كافة المؤسسات الإنتاجية التجارية منها والصناعية في المجتمع.
2. لا يكون للقطاع الحكومي أي دور في الحياة الاقتصادية للمجتمع.
3. إن التفاعل بين القطاع المنزلي وقطاع الأعمال يتم من خلال سوقين هما:

أ. **سوق عناصر (عوامل) الإنتاج:** وهو ذلك السوق الذي يتم فيه بيع عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال من قبل القطاع المنزلي.

ب. **سوق الإنتاج (السلع والخدمات):** وهو ذلك السوق الذي يتم فيه شراء السلع والخدمات المنتجة التي ينتجها قطاع الأعمال من قبل القطاع المنزلي.

4. تستخدم النقود كوسيلة لتبادل ومعيار القيمة في سوق عناصر الإنتاج والسلع والخدمات[1].

النموذج الأول: للتدفق الدائري لتيار الدخل (نموذج مبسط للاقتصاد المعان في حالة توازن دائم)

يتكون هذا النموذج من قطاعية أساسين في الاقتصاد الوطني وهما القطاع العائلي والإنتاجي ويوضح الشكل التالي لنموذج التدفق الدائري لتيار الدخل الاقتصادي مغلق[2].

---

[1]- سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، ط 1،الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 70-72.

الشكل رقم(1-1): نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل الاقتصادي مغلق في حالة توازن.

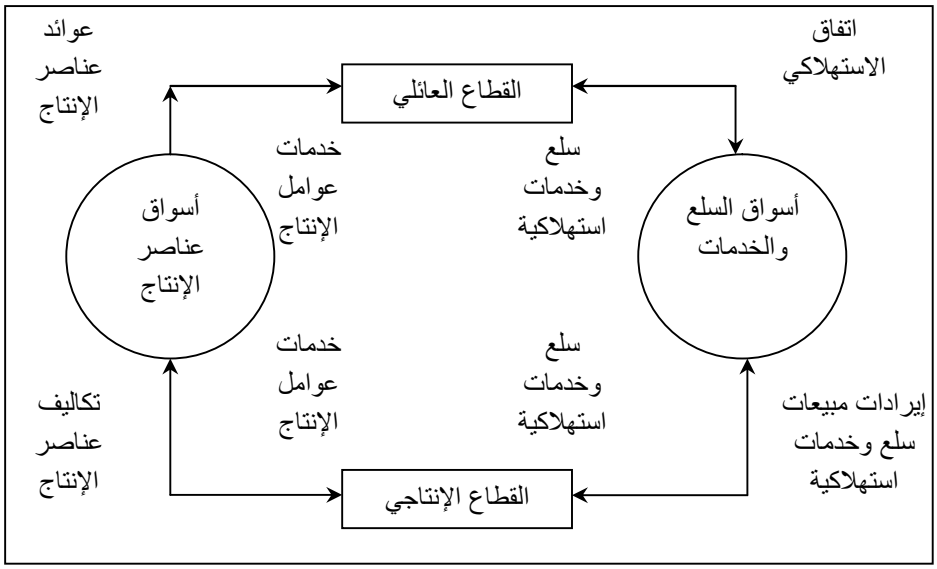

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، 2008، دار الجامعة الإسكندرية، ص 70.

يتضح في الشكل السابق، وجود نوعين من التدفقات التي تتخذ شكلا مستمرا بين القطاع الإنتاجي والقطاع العائلي، أولهما التدفقات العينية وتدور في شكل خط متصل في عكس اتجاه عقارب الساعة ويتم التعامل بين القطاعين في سوقين متمايزين: سوق لعناصر الإنتاج وسوق ثاني للمنتجات النهائية من سلع وخدمات.

النموذج الثاني: للتدفق الدائري للدخل (حالة اقتصاد مغلق به حكومة)

ويتكون هذا النموذج من ثلاث قطاعات وهي القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية وهذا النموذج أكثر واقعية من النموذج الأول نظرا لإسقاط الافتراض الأول حيث يقوم القطاع العائلي بإنفاق جزء من دخله الذي يحصل عليه في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والجزء الباقي من دخله يقوم بادخاره، لذلك يتم توزيع الدخل الممكن التصرف فيه ما بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار.

ويوضح الشكل التالي نموذج للتدفق الدائري في حالة الاقتصاد المغلق بدون حكومة، وفي هذا النموذج وباقي النماذج ستركز على تيار النقدي فقط وذلك بعد تفهمنا للتيار العيني الذي يتخذ عكس الاتجاه في النموذج الأول كما سنهتم فقط بالقطاع الاقتصادي دون التعامل فيما بينها وذلك للتبسيط[1]:

[1]- كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2002-2003، الإسكندرية، ص 52.

الشكل رقم (2–1): نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة

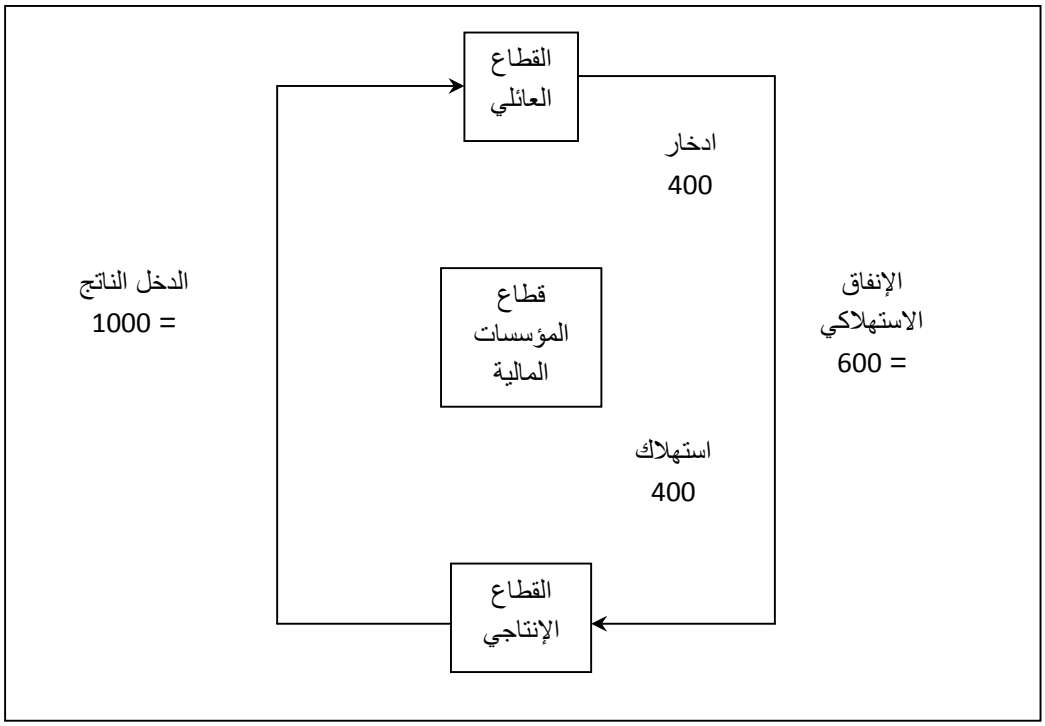

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، 2008، دار الجامعة الإسكندرية، ص 67.

وفي الشكل رقم (2–1) يحصل القطاع العائلي على دخل قدره 1000 ويقرر انفاق 600 جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وادخار الجزء المتبقي من الدخل وقدره 400 جنيه وبناء على ذلك فإن معادلة التصرف الدخل هي:

الدخل الوطني = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار.

400+600 = 1000.....(2)

ومن ناحية أخرى، قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته 1000 من السلع والخدمات والتي وتتكون من نوعين من السلع والخدمات أولهما سلع وخدمات استهلاكية قيمتها 600 جنيه، وثانيها سلع إنتاجية أو رأسمالية قيمتها 400 جنيه وبناء على ذلك فإن معادلة تكوين الإنتاج الوطني هي:

الإنتاج الوطني = سلع الاستهلاكية (س) + سلع إنتاجية (ث).

400 + 600 = 1000.....(3)

ومن ناحية ثانية فما هي مكونات الاتفاق الوطني؟ من الملاحظ أن الاتفاق الوطني في هذا النموذج يتكون من مكونين وأولهما الاتفاق الاستهلاكي على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والذي بلغ 600 جنيه وثانيهما الإنفاق الاستثماري على السلع الإنتاجية أو الرأسمالية والذي بلغ 400 جنيه وبناء على ذلك فإن معادلة مكونات الاتفاق الوطني هي:

الإنتاج الوطني = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري (ث).

400+600 = 1000.....(4)

وحتى يتحقق شروط توازن الدخل الوطني لابد أن يتم مطابقة الدخل الوطني مع الإنتاج الوطني مع الإنفاق الوطني، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاثة (2)، (3)، (4)، ومنها نجد أن: س+خ = س+ث ومن المعادلة الأخيرة يتضح أن شرط توازن الدخل في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة هو تساوي الادخار كتسرب مع تيار الدخل الإنفاق الاستثماري كإضافة إلى التيار الدخل كما يتضح ذلك من المعادلة التالية[1]:

التسربات = الإضافات

الادخار = الاستثمار.....(5)

400=400

النموذج الثالث: التدفق الدائري لتيار لدخل (حالة، اقتصاد مغلق به حكومة)

يتكون هذا النموذج من أربعة قطاعات هي القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية والقطاعات الحكومية. يعتبر هذا النموذج أكثر واقعية من النموذجين الأول والثاني، حيث يتم فيه إسقاط الافتراض الثاني من افتراضات النموذج الأول، لأنه في الواقع لابد وأن يتضمن الاقتصاد الوطني القطاع الحكومي كقطاع يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي ويتأثر به.

ويوضح الشكل التالي نموذج التدفق الدائري في حالة الاقتصاد المغلق به حكومة:

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الشكل (3–1): نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مغلق به حكومة.

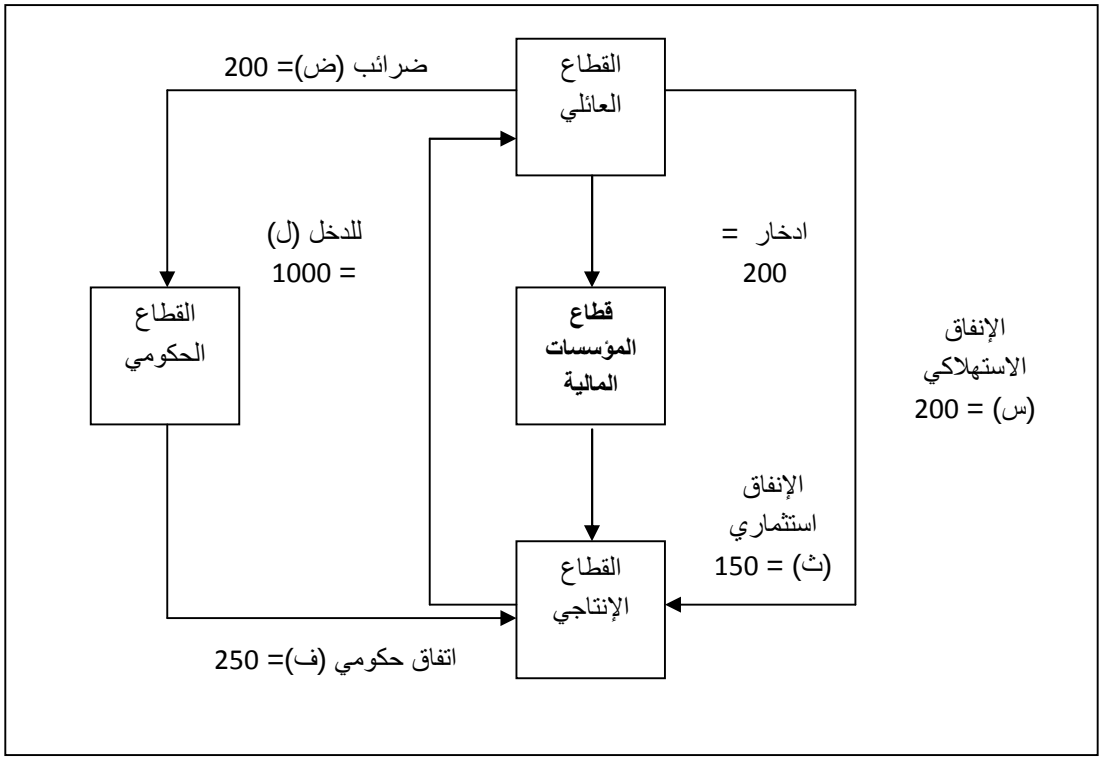

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

في الشكل السابق (3–1) حصل القطاع العائلي على دخل قدره 1000 جنيه، يقدر إنفاق 600 جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وأخذت الحكومة في هذا القطاع ضرائب قدرها 200 جنيه (وفي الواقع تأخذ الضرائب أكثر من شكل ولكننا للتبسيط أكتفينا بالضرائب المفروضة فقط على القطاع العائلي) والجزء المتبقي من الدخل وقدره 200 جنيه تم ادخاره وبناء على ذلك فإن معادلة التصرف في الدخل الوطني هي[1]:

الدخل الوطني = الاستهلاك + الادخار + الضرائب.

200 + 200 + 600 = 1000.....(6)

ومن ناحية أخرى قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته 1000 جنيه من السلع والخدمات والتي تتكون من ثلاثة أنواع من السلع والخدمات، أولها سلع وخدمات استهلاكية قيمتها 600 جنيه، وثانيها

[1]– السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الإسكندرية للنشر، طبعة 2013، ص ص 77، 78.

سلع إنتاجية قيمتها 150 جنيه، وثالثها سلع وخدمات حكومية قيمتها 250 جنيه، وبناء على ذلك فإن معادلة تكوين الإنتاج هي:

الإنتاج الوطني = سلع استهلاكية + سلع إنتاجية + سلع حكومية.

1000 = 600 + 150 + 250.....(07)

ومن ناحية ثالثة يلاحظ أن الإنفاق الوطني في هذا النموذج يتكون من ثلاثة مكونات أولها الإنفاق الاستهلاكي والذي بلغ 600 جنيه، وثانيها الإنفاق الاستثماري على شراء السلع الإنتاجية، والذي بلغ 150 جنيه، وثالثها الإنفاق الحكومي والذي بلغ 250 جنيه، وبناء على ذلك فإن معادلة مكونات الإنفاق الوطني هي:

الإنفاق الوطني = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي.

1000 = 600 + 150 + 250 .....(08)

وحتى يتحقق شرط توازن الدخل الوطني لابد أن يتم مطابقة الدخل الوطني مع الإنتاج الوطني مع الإنفاق الوطني، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاث (06)، (07)، (08) نجد:

س+خ+ض=س+ث+ق.

ويحذف الاستهلاك من الطرفين نجد:

التسربات = الإضافات.

خ + ض = ث + ق.

250 + 150 = 200 + 200.....(09)

يتضح من المعادلة رقم (09) أن شرط توازن الدخل في حالة اقتصاد مغلق به حكومة هو تساوي إجمالي التسربات مع إجمالي الإضافات فليس من الضروري أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، فمن سلوك قطاع المؤسسات المالية نجد أنه حصل على مدخرات قدها 200 جنيه وقدم استثمارات قدرها 150 جنيه، أي لديه فائضا قدره 50 جنيه، ورغم ذلك تحقق التوازن لأنه يوجد عجز في الميزانية قدره 50 جنيه كما يتضح ذلك من سلوك القطاع الحكومي والذي حصل على ضرائب قدرها 200 جنيه وقام بإنفاق

حكومي قدره 250 جنيه، أما في حالة وجود عجز لدى المؤسسات المالية أي الاستثمار أكبر من الادخار فيوجد فائض في الميزان لدى القطاع الحكومي.

وحالة توازن قطاع المؤسسات المالية أي الادخار يساوي الاستثمار يتحقق توازن لدى القطاع الحكومي. أي تتساوى الضرائب مع الإنفاق الحكومي ومن ثم يتحقق توازن الميزانية[1].

النموذج الرابع: التدفق الدائري لتيار الدخل (حالة الاقتصاد المفتوح)

يتضمن هذا النموذج على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي القطاع العائلي، والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية، والقطاع الحكومي، وقطاع التجارة الخارجية، ويعد هذا النموذج أكثر النماذج تعبيرا عن الواقع، حيث يتم فيه إسقاط الافتراض الثالث من افتراضات النموذج الأول، لأنه في الواقع لابد وأن يتعامل الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي حيث أنه في الواقع لابد أن يتعامل الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي، حيث أنه في الواقع من الصعب تصور اقتصاد مغلق لا يتعامل غيره في الدولة المحيطة به، ويلاحظ أنه حتى في أقل المجتمعات إنفاقا على العالم الخارجي عادة ما يوجد قدر من التبادل للسلع مع العالم الخارجي متمثلا في صادرات سلعية نرمز لها بالرمز (ص) وواردات سلعية نرمز لها بالرمز (و)

الشكل (4-1) نموذج التدفق الدائري في حالة اقتصاد مفتوح[2].

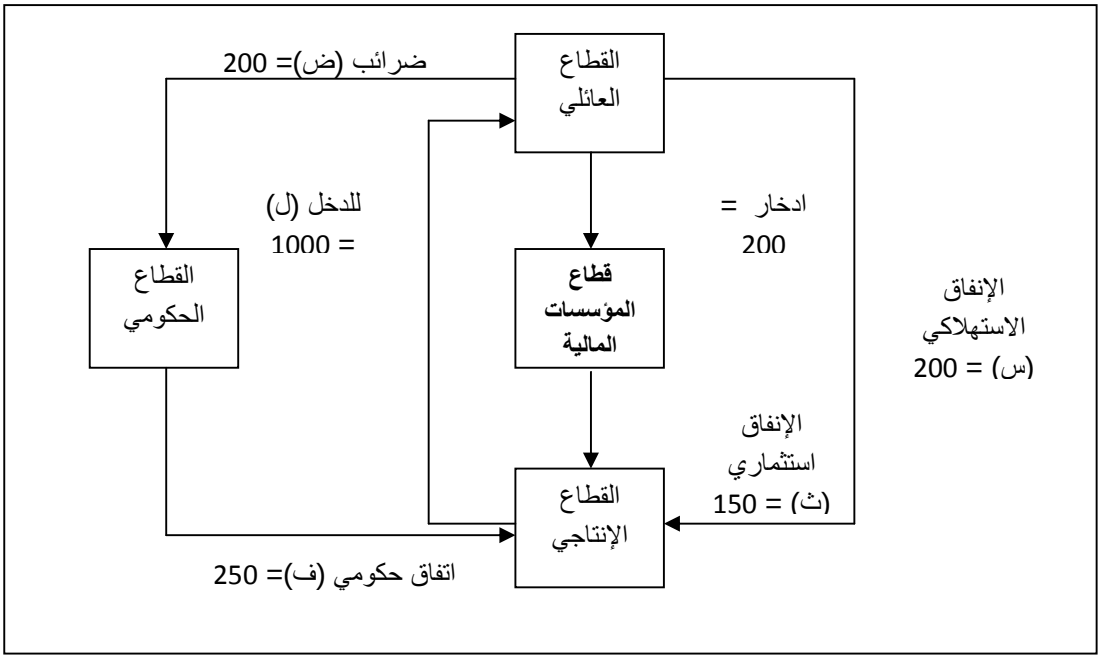

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[1]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 79، 81.

[2]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، المرجع نفسه، ص ص 81، 82.

يلاحظ في الشكل (4-1) أن القطاع العائلي قد حصل على دخل قدره 1000 جنيه، وقرر إنفاق 600 جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وأخذت الحكومة منه ضرائب قدرها 200 جنيه وقام القطاع العائلي باستيراد واردات من العالم الخارجي قدرها 100 جنيه والجزء المتبقي من الدخل وقدره 100 جنيه تم ادخاره وبناء على ذلك فغن معادلة التصرف في الدخل الوطني هي:

الدخل الوطني = الاستهلاك + الادخار + الضرائب + الواردات.

100 + 200 + 100 + 600 = 1000.....(10)

ومن ناحية أخرى قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته 1000 جنيه من السلع والخدمات والتي تألفت من أربعة أنواع من السلع والخدمات أولها سلع وخدمات استهلاكية قيمتها 600 جنيه وثانيها سلع إنتاجية قيمتها 150 جنيه سلع وخدمات حكومية قيمتها 150 ورابعها سلع وخدمات تم تصديرها للخارج قيمتها 100 جنيه وبناء على ذلك فإن معادلة تكوين الإنتاج الوطني هي:

الإنتاج الوطني = سلع استهلاكية (س)+ سلع إنتاجية(ث) + سلع حكومية (ق)+سلع مصدرة(ص)

100 + 150 + 150 + 600 = 1000 ..... (11)

ومن ناحية ثالثة يلاحظ أن الإنفاق الوطني في هذا النموذج يتكون من أربعة مكونات أولها الإنفاق الاستهلاكي ويبلغ 600 جنيه وثانيها الإنفاق الاستثماري ويبلغ 150 جنيه ورابعها الإنفاق الأجنبي على الصادرات ويبلغ 100 جنيه. وبناء على ذلك فإن معادلة مكونات الإنفاق الوطني هي:

الإنفاق الوطني=الإنفاق الاستهلاكي(س)+الإنفاق الاستثماري(ث)+الإنفاق الحكومي(ق)+الإنفاق الأجنبي(ص).

100 + 150 + 150 + 600 = 1000 ..... (12)

وحتى يتحقق شرط التوازن الدخل الوطني لابد أن تتم مطابقة الدخل الوطني مع الناتج الوطني مع الإنفاق الوطني، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاث (10)، (11)، (12) ومنها نجد:

س+خ+ص+و = س+ث+ق+ص.

ويحذف الاستهلاك من الطرفين.

المشتريات = الإضافات.

خ+ص+و = ث+ق+ص .....(13)

100 + 150 + 150 = 100 + 200 + 100

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أنه ليس من الضروري أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، أو تتساوى الضرائب مع الإنفاق الحكومي أو تتساوى الصادرات مع الواردات حتى يتحقق توازن الدخل في حالة اقتصاد مفتوح ولكن المهم تساوي إجمالي المشتريات مع إجمالي الإضافات[1].

المطلب الثاني: المستوى التوازني للدخل الوطني

إن الدخل التوازني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، والطلب الكلي ما هو إلا مجموعة الإنفاق الاستهلاكي للعائلات والإنفاق من الاستثمار للمنتجين، أي أننا نفترض جدلا أن الدخل الوطني يتحدد بمتغيرين هما: الاستهلاك والاستثمار وذلك من أجل التبسيط فقط ولن يؤثر ذلك دقة وصحة التحليل، والعرض الكلي يشمل الإنتاج الكلي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محدودة وبالتالي فإنه عند حالة توازن الطلب الكلي يتساوى مع قيمة الإنتاج الكلي[2].

لنفترض أن الناتج المحلي مكون من أربعة قطاعات على النحو التالي:

$$\mathbf{GDP = C + I + G + (X-M)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{01})$$

حيث (C) الاستهلاك الخاص و(I) الاستثمار، و(G) الاستهلاك الحكومي، وأخيرا صافي القطاع الخارجي (X-M)، ويشكل مجموع الإنفاقات على هذه القطاعات ما يسمى بمستوى الإنفاق الكلي (AE) في الاقتصاد. إذن يمكن القول بأن معادلة الإنفاق الكلي، وهي أيضا معادلة الطلب الفعال في الاقتصاد، تتكون من:

$$\mathbf{AE = C + I + G + (X-M) = AD} \ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{2})$$

أما الوضع التوازني فهو، كما أشرنا عندما يتساوى الدخل () المتولد عن المعادلة (1) أعلاه مع الإنفاق المتمثل في المعادلة (2) أو بتعبير آخر عندما (**3**) ..... **y=AE** وضع توازن مكونات المعادلة (2) أعلاه ستتأثر بتغير للعوامل التي تحدد كل منها وللتبسيط سنفترض أن الاستهلاك الخاص هو الدالة الوحيدة في التوظيف السابق للمعادلة (2)، في حين ستفترض أن كلا من (I) و(G) و(NX) ثوابت لا تتأثر بمستوى الدخل.

[1]- السيد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 83، 85.

[2]- محمد حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 263.

وعليه فإننا يمكن أن تمثل العلاقات السابقة كما يلي[1]:

أ) دالة الاستهلاك:

وهي كما أشرنا فيما سبق تتكون من استهلاك مستقل وآخر تابع أو مستحدث كما يلي:

$$\mathbf{C = a + by} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث (a) الاستهلاك الذاتي أو المستقل و(b) الميل الحدي للاستهلاك أو (MPC).

ب) باقي المتغيرات:

لنفرض أن مستوى الاستثمار ثابت عند (I^*) ومستوى الإنفاق الحكومي ثابت عند (C^*) وصافي الصادرات هو (NX^*).

إذا عوضنا المعادلة (4) في (2) وأخذنا في الاعتبار الثالث الباقية تصبح معادلة الإنفاق كما يلي:

$$\mathbf{AE = a+by + I^* + G^* + NX^*} \ldots\ldots\ldots\ldots (05)$$

وبالرجوع إلى الوضع التوازني في المعادلة (03) وتعويض المعادلة (5) من المعادلات (3) تصبح الدخل التوازني كما يلي:

$$\mathbf{Y = a + by + I^* + G^* + NX^*}$$

وبإعادة الترتيب تصبح المعادلة السابقة كما يلي:

$$\mathbf{Y - by = a + I^* + G^* + NX^*}$$

$$\mathbf{Y\ [1-b] = a + I^* + G^* + NX^*}$$

إذن تصبح قيمة الدخل التوازني كما يلي:

$$\boldsymbol{y = \frac{1}{1-b}[a + I^* + G^* + NX^*]} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وهذا يعني أنه بمعرفة قيم (MPC) وكل من الاستهلاك الذاتي ومستوى الاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات يمكننا الوصول إلى الدخل التوازني باستخدام المعادلة (6)[2].

[1]- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة 2002، دار وائل للنشر والتوزيع، ص 194.

[2]- خالد واصف، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 10، 2009، دار وائل للنشر والتوزيع، ص ص 195، 196.

الشكل رقم (05-01): المستوى التوازني للدخل الوطني.

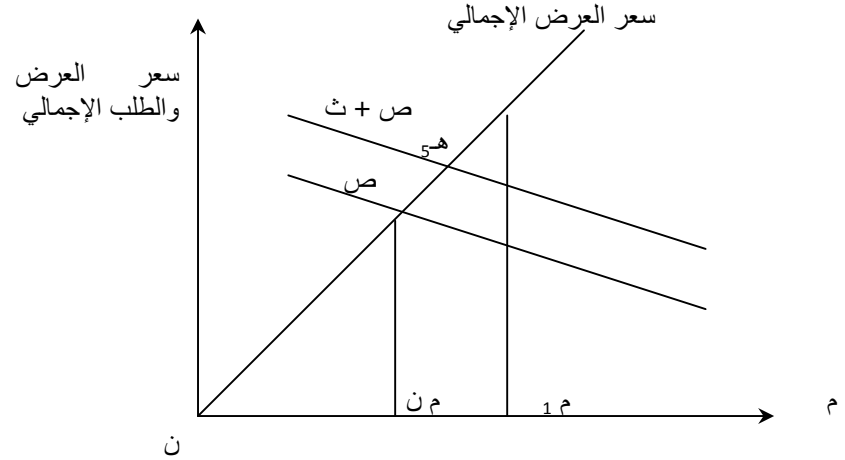

المصدر: عبد اللطيف بن شنهو، مدخل للاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة مركزية بن عكنون الجزائر، ص 433.

في إطار الاقتصاد يتوفر فيه تجهيز معين يمثل ن وسعر العرض الإجمالي تبعا لمستويات العمالة المختلفة، ص تمثل مختلف مستويات النفقات على سلع الاستهلاك تبعا لمستويات العمالة.

تكون معادلة المستقيم: ص = ب + ج.

حيث ج الميل للاستهلاك، ب مستوى الاستهلاك الذي لا يمكن ضغطه المستقل عن الدخل.

وهذا هو السبب الذي يجعل المستقيم س يقطع المستقيم الممثل لسعر العرض الإجمالي من أعلى كلما ارتفع مستوى العمالة ازداد الدخل، ولكن نظرا للدالة الاستهلاكية فإن نفقات الاستهلاكية تنمو أقل نسبيا مما ينمو بها الدخل.

ونرسم المنحنى (س+ث) بإضافة حجم معين من نفقات الاستثمار إلى نفقات الاستهلاك المتعلقة بمختلف مستويات الدخل الإجمالي، وبذلك يمثل المنحنى س + ث منحنى النفقات الإجمالية، ويتقاطع منحنى العرض الإجمالي مع منحنى الطلب الإجمالي في النقطة هـ5 التي تمثل حالة التوازن في الواقع تكون العائدات في هذه النقطة.

هـ5 تمثل الدخل الوطني في التوازن ويقابل هذا المستوى من الدخل والإنتاج المستوى م.ن من التشغيل على يسار النقطة م1 تكون نفقات المستهلكين والمستثمرين أعلى منها العائدات التي تعتبرها المؤسسات كافية لمختلف مستويات التشغيل الأصغر من هـ5 وتحقق المؤسسات أرباحا أعلى مما كانت تنتظر، ويتجه الاقتصاد نحو التوازن.

وعلى يمين النقطة هـ5 تكون نفقات المستهلكين والمستثمرين أقل من العائدات التي تعتبرها المؤسسات كافية لمختلف مستويات التشغيل الأعلى من م.ن، ولن يتحقق المؤسسات الأرباح المنتظرة، وبالتالي تستخدم من التشغيل والإنتاج ونتجه من جديد نحو التوازن الذي نشترطه أن لكل استخدام سعر للعرض الإجمالي مساويان + ج وطلب إجمالي مساوي (ن+ج)+ث[1].

- ويشبه تحليل كادور تحليل كارتر من حيث ينطلق من الشرط الأساسي لتحقيق توازن الدخل وهو تساوي الادخار بالاستثمار، كما يرى كادور بأن الدخل الوطني يتألف من مجموع الأجور والأرباح وهذا يماثل فكرة كارتر القائلة بأن دخل المجتمع يوزع بين فئتين هما العمال والرأسماليون[2].

المطلب الثالث: توزيع الدخل الوطني

يقصد بتوزيع الدخل الوطني، تغيير حالة توزيع الدخل الوطني عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المالية وغير المالية، وإعادة توزيع الدخل تتطلب المقارنة بين الحالتين، الحالة التي يتم فيها توزيع أولي للدخل، تتدخل الدولة لتغيير هذه الحالة إلى حالة لا تقم الدولة فيها بإجراء تغيير في التوزيع.

التوزيع الأولي (بين المنتجين):

في هذه المرحلة تتدخل الدولة في توزيع الدخل الوطني بين المنتجين والتأثير فيه بطريقتين:

أ. يتحدد تدخل الدولة في بادئ الأمر عن طريق النفقات الحقيقية، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية تؤدي إلى توزيع الدخول الجيدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج هي الأجور والفوائد والريع والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين.

ب. يكون الأثر الثاني من خلال تحديد مكافئات عوامل الإنتاج وهي الأجور والفوائد والأرباح والريع، ويتخذ هذا التحديد أحد الشكلين مباشر أو غير مباشر[3].

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص ص 433، 434.

[2]- ولاس بدترسن، ترجمة صلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي جزء ثاني، بنسبة الاشتراك مع فرنكلي للطباعة والنشر، بيردن، نيويورك، 1968، ص ص 268-269.

[3]- خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، رأس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط2، 2005، ص ص 104، 105.

التوزيع الوظيفي للدخل:

في هذه الحالة يتم توزيع الدخل الوطني حسب كل عنصر من عناصر الإنتاج.

عنصر العمل: يرى المذهب الشيوعي أنه ليس للعامل حق إلا في إشباع حاجاته مهما كان مقدار عمله، لأن العمل ليس إلا وظيفة اجتماعية يؤديها الفرد للمجتمع فيكافئه عليها بضمان حاجاته، وتتبع هذه النظرة من نظرة الشيوعية للمجتمع فهي تنظر إليه بوصفه كائنا كبيرا يذوب فيه الأفراد، وعليه فإن صلة العامل بنتائج عمله تنقطع ويصبح المجتمع هو العامل الحقيقي والمالك لناتج عمل الأفراد[1].

عنصر رأس المال: تتفق المذاهب الوضعية على أن العائد المشروع لرأس المال هو الفائدة التي تعود على صاحب رأس المال الذي يستثمر أمواله في قروض يصرف النظر عن نتيجة تشغيل هذا المال من ربح أو خسارة ويرى المذهب الرأسمالي خاصة أن الفائدة هي عائد مشروع لرأس المال.

عنصر الأرض: إن الأرض كعامل مهم وأساسي من عوامل الإنتاج تحصل على حصة من نتاج العملية الإنتاجية وذلك يتمثل في شكلين من الاستغلال هما: المزارعة والإجارة مقابل عائد هو الريع ومعنى المزارعة هو إعطاء الأرض لمن يزرعها على أن يكون له نصيب مما يخرج منها كالنصف أو الثلث أو الأكثر من ذلك أو الأدنى حسب ما يتفقان عليه.

عنصر التنظيم: تهدف عملية التنظيم إلى المزج بين عناصر الإنتاج إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد ويعتبر التنظيم من العناصر المهمة وخاصة بعد تشعب العملية الإنتاجية والمنظم هو عادة من يتحمل المخاطر، ولضمان مشاركته في العملية الإنتاجية فإنه يحصل على حد معين من العائد والذي يطلق عليه اسم الربح[2].

[1]- رشيد حيمران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 204، 205.

[2]- إبراهيم خريص وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة عربية 2007، ص 52.

المبحث الثالث: طرق قياس الدخل الوطني وأهميته والمشاكل التي يواجهها

تعتبر دراسة طرق قياس الدخل الوطني بمثابة الخطوة الأهم في الدراسة العامة للدخل الوطني ولاشك أن دراسة هذه الطرق تساعد بدرجة كبيرة على تفسير العديد من المشاكل التي تواجهه.

المطلب الأول: طرق قياس الدخل الوطني

هناك ثلاثة طرق لقياس الدخل الوطني حيث يمكن تقديره على أساس إحصاء قيم ما تنتجه المشروعات المختلفة أو على أساس حصر ما يتقاضاه أصحاب عناصر الإنتاج من دخول أو على أساس تقويم استهلاك واستثمار المجتمع والتقديرات.

1- طريقة الناتج الوطني

ويطلق عليها أيضا طريقة القيمة المضافة Value Added وبمقتضى هذه الطريقة يبدأ الباحث بتقسيم النشاط الاقتصادي أو الإنتاجي في المجتمع إلى قطاعات (زراعة، صناعة، الخ...) ثم يعمل على تقدير الناتج في كل قطاع من هذه القطاعات خلال سنة معينة وأخيرا تضاف كل هذه القيم للحصول على الناتج الوطني (الدخل الوطني)،على أن يتوخى عدم الازدواج فلا تقدر قيمة نفس السلعة أو الخدمة أكثر من مرة واحدة، ولتجنب هذا التكرار يلجأ القائمين إلى تقدير قيمة ناتج كل قطاع على أساس القيمة المضافة لهذا القطاع بدلا من تقديرها على أساس قيمته الكلية .والصورة القياسية لهذه تكون الطريقة على النحو التالي:

الناتج الوطني (الدخل الوطني): [1] إجمالي الإنتاج في كل القطاعات – إجمالي مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن إنتاج أو ناتج كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي هو مدخلات للقطاع الذي يليه ويمكن إيضاح ذلك بافتراض أن هناك سلعة واحدة ينتجها الاقتصاد الوطني هي القمح وأن هناك ثلاثة قطاعات هي قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات المتمثلة في قطاع التوزيع الذي يعطي الخبز كناتج نهائي، وفي ضوء ذلك يمكن حساب القيمة المضافة بافتراض الأتي:

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مرجع سبق ذكره، ص316.

جدول رقم (01-01) يوضح كيفية حساب القيمة المضافة

قطاعات النشاط الاقتصادي	السلعة	قيمة الإنتاج من السلعة	تكلفة السلعة الوسيطة	القيمة المضافة
قطاع الزراعة	القمح	20-	صفر	20-
قطاع الصناعة	الدقيق	25-	20	5-
قطاع الخدمات	الخبز	35-	25	10-
		80	45	35

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي،

ويلاحظ القيمة المضافة هي 35 وتساوي قيمة الإنتاج النهائي للقطاع الأخير.

وعند حساب الدخل الوطني بطريقة إجمالي الناتج الوطني كما هو واضح، وضمان لعدم ازدواج قيمة السلع فإننا نخصم من قيمة كل سلعة تكلفة السلعة الوسيطة التي دخلت فيها نتاجها والتي كانت تمثل إنتاج لقطاع آخر ودخلت في القطاع الذي يليه كمدخلات، ومن الواضح في هذا المثال أن السلعة التي تدخل في حساب الدخل الوطني هي الخبز باعتبارها الناتج النهائي والقيمة غير المبالغ فيها للخبز هي قيمة القمح مضافا إليه القيمة التي بذلت لتحويله إلى دقيق (مقدرة ب5 وحدات تكلفة) ومضافا إلى ذلك قيمة تحويل الدقيق لخبز (10 وحدات تكلفة) وهكذا فإن أخذ القيمة المضافة في الحسبان عند حساب الدخل الوطني يمنعنا من تكرار حساب قيمة السلعة وتفيد هذه الطريقة بقوة في التعرف على مساهمة كل قطاع من القطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج الوطني أو الدخل الوطني وهذا يفيد للغاية عند التخطيط الاقتصادي ووضع خطة التنمية الاقتصادية [1].

وبناءا على ذلك فإن احتساب قيمة الناتج الوطني الصافي سعر التكلفة يتم على أساس استبعاد مقدار للضرائب غير المباشرة ومقدار الإعانات الحكومية لهذا فإن:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مرجع سبق ذكرى، ص ص316،317

الدخل الوطني= الناتج الوطني صافي سعر تكلفة =الناتج الوطني الصافي سعر السوق – الضرائب غير مباشرة +الإعانات الحكومية =الناتج الوطني الصافي بسعر السوق –(الضرائب غير مباشرة – الإعانات الحكومية)[1].

2– طريقة الإنفاق:الإنفاق الوطني هو مجموع إنفاق المجتمع على السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين خلال سنة وتقسم هذه النفقات إلى[2]:

أ– **إنفاق استهلاكي:**

ويضم قسمين أساسين: الاستهلاك الخاص، والاستهلاك العام أي الاستهلاك الحكومي ويطلق عادة على مجموع هذين النوعين من الاستهلاك تعبير الاستهلاك الكلي، والاستهلاك الخاص هو ما يقوم به أفراد المجتمع ككل وكذلك للهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح مثل: الجمعيات الخيرية والأندية الرياضة، أما الاستهلاك الحكومي فتقوم به السلطات العامة في المجتمع على اختلاف أشكالها من حكومة مركزية، والبلديات ومراكز الحكم المحلي.

ويرجع السبب الأساسي للتمييز بين كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي إلى أن حجم وتكوين كل من هذين النوعين من الاستهلاك يخضع لعوامل وقوى مختلفة تمام الاختلاف.

إنفاق الاستثماري:

يقسم الاستثمار إلى استثمار داخلي واستثمار خارجي، ويقصد بالاستثماري الداخلي الاستثمار الذي يتحقق داخل الاقتصاد الوطني في حين يقصد بالاستثمار الخارجي الاستثمار الذي يتحقق نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة ما بين الاقتصاد الوطني والاقتصادات الأجنبية، وفي حين أن الاستثمار الخارجي يتمثل في شيء واحد فقط وهو صافي الاستثمار الخارجي فإن الاستثمار الداخلي يقسم إلى قسمين أساسيين هما الاستثمار في رأس المال ثابت وصافي تغيرات المخزون في نهاية العام أي الاستثمار في شكل عام يتكون ن ثلاثة مكونات هي رأس المال الثابت وصافي تغيرات المخزون في نهاية العام بالإضافة

[1] –ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروق. مدخل في علم الاقتصاد،طبعة الأولى 1434هـ–2013م، دار زهران للنشر والتوزيع،ص276 .

[2]– عبد الغافور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة مرجع سبق ذكره،ص187.

[2]– عبد الغافور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة مرجع سبق ذكره،ص187.

إلى صافي الاستثمار الخارجي ويتألف تكوين رأس المال الثابت من جميع الأصول الإنتاجية (الرأسمالية) على اختلاف أنواعها من آلات وتجهيزات فنية ومنشآت ومحطات توليد...الخ[1].

ج- إنفاق العالم الخارجي:

يتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات، وهو قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات، فكما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محليا، إنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف إلى الناتج الوطني للدولة.

د- الإنفاق الحكومي:

يتمثل الإنفاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع أو خدمات استهلاكية أو استثمارية التي تشتريها الحكومة وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتبات...

وفقا لما تقدم نقول بأنه بإتباع طريق الإنفاق يتم جمع إنفاق القطاعات الأربعة ليكون: الناتج الوطني الإجمالي=الإنفاق الاستهلاكي+الإنفاق الاستثماري+الإنفاق الحكومي+صافي الصادرات[2].

3- طريقة عوائد عناصر الإنتاج والدخول المكتسبة:

رأينا في الطريقة السابقة الخاصة بتقدير الدخل باستخدام فكرة الناتج الوطني أن العبرة في تقدير الدخل هي بالقيمة المضافة أو بالتكلفة المضافة إلى سلعة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج وطريقة عوائد عناصر الإنتاج تشير إلى حساب قيمة السلعة عن طريق حساب تكلفة كل عامل من عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاج السلعة،ويطلق على طريقة عوائد عناصر الإنتاج بطريقة الدخول نظرا لأنها تعمل على تجميع الدخول المكتسبة التي حصل عليها أصحاب خدمات عناصر الإنتاج، والصورة القياسية التجميعية لهذه الطريقة تكون على النحو التالي:

الدخل الوطني الإجمالي (الناتج الوطني) = إجمالي الأجور وما في حكمها + الفوائد + الريع والإيجارات + الأرباح.

[1]- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزيء والكلي،مرجع سبق ذكره ص ص198، 199.

[2]- محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصادَ الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 45،47.

ويلاحظ أن:

الأجور وما في حكمها = الأجور النقدية والمرتبات والمكافآت والحوافز التشجيعية + المزايا العينية + التأمينات الاجتماعية.

الفوائد = صافي الفوائد وليس إجمالي الفوائد أي أن الفوائد التي تحسب هي عبارة عن الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة وهي الفرق بين الفائدة التي تدفع من قبل قطاع الأعمال المحلي والفائدة التي استلمت من قبل هذا القطاع عن طريق القطاعات الأخرى مضافا إليها صافي الفوائد التي يتم استلامها من الدول الأخرى[1].

الريع والإيجارات: فالريع هو ريع الأرض، والإيجارات هي الدخل المكتسب من قبل الأشخاص وذلك نظيرا استعمال ممتلكاتهم من قبل الغير مثلا المحلات وغيرها ويقاس على ذلك ما في حكم الريع والإيجارات، حيث تحسب إيجارات المنازل التي يسكنها أصحابها، والإيجارات للممتلكات الحكومية[2].

الأرباح: عائد ودخل عنصر التنظيم الأرباح profits في أرباح الشركات والجمعيات التعاونية وينقسم تعبير الأرباح في حسابات الدخل الوطني إلى حسابين أساسيين هما:

أ-**دخل الملاك:** وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.

ب-**أرباح الشركات:** وهي الأرباح التي تحققها شركات المساهمة والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

- **ضرائب دخل الشركات:** وتمثل "ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعها الشركات للحكومة في صورة ضرائب".

- **أرباح الأسهم:** عبارة عن " الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركات والذين هم الملاك الأصليين للشركة "

- **الأرباح المحتجزة والغير موزعة:** وهي " الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة الالتزامات"[3].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مرجع سبق ذكره،ص ص 319-320.

[2]- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقان، مفاهيم ونظم اقتصادية (تحليل اقتصادي جزئي وكلي) دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الأولى 2004، ص 80.

[3]- محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصادَ الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المطلب الثاني: أهمية طرق القياس الدخل الوطني

تحتل حسابات الدخل الوطني أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء الدول المتقدمة أم الدول النامية نظرا لاعتبارها:

- واحدة من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي في أي اقتصاد أو أي مجتمع.
- بمثابة أداة تساعد في تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي.
- وسيلة تساعد في التنبؤ عن بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي.
- وسيلة تساعد في بناء وصياغة النماذج الاقتصادية واختبارها.
- وسيلة تساعد الدولة في وضع سياستها الاقتصادية ومعالجة بعض الظواهر الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني[1].
- التعرف على مصادر الإنفاق والتمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة[2].

المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي واجهها الدخل الوطني وأساليب معالجها

يمكن القول أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الدخل الوطني تلك المشاكل التي تؤثر على صحة ودقة النتائج المحققة، ونظرا للأهمية حسابات الدخل الوطني، ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة فإنه يقتضي الأمر معالجة علمية ومنطقية لتلك المشاكل ومن أهم تلك المشاكل ما يلي:

1- إن رقم الناتج المحلي الإجمالي GDP لا يتضمن العديد من السلع والخدمات التي تم بالفعل إنتاجها خلال الفترة الزمنية، ولكن لم يتم تسجيلها سواء أكانت نشاطات غير قانونية أو غير معلنة أو غير تسويقية. ومن الأمثلة عن ذلك:

أ- الإنتاج الذي تم استهلاكه بواسطة أصحاب هذا الإنتاج مثل: استهلاك المزارعين لبعض محاصيلهم، واستهلاك العديد من أصحاب المصانع لبعض منتجاتهم.

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصادَ الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2]- سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص58،59.

ب- هناك العديد من الخدمات التي أديت ولم تدرج في رقم الناتج المحلي باعتبارها خدمات معلنة مثل: خدمات ربات البيوت في البيوت في المنازل.

ج- هناك بعض السلع التي يتم إنتاجها ولكنها لا تدرج لمخالفاتها القانون مثل: تجارة المخدرات والسلع المهربة.[1]

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أنه لكي نتغلب على هذه المشكلة وتأثيرها على قيمة الناتج الوطني فإننا نعمد إلى استخدام ما يعرف بأرقام القياسية لأسعار وهي الأرقام التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة زمنية معينة بهدف رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة[2].

أ- أن رقم الناتج المحلي الإجمالي لم يأخذ في سياقه الآثار السلبية التي قد تكون مصاحبة لهذه الزيادة في الإنتاج مثل: التأثيرات على البيئة التي قد تكون لها انعكاساتها السلبية على صحة الإنسان والحيوان، فإنتاج المزيد من الأسمنت يساهم في زيادة رقم الناتج المحلي، ولكنه يكون مصحوب بتأثيرات ضارة على البيئة من خلال الأتربة المتسربة وأثرها على صحة وتلوث المنطقة المحيطة بها.

[1]-حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره،ص ص 88،89.

[2]- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره، ص53.

خلاصة

من خلال الدراسة السابقة التي تطرقت لموضوع الدخل الوطني بمختلف جوانبه، توصلنا إلى أن الدخل الوطني يعتبر من الموضوعات الرئيسية والهامة التي ينبغي دراستها، فالدخل الوطني يتناول عوائد عوامل الإنتاج وتوزيعها على مستحقيها، للحصول على الإشباع الذي يحصل عليه الفرد بمقدار ما ينتجه.

ومن هنا نرى أن دراسة الدخل الوطني تتصل اتصالا وثيقا بالنظرية الاقتصادية أو الاقتصاد الكلي للبلد المعني، لأنه يعطي صورة واضحة عن مستوى رفاهية ومعيشة كل فرد من أفراد المجتمع وبالتالي المجتمع ككل.

فالأفراد يسعون للحصول على دخل باعتباره أحد الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها، وهو وسيلة للحصول على أشياء أخرى، كالصحة والتعليم.

الفصل الثاني

الإطار العام للتنمية البشرية

تمهيد

تعتبر التنمية البشرية مفهوم ما شاملا له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية، وهي مفهوم حديث بدأ يستخدم في الأدب التنموي المعاصر، حيث اكتسب شيوعا بحلول عام 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء حيث أصبحت التنمية البشرية مدرسة فكرية عالمية تهتم برأس المال البشري وتتميز بالعقلانية والرشد.

ويقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر، ويهدف هذا الفصل إلى تناول المسائل الرئيسية التي تطرحها التنمية البشرية لما يساعد أكثر على تطوير المفهوم وتحديده ويجعله في الوقت نفسه طرق الرصد والقياس تأخذ بأبعاده كافة وتتناول الناحيتين الكمية والنوعية معا، وعليه فقد شمل هذا الفصل ثلاث مباحث مقسمة حسب ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنمية البشرية

والمبحث الثاني: أبعاد وسياسات التنمية البشرية وكيفية تحولاتها.

أما المبحث الثالث: مؤشرات التنمية البشرية.

المبحث الأول: ماهية التنمية البشرية

تعد التنمية البشرية بما تنطوي عليه من استثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات لما لها من أهمية في ترقية الإنسان وتنميته، ومن أجل التعرف أكثر على المفاهيم الأساسية للتنمية البشرية تطرقنا إلى مفهوم التنمية البشرية ومراحل تطورها، إضافة إلى الأهداف التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية البشرية

إن مصطلح التنمية البشرية بدأ يظهر على الساحة مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990م، ولقي هذا المفهوم اهتماما من المهتمين بالعلوم الاجتماعية،ويرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ القرن الثامن عشر، وامتد إلى القرن العشرين، إلا أن المفهوم عند تلك المدارس يختلف عن المفهوم في حالته الجديدة، فالأول اعتبر العمل عنصرا من عناصر الإنتاج وانه يعكس النمو والتقدم فيما اعتبر المفهوم الجديد أن الإنسان هو جوهر التنمية وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والإدارية والسياسية ومجالات عديدة أخرى[1].

وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وهذه الخيارات هي:

- العيش حياة طويلة وصحية.
- الحصول على المعارف.
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

وللتنمية البشرية جانبان، الأول: بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

[1]– جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2009، عمان، الأردن، ص 197.

والثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة والسياسة، لهذا فإن الدخل ليس إلا واحدا من الخيارات والزيادة السنوية في الناتج القومي بشرط ضروري للتنمية البشرية، ولكنه ليس شرطا كافيا[1].

وللتنمية البشرية جانبان، الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة. والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الاجتماعية والسياسية[2].

والتنمية البشرية هي التي تؤكد على الحاجة إلى الاستثمار في القدرات البشرية ثم تكفل استخدام تلك القدرات بما يحقق النفع للجميع و للذات[3].

كما أنها تعتبر عملية تهدف إلى توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته عن طريق الوفاء باحتياجاته البيولوجية، العقلية والروحية، الاجتماعية، والثقافية[4].

فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي عالميا منذ التسعينات، وكان للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح الذي يعد مفهوما مركبا[5].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وهذه الخيارات هي:

- أن يعيش الإنسان حياة طويلة وصحية.
- الحصول على المعارف

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعة)، دار وائل للنشر، 2007، ط 1، عمان، الأردن، ص 128.

[2]- مريعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر، الواقع والآفاق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري 2، قسنطينة، 2013، ص 23.

[3]- عبد الحميد محمد العباسي، التنمية البشرية (مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، جامعة القاهرة، ص 6.

[4]- نادية إبراهيم، دورة للجامعة في التنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2013/2012، ص 20.

[5]- صابة مختار، الاستثمار في رأس البشري وآثاره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 16.

- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة مناسب.

المطلب الثاني: مراحل تطور التنمية البشرية

بدأ مفهوم التنمية البشرية يتضح عقب الحرب العالمية الثانية وخروج البلدان التي شاركت في الحرب مصدومة من الدمار الاقتصادي والبشري الهائل وقد زاد تطورها خلال الفترات اللاحقة تدريجيا، والمرحلة البارزة في ذلك هي مرحلة التسعينيات إذ لعب دور التنمية البشرية في تشكيل وبلورة آفاق جديدة ومنه سوف نعرض لذلك فيما يلي:

التنمية البشرية في التسعينات

شكل مفهوم التنمية البشرية رؤية جديدة للتنمية نشرت من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في أول تقرير عام 1990 حيث عاد التركيز والاهتمام بالتنمية البشرية باعتبار أن الإنسان محور التنمية، وكان مفهوم التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتضمن تشكيل القدرات البشرية من ناحية والانتفاع بهذه القدرات من ناحية أخرى، وذلك على أساس أن الإنسان هو صانع التنمية وهو غايتها، فمادام الناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة فإن هدف وغاية التنمية هو مصلحة هؤلاء الناس في خلق البيئة الملائمة لهم ليتمتعوا بحياة طويلة خالية من العلل وخلافه، ومفهوم التنمية البشرية كفرع تطور مع تطور مفهوم التنمية الاقتصادية كأصل، وذلك بالارتباط بنظرية التنمية ونظرية النمو الاقتصادي، وفي هذا التطور استخدم أكثر من تعبير للدلالة على التنمية البشرية ابتداء من تعبير تنمية العنصر البشري أو تنمية رأس المال البشري إلى تنمية الموارد البشرية أو التنمية الاجتماعية، وانتهاء بالتعبير الحالي التنمية البشرية.

ففي تقرير التنمية البشرية الأول 1990م تركز مفهوم التنمية البشرية على توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، بما في ذلك الدخل الذي يمثل وسيلة لا غاية يحرص عليها الناس لأهميتها بالنسبة للخيارات الأخرى، ومع أن الخيارات بلا حدود وتتغير مع الوقت فإنها من حيث التطبيق تنحصر في ثلاثة خيارات هي[1]:

- أن يحيى الناس حياة طويلة خالية من العلل والأمراض.
- أن يكسب الناس المهارات والمعارف.

[1] – محمد محمد أحمد المزاح، تطوير مؤشر التنمية البشرية وطرق قياسه، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإحصائية، قسم الإحصاء، جامعة الخرطوم، مارس 2005، ص 43

- أن يحصل الناس على الدخل والموارد اللازمة لتحقيق حياة لائقة وكريمة.

- وديمقراطية، وركزت على ضرورة أن يحصل كل إنسان على فرصة المشاركة في قرارات المجتمع وأن يتمتع بالحريات الإنسانية والاقتصادية والسياسية.

- في تقرير التنمية البشرية لعام 1995م، تم تأكيد على أن مفهوم التنمية البشرية أوسع من نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية، والنمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية، ومناهج الرفاهية، كما ركز التقرير على العناصر التي تشكل قضايا أساسية وحيوية أهمها عدم المساواة بين الجنسين وتضمن هذا التقرير أربعة أبعاد للتنمية البشرية هي: التمكين، الاستدامة، الإنتاجية، والعدالة.

- في تقرير التنمية البشرية لعام2000م، ركز التقرير على حقوق الإنسان واعتبرها جزءا أصيلا من التنمية البشرية بل اعتبر التنمية البشرية وسيلة لأعمال حقوق الإنسان ودعم المحرومين والتصدي لأوجه انعدام المساواة العالمية المتزايدة والقضاء على الفقر باعتباره تعديا على حقوق الإنسان، كما تضمن مفهوم التنمية البشرية في هذا التقرير استمرار النضال في سبيل تأمين الحريات الإنسانية في سبعة مجالات هي التحرر من التمييز والخوف والظلم وحرية تنمية إمكانات الفرد البشرية والمشاركة والتعبير والتكوين والانضمام للجمعيات ومزاولة عمل كريم دون استغلال[1].

- تقرير التنمية البشرية لعام 2005م، المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو.

- تقرير التنمية البشرية لعام 2011م، الاستدامة والإنصاف.

- تقرير التنمية البشرية لعام 2012م، نهضة الجنوب.

- تقرير التنمية البشرية لعام 2013م، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع.

- تقرير التنمية البشرية لعام 2014م، تناول التقرير المضي في التقدم، بناء المتعة لدرء المخاطر.

- تقرير التنمية البشرية لعام 2015م، ذهب إلى أن جعل العمل في مقام الثروة من حياة الإنسان[2].

نهاية التطور: ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن كل التقارير السابقة، ركزت على رفاهية الإنسان وحياته، حيث أن رفاهية الإنسان تعني أن يعيش المرء وهو ينعم بحريات كبيرة.

[1]– محمد محمد أحمد المزاح، تطوير مؤشر التنمية البشرية وطرق قياسه، مرجع سبق ذكره، ص 45..

[2]– ساعد محمد، اقتصاديات الصحة ودورها في تفعيل التنمية البشرية، دراسة مقارنة بين الجزائر ودول أخرى، لفترة 2000-2015، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المطلب الثالث: أهداف وتحديات التنمية البشرية.

ويمكن الإشارة من خلال هذا المطلب إلى:

أولا: أهداف التنمية البشرية: تتعلق أهداف التنمية البشرية بما يساهم في تفكيك تركيبة معادلة للتنمية البشرية كما نظر لها محبوب الحق وآمارتياسان من بناء الكفاءات الإنسانية وتوظيفها، ويمكن اقتصار هذه الأهداف مما أعلن عنه في أهداف الألفية للتنمية البشرية.

-الرعاية الصحية للجميع و محاربة سوء التغذية.

-التعليم وتقليل الأمية و تنظيم الأسرة.

-توفير المياه، توفير الشغل[1].

يمكن تجزيء هذه الأهداف إلى أهداف جزئية ومضبوطة ومربوطة بآجال زمنية محددة لتسهيل الإنجاز والمراقبة أكثر مما بقيت على هذا الشمولية ونجد لهذا مثلا في أهداف التنمية الألفية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، من استئصال الفقر والجوع الشديدين الحض على المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة، تخفيض نسبة وفيات الأطفال...[2].

فالتنمية ترتكز أساسا على تنمية الطاقات البشرية إلى حد أقصى حد ممكن حتى يمكن استغلال الموارد غير البشرية بطريقة أفضل محققة كل حاجاتهم وتطلعاتهم فالإنسان هو صانع التنمية وهدفها[3].

ثانيا: تحديات التنمية البشرية

تتعرض التنمية البشرية إلى العديد من التحديات وتتمثل أبرزها فيما يلي:

1-الفقر:

الذي هو أساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي ما من

[1]- محمد نبيل جامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية، دار عزيب للنشر والطباعة، القاهرة، 2000، ص 273.

[2]- عبد الله موساوي، حدود دور الدولة في التنمية البشرية، حالة التعليم العالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص ص 88-89.

[3]- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر والطباعة، الإسكندرية مصر، 2011، ص 99.

شأنها أن تقضي على هذه المشاكل، وذلك بإيجاد فرص عمل وتوفير التعليم على مستوى المناطق الأكثر فقرا والأشد تخلفا والعمل على مكافحة الأمية.[1]

2-الأمية:

وما تشكله من خطر على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولا من مأكل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، هذا فضلا عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير، ومن الطريف أن نجد شعار محو الأمية سائدا في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا شعار التعليم العالي للجميع.

3-التلوث البيئي:

الذي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى افتقار الدول النامية إلى مفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث، هذا فضلا عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات ولم تجد وطنا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها.

4-شروط التجارة العالمية غير المتكافئة وأثرها على مستقبل اقتصاديات البلدان النامية:

حيث تؤدي الشروط المجحفة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيد الدول الفقيرة لخسائر قدرتها إحدى المنظمات الأمريكية غير الحكومية تدعى "أوكس فامانتر ناشيونال" بمبلغ 700 مليار دولار تقريبا في العام أي ما يعادل 14 مرة ضعف مما تتلقاه تلك الدول من مساعدات مخصصة للتنمية البشرية[2].

[1]- شرع يوسف، الطاقة بين آفاق التنمية المستدامة والتحديات البيئية-الجزائر 2000-2008، مذكرة متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع اقتصاد وتنمية، 2010-2011، ص.

[2] عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014م، ص39.

5-المشكلة السكانية:

وتمثل معدلات النمو السكاني خاصة في الدول منخفضة الدخل، أحد أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية، ذلك أن نجاح السياسات التنموية في تلك الدول رهن بتحقيق النمو في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على كل من التعليم والتدريب والرعاية الصحية سنويا النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم، الصحة وغيرها من مؤشرات التنمية.

فالنمو السكاني يشمل النمو الطبيعي وصافي الهجرة الخارجية، كذلك يعتبر النمو السكاني من العوامل التي تؤدي إلى الضغط على البيئة والموارد الطبيعية المختلفة، وكلما زاد النمو السكاني زاد الضغط، فالزيادة السكان تؤدي إلى زيادة الاستهلاك للطاقة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الانبعاثات من الغازات الملوثة للبيئة إضافة إلى زيادة الاستهلاك للمياه، حيث يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الطاقة وموارد المياه وغيرها من الموارد الطبيعية[1].

[1] عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية، ط1، 2014، ص41.

المبحث الثاني: أبعاد وسياسات التنمية البشرية وكيفية تمويلها:

تعد التنمية البشرية هدفا تسعى إليه الأمم والشعوب، وغاية تستوجب مشاركة فعالة من كافة أفراد المجتمع على اختلاف شرائحه وفئاته لتحقيق مستهدفات العملية التنموية، وللخوض أكثر تطرقنا في هذا المبحث إلى أبعاد وسياسات التنمية البشرية وللعوامل المحددة لها وكذا كيفية تمويلها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية البشرية والعوامل المحددة لها

ومن خلال هذا المطلب تطرقنا إلى:

أولا:أبعاد التنمية البشرية: تتبلور العناية بالتنمية البشرية من منظور متعدد الأبعاد، وسوف يتم الإشارة إلى كل بعد بإيجاز فيما يلي:

أ-البعد الاقتصادي:

يتم تنفيذ برامج التنمية البشرية من خلال البعد الاقتصادي لما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليميا وتدريبيا وصحيا له فرص أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة أكبر لما يساهم بفعالية في دفع النشاط الاقتصادي[1].

ب-البعد الاجتماعي:

يتم تنفيذ برامج التنمية من خلال البعد الاجتماعي كما يلي:

1-تنمية الناس: أي أن يكون الناس هم موضوع التنمية ويتم ذلك من خلال الاستثمار البشري، أي الاستثمار في قدرات الأفراد سواء بالتعليم أو الصحة أو بمستوى المعيشة..، المهم أن يصبح إنتاجهم وعطائهم للتنمية أكبر.

2-التنمية من أجل الناس: فهم المستهدفون بالتنمية، ومن ثم إتباع حاجات كل فرد في المجتمع من مأكل وملبس ومسكن ...إلخ، وهو أمر يتطلب توزيعا عادلا للجميع من ثمار التنمية .

[1]- عبير الخالق، التنمية البشرية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص25.

3–التنمية بواسطة الناس: وهذا يستوجب أن يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها وذلك من خلال الهياكل المؤسساتية الملائمة لاتخاذ القرارات[1].

ج–البعد العلمي: يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير لما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

د–البعد الثقافي: ينعكس تزايد نسبة المثقفين من القوة البشرية في دولة ما على التنمية الثقافية للفرد والمجتمع وتمسكه بما يتمتع به مجتمعه من تراث ثقافي ولغة وآداب وازدياد درجة الوعي الاجتماعي لديه، بما يؤهله لتحمل الدور المنوط به في تحقيق الأهداف الإنمائية.

و–البعد الأمني: عندما تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة من ارتفاع المستوى التدريبي والتعليمي، فإن ذلك يساهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار[2].

ثانيا: العوامل المحددة للتنمية البشرية:

ترتبط التنمية البشرية بمجموعة من العوامل تختلف من دولة لأخرى، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1–العوامل الاقتصادية:

لم يعد النظر إلى التنمية البشرية على أنها خدمة اجتماعية فحسب، بل أصبحت تعتبر استثمارا في رأس المال المعرفي والعنصر البشري الذي يعتبر أهم عناصر الإنتاج، خاصة في ظل حلول اقتصاد المعرفة محل الاقتصاد التقليدي، ويخضع التعليم والتدريب بوصفهما استثمارا للكثير من المعايير الاقتصادية كحسابات التكلفة والكفاية والفعالية، واقتصاديات العملية التربوية وتقديرات العائد، وينطلق بشكل عام الاستثمار في نظم وبرامج تنمية الموارد البشرية من مفهوم رأس المال البشري والمعرفي الذي يشمل متطلبات التنافسية والإنتاجية والملائمة والنوعية[3].

---

[1]– هدى زوير محلف الدكمي، عدنان داود محمد العذارى، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص24،25.

[2]– عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3]– عبد الله موساوي، حدود دور الدولة في التنمية البشرية–حالة التعليم العالي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص90.

2-العوامل الاجتماعية:

وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي، ويأتي تأثير الدين بشكل كبير مباشر في النظام التعليمي مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أساس مرجع ديني ينمي الثقافة الدينية وترسخ العقائد والمبادئ المرتبطة بها، أما اللغة فهي تؤدي دورها في شكل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع، ووسيلة للتعبير والاتصال بين الأفراد[1].

3-العوامل السياسية:

حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالإيديولوجية التي تشكل مجموعة من الأفكار المؤثرة في حركة النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة لأخرى باختلاف النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك التي تتبنى الإيديولوجية الاشتراكية، والدول التي عانت من الاحتلال فإنها تأثرت بالدول المحتلة لها تعليما وثقافة.

4-العوامل الجغرافية:

وتشمل موقع الدولة ومناخها ومصادر مواردها، فالمناخ يحدد السن الملائم لبدء التعليم وبداية ونهاية السنة الدراسية وتكلفة المباني المدرسية وما تحتاجه من تدفئة وتبريد صناعي.

5-العوامل السكانية:

تتأثر التنمية البشرية بشكل مباشر بالعوامل السكانية خاصة التركيب العمراني ومعدل النمو السكاني، حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية، الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية، كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفر المزيد من المرافق[2].

[1]- عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 27،28.

[2]- عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-30

المطلب الثاني: سياسات التنمية البشرية:

إن السؤال الذي يطرح نفسه عند الكلام عن سياسات التنمية البشرية هو:

كيف نفعل؟ أي كيف نرتقي بالصحة والتعليم والتغذية والبيئة؟ هل من خلال مكانية السوق؟ أم من خلال التدخل الحكومي؟ أم من خلال توليفة منهما؟ ولقد حاولت بعض الدراسات تقديم إجابات لهذه الأسئلة:

ومن بين هذه الدراسات واحدة قامت باستخدام بيانات عن 86 دولة نامية لعام 1985م كي تقيس العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص من ناحية وتوقع الحياة كأحد معايير التنمية البشرية من ناحية أخرى، وجاءت العلاقة على النحو الموضح بالشكل التالي[1]

الشكل (2.1.) العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة

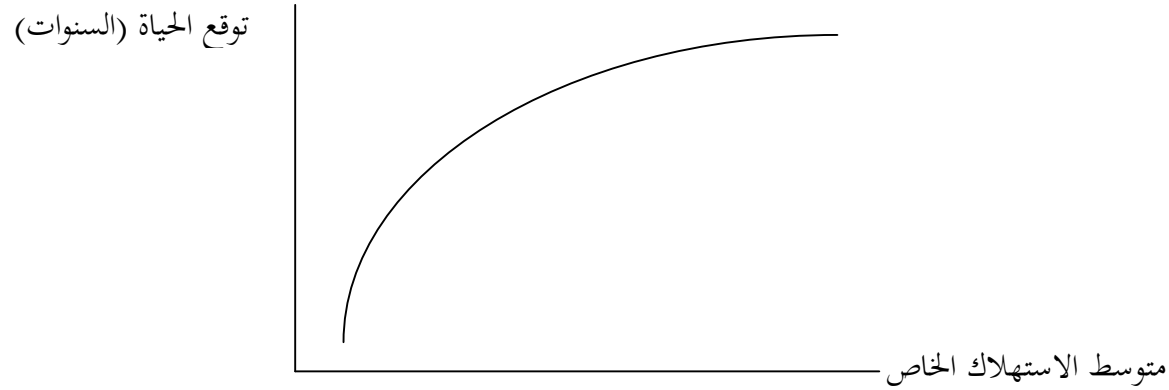

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص97.

ولقد عرض المؤلفان ثلاث تفسيرات لهذه العلاقة تخدم كسياسات مختلفة لتحقيق التنمية البشرية:

أ- إن العلاقة الطردية بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة ترجع إلى نمو الدخل الخاص يحفز التنمية البشرية من خلال ميكانيكية السوق الحر، فالزيادة في الدخل الخاص تزيد من مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات كالغذاء والرعاية الصحية الخدمات الطبية.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص ص 95-96.

وهو ما يساعد على تحسين مستوى التغذية والتقليل من معدل الوفيات لدى الأطفال ويزيد من العمر المتوقع، ويوحي هذا التفسير بأن النمو الاقتصادي المتولد من خلال ميكانيكية السوق الحر كفيل بتحقيق التنمية البشرية، أي أن السوق وليس الحكومة هو الذي يحقق التنمية البشرية.

ب- إن تخفيض الفقر من خلال سياسات التوزيع يحقق التنمية البشرية، فمن الملاحظ بالشكل (2.7) أن العلاقة بين متوسط الدخل (ممثلا في متوسط الاستهلاك) وتوقع الحياة طردية وقوية عند مستويات الدخل المنخفضة، أما عند مستويات الدخل المرتفعة فإن هذه العلاقة ضعيفة وهو ما يوحي بان تخفيض الفقر من خلال سياسات التوزيع هو الذي يحقق التنمية البشرية[1].

وفي دراسة أجريت على بنجلاديش لاختبار أثر البرامج الحكومية المصممة لمساعدة الأسر اتضح أن برامج تنظيم الأسرة خفضت من معدل الخصوبة عند النساء، وبرامج الصحة خفضت من معدل الوفيات لدى الأطفال[2]، كما أوضحت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لتحليل أثر السياسات العامة على السلوكيات غير الصحية ممثلة في تدخين السجائر وشرب الخمور والكحوليات والاستخدام غير المشروع للمخدرات، أن هذه السياسات كانت فعالة[3].

المطلب الثالث: كيفية تمويل التنمية البشرية

لتحقيق مستوى أفضل من التنمية البشرية لابد من توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، وقد أكدت الدراسات أن الإنفاق الاجتماعي وخفض معدلات الفقر يعدان القوى الرئيسية المحركة للتنمية البشرية[4].

وفي ضوء ما تعانيه الدول النامية من شع في مواردها المالية، فضلا عما تعانيه من استنزاف لمواردها المالية بسبب مديونتها، فلا بد إذا من أن يتم الاهتمام بتمويل التنمية البشرية اهتماما كبيرا، والحرص على توفير الأموال اللازمة للإنفاق عليها حتى لا يتسبب ذلك في زيادة هذه المعاناة[5].

وهناك طريقتين لتمويل التنمية البشرية وهما:

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

[2]- المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية، نحو زيادة القدرة التنافسية للعمالة العربية، المنامة، ماي 2008.

[3]- محي الدين مسعد، عولمة الاقتصاد في الميزان (الايجابيات والسلبيات)، مرجع سبق ذكره، ص130.

[4]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) تقرير التنمية البشرية لعام 2010، ص49.

[5]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008/2007) تقرير التنمية البشرية لعام (2008/2007) ص81.

1-التمويل المحلي (الداخلي):

لا بد لأي خطة تنموية توفير الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها، يعتمد ذلك على ما يتوفر لدى الدولة من موارد مالية محلية، لأن الموارد الأخرى لا يمكن التعويل عليها لأنها غير متوفرة دائما، وإن توفرت فغالبا ما ترهق كاهل الاقتصاد الوطني، خاصة عندما يحين موعد سداد أقساط هذه الديون وخدمتها، فضلا أن تحقيق التنمية البشرية لا يمكن تمويلها بديون طويلة الأمد، يتوجب على الأجيال اللاحقة تسديدها ويقدر ما يتم تخصيصه سنويا لشواغل التنمية البشرية الأساسية ب13% من ميزانيات الدول النامية[1].

2-التمويل الدولي(الخارجي):

تعاني غالبية الدول النامية من عجز في موازنتها العامة، وموازين مدفوعاتها أيضا وعادة ما تلجأ إلى تغطية هذا العجز بالاقتراض أو بالمساعدات الخارجية أو بالطريقتين معا، وتمويل استراتيجيات التنمية البشرية لا تخرج من هذا الإطار في ضوء ما تعانيه غالبية الدول النامية من مديونية تثقل كاهلها، حيث أصبحت الدول النامية مصدرة صافية لرأس المال منذ عام 1984، أي أن مجموع الأموال التي يتم تحويلها للدول المقرضة يفوق مجموع ما يتم اقتراضه من جديد.

وقد قدر العجز للفترة من عام 1983م وحتى عام 1989م فقط بـ 242 مليار دولار[2]، والمساعدات لا تكفي لتغطية متطلبات التنمية البشرية، ودورها إن توفرت لا يعدو أن يكون هامشيا، فهي ضئيلة من ناحية ومن ناحية أخرى غالبا ما ترتبط بأهداف غير تنموية ولا توجه سبب حاجات التنمية البشرية، وإنما يكون لها أهداف أخرى حيث هي قدر كبير منها لإسقاط الديون على الدول الفقيرة أو مساعدات إنسانية، وعادة ما يتم الاهتمام بالإنفاق على جوانب أخرى على حساب مستلزمات التنمية البشرية.

وهناك منهجية تم اعتمادها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تساعد على توجيه موارد القطاع العام للإنفاق على مكونات التنمية البشرية يتم من خلالها احتساب النسب من الناتج المحلي الإجمالي التي

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994) تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ص7.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1993) تقرير التنمية البشرية لعام 1993، ص45.

يقترح أن تخصص توجيهها للإنفاق على أولويات التنمية البشرية ، وينظر إلى النسبة التي تبلغ 2% بأنها منخفضة، أما بين 3% و5% فتعد متوسطة، إما إن وصلت إلى 5% فتعد مرتفعة.

جدول (01-02) صافي التحويلات المالية لبعض السنوات عن الإقراض طويل الأجل إلى الدول النامية

السنة	القيمة	السنة	القيمة (مليار دولار)
1972	7,1	1984	-10,2
1976	25,5	1986	-23,6
1978	33,2	1988	-35,2
1980	29,5	1989	-29,6
1983	3,7	1990	-22,5

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1992) تقرير التنمية البشرية لعام 1992 ص 50.

مما سبق لنا أن السياسات والظواهر الاقتصادية المختلفة تؤثر على التنمية البشرية ولضمان تحقيق التنمية البشرية بشكل أفضل لابد من دور مهم ومباشر للدولة وذلك لوضع وتنفيذ إستراتيجية للتنمية البشرية، خاصة في ظل تنامي ظاهرة للعولمة وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد، وعدم قدرة اقتصاديات الدول النامية على منافسة اقتصاديات الدول المتقدمة والتي تستأثر بالنسبة الكبرى من الدخل العالمي ورؤوس الأموال التقنية المتطورة للإنتاج[1].

وإذا استخدمت الحكومات مواردها الاقتصادية بكفاءة، وعملت على زيادتها وتحسين إنتاجياتها بمرور الزمن، وحافظت على الحد الأدنى من الإنفاق الاجتماعي ووفرت تساويا في الفرص الاقتصادية المبنية على الإنتاجية، فإن التوزيع الناتج عن ذلك سيكون أقرب إلى تحقيق العدالة، وهو أفضل ضمان للتنمية البشرية[2].

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1991)، تقرير التنمية البشرية لعام 1991، صص 55-80.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1992)، تقرير التنمية البشرية لعام 1992، ص (ج).

وقد حققت كوريا الجنوبية وتايوان نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية في الوقت نفسه من خلال إتباعها لهذه السياسة فضلا عما حققته الدول من الرعاية والتدابير المالية العامة من أثر قوي في تحقيق المساواة في أعقاب الأزمات التي حدثت في بلدان الشمال الأوربي في تسعينات القرن الماضي[1].

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011)، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، ص 30.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية البشرية

تعتبر مؤشرات التنمية البشرية سواء المؤشرات الإجمالية، مثل دليل التنمية البشرية، أو المؤشرات الجزئية مثل مؤشرات التعليم والصحة والدخل، معيارا موضوعيا قابلا للقياس الكمي.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم مؤشرات التنمية البشرية ودليلها وكيفية حسابها، وكذا الانتقادات التي واجهتها.

المطلب الأول: مؤشر التنمية البشرية

وفق ما جاء في تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية فإن المؤشرات الأساسية لقياس التنمية البشرية هي كالآتي[1]:

أولا: المؤشرات الاقتصادية

لقد عرفت مؤشرات التنمية أنها تنحصر على المقياس الاقتصادية التي تركز على الناتج الوطني والذي بدوره تشتق منه عدة مؤشرات:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.
- معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي.
- معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.
- ارتبطت المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية البشرية ارتباطا وثيقا بالتطور الحادث في مفهوم التنمية حيث كان التركيز على متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي وقد جرى الاعتماد على هذا المؤشر اعتقادا من واضعيه أن زيادة دخل الفرد بمعدلات مرتفعة كفيل بعلاج مشكلات الفقر وتوزيع الدخل[2].

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

إن الاهتمام بصياغة المؤشرات الاجتماعية يعود إلى النصف الثاني من الستينات وذلك بظهور كتاب تحت عنوان المؤشرات الاجتماعية عام 1966 وبعد مرور سنين قلائل حتى أصبح موضوع المؤشرات

[1]- قداري أحمد، فعالية النفقات العامة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2008، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

[2]- عبد المجيد شفيق، التناول الديداكتيتي لمفهوم التنمية في الكتب المدرسية وتمثيلات التلاميذ لهذا المفهوم كتاب الجغرافية للسنة الأولى بكالوريا نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الاجتماعية محل دراسة لعدد كبير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، ولعل المقاييس التي اهتمت بها المؤشرات الاجتماعية قد ركزت على أحوال وظروف واتجاهات الرفاهية في المجتمع[1]، ومن أهم المؤشرات الاجتماعية التي حضيت بدراسة من خلال تقارير التنمية البشرية نجد:

1- المؤشرات التعليمية: وتناولت التنمية التعليم من ثلاث زوايا رئيسية: الأولى اهتمت بتوفير التعليم كأداة لاكتساب الثقافة، والثانية ركزت على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، في حين طرحت الثالثة التعليم كحق إنساني أساسي يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس فترات تحضيرهم للعمل[2].

2- المؤشرات الصحية: تتضمن عدد الأطباء لكل مائة ألف نسبة من السكان، وكذلك عدد الممرضين بالإضافة إلى الصرف الصحي، والمياه الصالحة للشرب، التمتع بالصحة الجيدة، والتغذية الجيدة.

3- المؤشرات السكانية: وهي تهتم بدراسة المعدل السنوي للزيادة السكانية ونسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان ومعدل الخصوبة[3].

المطلب الثاني: دليل مؤشر التنمية البشرية وكيفية حسابه:

ومن خلال المطلب سنتطرق إلى:

1-دليل مؤشر التنمية البشرية: وهو دليل مركب يقيس معدل انجازات البلدان من خلال ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي :

- طول العمر (مقاسا بتوقع العمر عند الولادة)
- المعرفة وتقاس بمعدل البالغين بالقراءة والكتابة، معدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعليم العالي.
- مستوى المعيشة(مقاسا بالقدرة الشرائية بالاستناد إلى معدل الدخل المحلي الإجمالي الحقيق للفرد)

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين القيمتين (0-1) وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها، ولذلك تم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يلي:

[1]- قدراي أحمد، فعالية النفقات العامة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2008، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]- محمد محمد أحمد المزاح، تطوير مؤشر التنمية وطرق قياسه، اليمن نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص49.

[3]- قدراي أحمد، فعالية النفقات العامة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2008، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة من 0.80 فما فوق.
- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين 0.50 وأقل من 0.80 .
- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة أقل من 0.50.

غير أن هذا المقياس واجه العديد من الانتقادات أبرزها البساطة الشديدة التي يعتقد معها الوصول إلى فهم أشمل للمستويات الرفاهية الإنسانية وتغيراتها، وذلك نظرا لإغفالها عددا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهية الإنسانية.

ولتدارك هذا النقص عمدت التقارير الموالية إلى إدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية وتتمثل في:[1]

- دليل التنمية المعدل للجنس.
- دليل المشاركة المعدل للجنس.
- دليل الفقر التنموي.

وبعد 20 سنة من استخدام هذا الدليل تم إدخال بعض التغيرات والتعديلات عليه وذلك باستخدام بيانات ومنهجيات لم تكن متاحة في بعض البلدان في عام 1990، ذلك لقياس أبعاد الدخل، الصحة والتعليم وفقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 والذي صدر تحت عنوان "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية" فنصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقد أزيل الحد الأعلى للدخل يهدف ترجيح قيمة الدليل للسماح للبلدان التي تتخطى عتبة 000 40 دولار من قياس المستوى الحقيقي للدخل على نحو أفضل.

وفي التعليم أستعين بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي للمدارس وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، والهدف من ذلك هو توضيح صورة التعليم في بلد.

أما في مجال الصحة يبقى متوسط العمر عند الولادة المؤشر الرئيسي، وتجمع مؤشرات الأبعاد الثلاثة هذه وترجح لتكوين القيمة النهائية لدليل التنمية البشرية التي تتراوح ما بين الصفر والواحد، وتصنيف

[1] – شريفة عبدو، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة بان خلدون، تيارت، ص ص، 17-18.

البلدان حسب موقعها في ترتيب دليل التنمية البشرية في أربع فئات هي: فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا، فئة التنمية البشرية المرتفعة، فئة التنمية البشرية المتوسطة، فئة التنمية البشرية المنخفضة.

2- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس

يستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، والاختلاف بينهما في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس إذ يعدل متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الرجل والمرأة، ويعدل دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس أيضا بالقيمتين القصوى والدنيا للعمر المتوقع لمراعاة كون المرأة تعيش عادة عمر أطول من الرجل، والقيمة القصوى للمرأة هي 87.5 سنة، بينما القيمة الدنيا هي 27.5 سنة، والقيمتان المقابلتان بالنسبة للرجل هي على التوالي: 82.5 سنة و22.5 سنة[1].

3- دليل التمكين الجنساني:

يستخدم مقياس التمكين متغيرات مبنية لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية وتختار أول مجموعتين من المتغيرات للتعبير عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية النسبة المئوية لحصتهما من الأعمال المهنية والفنية، وفئات المهن هذه عديدة، ومحددة تحديدا واسعا، ونظرا لاختلاف عدد الأفراد الذين تشملهم كل فئة فإنه يتم حساب الدليل المفصل لكل فئة ثم يتم جمع الاثنين معا.

والمتغير الثالث هو النسبة المئوية لكل من الرجل والمرأة من المقاعد البرلمانية ويختار للتعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية، وفيما يتعلق بجمع هذه المتغيرات الثلاثة، فيتم استخدام منهجية تحديد متوسط مرجح بعدد السكان للتوصل إلى نسبة مئوية عادلة موزعة بالتساوي لكلا الجنسين ثم يتم وضع الدليل الخاص بكل متغير عن طريق قسمة النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي.

[1]- شريفة عبدو، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 19-20.

4- دليل الفقر البشري:

يقيس دليل الفقر البشري التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية، إذ يعطي صورة التوزيع، ويقيس تراكم نواحي الحرمان الذي لا يزال قائما من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية، وهذا الدليل هو مقياس متعدد الأبعاد للفقر.

وهناك دليلان للفقر البشري، أحدهما خاص بالبلدان النامية ويسمى دليل للفقر البشري-1، والآخر خاص بالبلدان المصنعة ويسمى دليل الفقر البشري -2، حيث يرتكز الأول على نواحي الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في كل من: البقاء على قيد الحياة (التعرض للموت في سن مبكرة جدا)، المعرفة (الاستبعاد من عالم القراءة والاتصال)، وبمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد بالاقتصاد العام بينما يرتكز دليل الفقر البشري -2، على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان وهي: طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق والاستبعاد الاجتماعي[1].

إضافة إلى ما سبق نجد:

1- اتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل وهو يرصد المتغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية عبر عدد من السنوات بالإضافة إلى المتغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.

2- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويظم خمسة مؤشرات.

3- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات.

4- اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.

5- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

6- بنية الاقتصاد الكلي ويضم أحد عشرة مؤشرات.

7- اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.

8- المعونة والديون بحسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات.

9- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإجمالية ويضم ثمانية مؤشرات.

[1]- شريفة عبدو، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 20-21.

10- الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات.

11- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.

12- الملامح الأساسية للتدهور البيئي ثمانية مؤشرات.

13- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.

14- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.

15- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.

16- الملامح الأساسية لحياة السياسة ويضم سبعة مؤشرات.

17- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات.

18- الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات.

19- الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم اثنتي عشر مؤشر.

20- الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي.

21- الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت.

22- الفجوات بين الجنسين في مشاركة السياسة.

23- حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويضم ثمانية اتفاقيات وصكوك أساسية[1].

ثانيا: حساب دليل مؤشر التنمية البشرية:

دليل التنمية البشرية مركب من مؤشرات نمطية قابلة للمقارنة بين الدول ويستخدم لمعرفة موقع الدولة أو ترتيبها بين الدول الأخرى، والمستوى الذي أحرزته في هذا المجال، يتم تصنيف البلدان حسب إجماليات التنمية البشرية إلى ثلاث مستويات.

المستوى الأول:تنمية بشرية عالية والتي يقع دليل التنمية البشرية لديها مابين 0.8 و1 صحيح.

المستوى الثاني: تنمية بشرية متوسطة والتي يقع دليل التنمية البشرية فيها مابين 0.500 و0.799.

[1]- عدنان داود محمد الغداري، هدى زوير مخلف الدعمي، الاقتصادي المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 1431هـ-2010م، ص ص20،21.

المستوى الثالث: تنمية بشرية منخفضة ويكون دليل التنمية البشرية أقل من 0.500[1].

ويتم حساب قيمة دليل التنمية البشرية لأي دولة ولأي مكون من مكونات التنمية البشرية على النحو التالي:

قيمة الدليل لأي مكون[2]: $\frac{\text{القيمة الفعلية للمكون في الدولة} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$

ويتم حساب الدليل لكل مكون من مكونات التنمية البشرية الثلاثة داخل الدولة حيث:

يحسب دليل العمر المتوقع (ق)

ويحسب دليل التحصيل العلمي(ع)

ويحسب دليل للدخل (ل)

ويتم حساب دليل التنمية البشرية للدولة على أنه متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل، حيث دليل التنمية البشرية للدولة[3]= $\frac{ق+ع+ل}{3}$

وبالاعتماد على الخيارات الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة بما يلي:

1-أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية.

2-أن يكتسب الإنسان معرفة وتأهيل.

3-أن يحصل الإنسان على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

فقد تم حساب دليل التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية الصادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى ثلاث مؤشرات هي:

1-طول العمر: ويتم قياسه بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

---

[1]- ساعد محمد، التنمية البشرية كمعي التحقيق الاقتصادي المعرفي في الجزائر بالإشارة إلى مؤشرات المعرفة(2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارة، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2010-2011، ص ص10-11.

[2]- تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإجمالي 93، ص15.

[3]- ساعد محمد، التنمية البشرية كمعي التحقيق الاقتصادي المعرفي في الجزائر بالإشارة إلى مؤشرات المعرفة(2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارة، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2010-2011، مرجع سبق ذكره.

2-التحصيل العلمي: ويقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (وله وزن مرجح يعادل 3/2)، ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا (وله وزن مرجح يعادل 3/1).

3-مستوى المعيشة: ويقاس بمقدار نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)[1].

ولحساب دليل التنمية البشرية حددت قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات وفقا لما يأتي:

1-العمر المتوقع عند الولادة، القيمة الدنيا 25سنة، والقيمة القصوى 85سنة.

2-معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، القيمة الدنيا 0% والقيمة القصوى 100% .

3-نسبة القيد في التعليم بمختلف مراحله، القيمة الدنيا 0% والقيمة القصوى 100%.

4-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) القيمة الدنيا 100 دولار، والقيمة القصوى 40000دولار.

مما تقدم نجد أن حساب دليل التنمية البشرية يتم بالاستناد غلى المؤشرات الأربعة، وبذلك نستنتج أن دليل التنمية البشرية عبارة عن متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل العلمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[2].

ويتم التعبير عن أداء كل بعد بقيمة تتأرجح بين الصفر والواحد الصحيح وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$H_j=1/3\Sigma\ [1-\frac{Max\ (Xj)-Xij}{Max(Xj)-Min(Xi)}]$$

$$H_j=1/3\ \Sigma\ [\frac{Xij-Min(Xj)}{Max(Xj)-Min(Xj)}]$$

$$H_j=1/3\Sigma\ H_{ij}$$

$$H_{ij}=[\frac{Xij-Min\ (Xj)}{Max(Xi)-Min(Xi)}]$$

[1]- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2004، ص156.

[2]- محمد مراد، التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية)، ندوة بتاريخ 2011/06/11، ص9.

Hij= دليل المؤشر(i) يمثل البلد و(j) يمثل العمر المتوقع ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالي معا.

Xij= القيمة الفعلية للمؤشر.

Max(xi)= القيمة القصوى للمؤشر.

Min(xi)= القيمة الدنيا للمؤشر[1].

المطلب الثالث: الانتقادات التي واجهت مؤشرات التنمية البشرية:

عرفت هذه المقاييس انتقادا شديدا رغم تضمينها على مؤشرات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية، وذلك لاختزاله الشديد مما يفقده الوصول إلى تشخيص دقيق وفهم أمثل لمستويات الحاجيات الإنسانية وإغفاله العديد من المؤشرات المهمة المرتبطة بالإنسان كمؤشر الأمن والاستقرار السياسي ومؤشر البيئة، بل أنه حتى المؤشرات التي يعتمد عليها تقرير التنمية البشرية لا تتميز بالدقة في التقدير، كما أن استخدام الدخل الفردي يطرح عديد من المشكلات وهو ما يتطلب تطوير مؤشرات قياس التنمية لإيجاد إطار متكامل يربط بين مختلف المؤشرات التي تعكس الجوانب الحياتية للمجتمع[2].

-استبعاد بعض المتغيرات التي تعكس تردي الأوضاع الاجتماعية في الدول المصنعة بشكل خاص (معدلات الانتحار، حوادث المرور، التفكك الأسري، الإدمان على المخدرات،...إلخ)[3].

-أنه لا يزال هناك تباين واضح في تحديد أبعاد التنمية البشرية بشكل شامل والعناصر المكونة لها، ولم يتم الإنفاق على تحديد هذه الأبعاد إلى الآن.

-هناك درجة ترابط عالية بين المؤشرات بحيث إذا حدد أحدهما لا يترك تأثيرا مهما على قيمة الدليل.

-الدليل لا يعبر عن المشاكل التي تعاني منها الدول النامية بشكل خاص تعبيرا دقيقا، والتي تحتاج إلى الدراسة والتحليل لوضع الحلول الناجعة لها، خاصة في ضوء فشل هذه الدول عموما في تجاوزها على الرغم

[1]- محمد عابد الجابري، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1995، ص118.

[2]- عبد المجيد شفيق، التناول الديداكتيكي لمفهوم التنمية في الكتب المدرسية وتمثيلات التلاميذ لهذا المفهوم، كتاب الجغرافية للسنة الأولى بكالوريا نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص159.

[3]- محمد عابد الجابري، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1995، ص19.

من توفر الموارد الطبيعية والبشرية والتعدينية في أغلبها، حيث تعاني هذه الدول من المديونية والفقر والبطالة والاستخدام الجائر للمصادر البيئية بل وتلوثها من قبل الدول الصناعية[1].

-معدل أمية البالغين لا يعكس بالضرورة مستوى التعليم ومدى مساهمته في إكساب الفرد المعرفة وتنمية قدراته وفيما يخص مساهمته في اكسب الفرد المعرفة عند الأخذ في الحسبان معايير عدم العدالة في توزيع الدخل[2].

-ويرى البعض في الأدلة المركبة أنها مجرد أداة لتصنيف الدول وترتيبها تنازليا أو إنها تمرين ذهني[3].

[1]- إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية المستدامة في الفكر الإسلامي والوصفي منظور مقارن، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1436هـ-2015م، ص ص28-29.

[2]- المعتصم بالله الجوارية وآخرون، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج صانع التغير، الأردن، ص56.

[3]- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص14.

خلاصة

لقد سبق وأشرنا إلى زيادة الفكر التنموي الذي بلوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال إصداره تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990م، فلقد كان من الصعب تحديد مفاهيم موحدة للتنمية البشرية وذلك لكثرة المتغيرات التي تدخل في تعريفها، ومن خلال تناولنا لموضوع التنمية البشرية لاحظنا أنها حققت مجموعة من الأهداف التنموية على العديد من المستويات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وعلى هذا الأساس توصلنا إلى أن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات أمام البشر وهذه الخيارات هي عديدة إلا أن من أهما: الصحة، التعليم والرفاه.

كما أن قياس التنمية البشرية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المؤشرات للوصول إلى الدقة في القياس وبذلك الدقة في تحليل المعطيات، وهذا ما جعل التنمية البشرية وسيلة للتنمية رأس المال البشري، حيث تهيئ له البيئة المناسبة لتنمية قدراته انطلاقا من ممتلكاته وجعل عنصرا نافذا لذاته ولمجتمعه مشاركا في العملية الإنتاجية، فجوهر التنمية البشرية هو الإنسان.

وبناء على هذا نقول أن موضوع التنمية البشرية يحتل مكانا مهما بين مواضيع التنمية، ذلك أنها عملية ومنهج يمكن من خلالها الانتقال بالإنسان من حالة التخلف والركود إلى التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل.

الفصل الثالث

مساهمة مؤشر الدخل في تفعيل معدلات التنمية البشرية (دراسة المقارنة بين الجزائر وبعض الدول الأخرى لفترة 2010-2017)

تمهيد

لعل دراسة اقتصاديات الدخل تمثل مدخل لفهم مستوى الدخل الوطني ككل، وأثره على التعليم والصحة، كالرفع من نسبة الالتحاق بالمدارس، والرفع من العمر المتوقع عند الولادة من خلال توفير مراكز التعليم، والتشجيع على محو الأمية بين البالغين، والتعليم المبكر لدى الأطفال، أما فيما يخص أثر الدخل على الصحة، فيتمثل في توفير مراكز استشفائية، والرعاية الصحية للأم ومولودها قبل وبعد الولادة، ومرافقتهما صحيا، لتسجيل أقل نسب لوفيات الأطفال، وتسجيل حد أعلى للعمر المتوقع عند الولادة، بالأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الديموغرافية للدول محل الدراسة، وعلى هذا الأساس سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى الخصائص الديموغرافية للدول محل الدراسة، إذ سنعرج على المسح السكاني والتركيبة السكانية للدول محل الدراسة، إضافة إلى واقع الصحة والتعليم في هذه الدول، ومن ثم نتطرق لدراسة مؤشر الدخل ومساهمته في تفعيل التنمية البشرية بالإشارة إلى الجزائر ومقارنتها بكل من الأردن وقطر والسودان.

المبحث الأول: المؤشرات الديمغرافية للدول محل الدراسة.

سنتناول من خلال هذا المبحث الخصائص الديمغرافية للدول محل الدراسة على حدا، كل من الجزائر، الأردن، قطر، السودان لأن كل منها عرفت تحولات ديمغرافية سريعة عبر مراحل مختلفة من الزمن ويرجع ذلك إلى: المسح السكاني والتركيبة السكانية التي كان لها تأثير مباشر على التحول الديمغرافي السريع للدول محل الدراسة وهذا التحول يختلف من دولة على أخرى وهذا ما سنناقشه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المسح السكاني للدول محل الدراسة:

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة أهم المؤشرات السكانية كعدد السكان، تركيبة السكان، النمو الطبيعي....، لتبيان ومقارنة التحول السكاني السريع الذي شهدته هذه الدول محل الدراسة.

أولا: التعداد السكاني العام

قدر عدد سكان الجزائر لسنة 2017 بـ41.31مليون نسمة، أما في دولة السودان فقد قدر بـ40.53 مليون نسمة، أما في دولة قطر فإن عدد السكان قدر بـ2.64 مليون نسمة، أما في دولة الأردن فقد بلغ عدد السكان فيها بـ9.70 مليون نسمة، حسب الجدول التالي.

جدول رقم (01–03): تطور عدد السكان (بالمليون نسمة) للفترة 2010–2017.

السنوات / الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	36.0	36.7	37.4	38.3	39.1	39.5	40.60	41.31
الأردن	7.18	7.57	7.99	8.41	8.80	9.15	9.45	9.70
قطر	1.77	1.95	2.10	2.25	2.37	2.48	2.56	2.64
السودان	36.11	36.91	37.71	38.51	39.35	40.23	39.57	40.53

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، مديرية الدراسات والتخطيط، ومجموعة البنك الدولي على الموقع www.albankaldwali.alg

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع عدد سكان دول محل الدراسة عرف تطورا لافتا للانتباه، بالنسبة للجزائر انتقل من 36 مليون نسمة لسنة 2010 إلى 41.31 مليون نسمة سنة 2017، في

حين بلغت الأردن 7.18 مليون نسمة لسنة 2010 إلى 9.70 مليون نسمة في سنة 2017، ومن 1.77 مليون نسمة إلى 2.64 مليون نسمة في قطر ومن 36.11 مليون نسمة إلى 40.53 مليون نسمة في السودان.

ثانيا: تركيبة السكان من حيث الجنس

سنتطرق إلى دراسة تركيبة السكان على النحو التالي:

جدول رقم (02–03): عدد السكان من حيث الجنس (% من إجمالي عدد السكان)

دول محل للدراسة	البيان / السنوات	نسبة سكان الإناث	نسبة سكان الذكور
الجزائر	2010	49.6	50.4
	2013	49.5	50.5
	2017	49.5	50.5
الأردن	2010	49.5	50.5
	2013	49.2	50.8
	2017	49.4	50.6
قطر	2010	24.2	75.8
	2013	24.2	75.8
	2017	24.9	75.1
السودان	2011	49.8	50.2
	2013	50.1	49.9
	2017	50	50

المصدر 2: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات أطلس العالم على الموقع الإلكتروني

http://wwwaricuoma.com/atlas/Matrix

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة السكان الذكور تتجاوز نسبة السكان الإناث في كل من الجزائر وقطر والأردن أما السودان فإن نسبة سكان الإناث متساوية مع نسبة الذكور فمثلا إذ ا أخذنا على سبيل المقارنة نجد في الجزائر لسنة 2017 نسبة الذكور 50.5% في حين نسبة الإناث 49.5%، أما في الأردن لنفس السنة نسبة الذكور 50.6% ونسبة الإناث 49.4%، وبالنسبة لقطر نجد 75.1% بالنسبة للذكور و24.9% بالنسبة للإناث لنفس السنة وعلى غرار هذه الدول نجد في السودان نسبة الذكور والإناث متساوية في نفس السنة 2017 (50% ذكور و50% إناث)

ثالثا: نمو السكان:

الجدول رقم (03–03): تطور النمو الطبيعي للسكان.

دول محل الدراسة	البيان / السنوات	نسبة النمو الطبيعي
الجزائر	2010	1.8
	2015	1.9
	2016	1.8
الأردن	2010	5.2
	2015	3.9
	2016	3.2
قطر	2010	11.2
	2015	4.4
	2016	3.5
السودان	2010	2.2
	2015	2.4
	2016	2.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات أطلس العالم، 2017، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر والسودان عرفت زيادة طفيفة في سنة 2015 من 1.8% إلى 1.9% ومن 2.2% إلى 2.4% لكل منهما على التوالي، في حين شهدت كل من الأردن وقطر تناقص في سنة 2015، من 5.2% إلى 3.9% و 11.2% إلى 4.4% لكل منهما على التوالي أما في سنة 2016 فقد شهدت تناقص من 1.9% إلى 1.8% بالنسبة للجزائر مع ثبات النسبة في السودان، مع استمرار، التناقص بالنسبة لكل من الأردن وقطر لسنة 2016.

رابعا: سكان الحضر

الجدول رقم (04–03): تطور عدد سكان الحظر (% من إجمالي السكان)

الدول محل الدراسة	البيان / السنوات	نسبة النمو الطبيعي
الجزائر	2010	67.5
	2015	70.7
	2017	71.9
الأردن	2010	82.5
	2015	83.7
	2017	84.1
قطر	2010	98.7
	2015	99.1
	2017	99.4
السودان	2010	33.1
	2015	33.8
	2017	34.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي، مرجع سق ذكره.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سكان الحضر إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان هو الأكثر في قطر إذ تطور عدد تمركز السكان في المناطق الحضرية من 98.7%،

99.1%، 99.4% من إجمالي عدد السكان سنوات 2010، 2015، 2017 على التوالي ثم تليها الأردن بـ: 82.5%، 83.7%، 84.1%، لنفس السنوات على التوالي، لتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة بـ: 67.5%، 70.7%، 71.9% لنفس السنوات على التوالي، لتأتي السودان في المرتبة الرابعة بـ: 33.1%، 33.8%، 34.2% لنفس السنوات.

خامسا: كثافة السكان

الجدول رقم (05–03): تطور كثافة السكان (مقاسة بشخص لكل كيلومتر مربع من مساحة الأرض).

الدول محل الدراسة	البيان / السنوات	كثافة السكان
الجزائر	2010	15.1
	2015	16.7
	2016	17
الأردن	2010	80.9
	2015	103.2
	2016	106.5
قطر	2010	153.3
	2015	213.7
	2016	221.3
السودان	2010	19.4
	2015	22.1
	2016	22.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات أطلس العالم، مرجع سبق ذكره.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من الجزائر، الأردن وقطر والسودان تزايد فيها عدد الأشخاص في كل كيلومتر مربع من المساحة الإجمالية من (15.1 إلى 17) ومن (80.9 إلى 106.5) ومن (153.3 إلى 221.3) ومن (19.4 إلى 22.7) من 2010 إلى 2016 على التوالي.

المطلب الثاني: التركيبة السكانية للدول محل الدراسة.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة التركيبة السكانية للدول محل الدراسة، وسنتناول من خلالها عدد السكان ونسبة الجنس حسب الفئات العمرية.

أولا: عدد السكان حسب الفئة العمرية (من 1 إلى 14 سنة) من إجمالي عدد السكان

الجدول رقم (06–03): نسبة تطور عدد السكان للفئة أقل من 14 سنة.

السنوات / الدول محل الدراسة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	27.19	27.4	27.62	27.89	28.21	28.54	29.0
الأردن	37	36.9	36.8	36.6	36.3	36	35.8
قطر	13.1	13.3	13.4	13.5	13.7	13.8	13.9
السودان	42.05	41.77	41.48	41.18	40.85	40.5	41.2

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفئة العمرية أقل من 14 سنة في كل من الجزائر والأردن وقطر والسودان عرفت استقرارا في نسبة التطور في الفترة (2010-2016) بـ 1% تقريبا.

مع تفوق مطلق لدولة السودان مقارنة بالجزائر والأردن وقطر، بارتفاع نسبة الفئة العمرية أقل من 14 سنة بها.

ثانيا: تطور تعداد السكان حسب الشريحة العمرية من (15–64 سنة) ومن 65 سنة فما فوق

الجدول رقم (07–03): تطور تعداد السكان حسب الشريحة العمرية من (15–64 سنة) ومن 65 سنة فما فوق (%من إجمالي عدد السكان).

الدول محل الدراسة	البيان / السنوات	من (15 إلى 64) سنة	من 65 سنة فما فوق
الجزائر	2010	67.3	5.5
	2013	66.4	5.6
	2015	65.5	5.9
	2017	64.5	6.2
الأردن	2010	59.3	3.7
	2013	59.7	3.7
	2015	60.2	3.8
	2017	60.7	3.8
قطر	2010	85.9	1.0
	2013	85.5	1.0
	2015	85.1	1.1
	2017	84.8	1.3
السودان	2010	53.7	3.3
	2013	54.4	3.4
	2015	55.1	3.5
	2017	55.6	3.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات أطلس العالم، مرجع سبق ذكره.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الشريحة العمرية من (15–64 سنة) في السنوات 2010، 2013، 2015، 2017 في كل من الجزائر وقطر متناقصة نسبيا وعلى العكس في كل من الأردن والسودان فهي متزايدة نسبيا في نفس السنوات.

وبالنسبة لفئة من 65 سنة فما فوق نلاحظ أنها تتزايد في كل من الجزائر والأردن وقطر والسودان في السنوات سابقة الذكر.

ثالثا: نسبة الجنس حسب الفئة العمرية (1–24 سنة)

الجدول رقم (08–03): تطور نسبة الجنس (0–24) مقاسة بـ (عدد الذكور لكل 100 أنثى)

الدول محل الدراسة	البيان / السنوات	عدد الذكور لكل 100أنثى للفئة (0–24)سنة
الجزائر	2010	103.77
	2015	103.98
الأردن	2010	103.63
	2015	102.63
قطر	2010	169.25
	2015	180
السودان	2010	102.46
	2015	102.90

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الأطلس، مرجع سبق ذكره.

من الجدول أعلاه يتبين أن نسبة الذكور للفئة العمرية (0–24) سنة هو 103، 103، 169، 102 مقابل 100 أنثى لسنة 2010 للجزائر والأردن وقطر والسودان على التوالي مع تفوق لدولة قطر، أما في سنة 2015 فكانت نسبة عدد الذكور هو 103، 102، 180، 102 مقابل 100 أنثى للدول السابقة الذكر مع تفوق لدولة قطر.

رابعا: الجنس حسب الفئة العمرية(25–69 سنة):

الجدول رقم (09–03): تطور نسبة الجنس (25–69) سنة مقاسه ب(الذكور لكل 100 أنثى.

الدول محل الدراسة	البيان / السنوات	نسبة الذكور لكل 100أنثى للفئة (25–69)سنة
الجزائر	2010	101
	2015	101.23
الأردن	2010	105.69
	2015	103.69
قطر	2010	423.57
	2015	398.99
السودان	2010	95.52
	2015	95.68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الأطلس، مرجع سبق ذكره

من الجدول أعلاه يتبين أن نسبة الذكور مرتفعة في قطر ومتقاربة في كل من الجزائر والأردن ومنخفضة في السودان للفئة العمرية (25–69 سنة) لسنوات 2010–2015 بـ57، 423، 99، 398 لقطر و101، 101.23، و105.69، 103.69 لكل من الجزائر والأردن على التوالي أما 95.52، 95.68 بالنسبة للسودان مقابل 100 أنثى

خامسا: الجنس حسب الفئة العمرية (70 سنة فأكثر)

الجدول رقم (10–03): تطور الجنس (70 سنة) مقاسة بـ (عدد الذكور لكل 100أنثى)

الدول محل الدراسة	البيان / السنوات	نسبة الجنس 70 سنة فأكثر
الجزائر	2010	90.63
	2015	90.04
الأردن	2010	92.21
	2015	88.79
قطر	2010	184.42
	2015	177.52
السودان	2010	83.81
	2015	84.10

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على بيانات الأطلس، مرجع سبق ذكره

من الجدول أعلاه يتضح أن عدد الذكور مرتفع في قطر بـ 177 ذكر مقابل (100) أنثى لعام 2015 للفئة العمرية 70 سنة فأكثر، لتحتل الجزائر المرتبة الثانية بـ 90 ذكر مقابل (100) أنثى لنفس السنة ثم تأتي الأردن بـ 88 ذكر مقابل (100) أنثى لنفس السنة لتأتي السودان في الأخير بـ 84 ذكر مقابل (100) أنثى للفئة 70 سنة فأكثر.

استنادا على التحليل السابق وكخلاصة للمبحث نستطيع وضع جميع العناصر التي تطرقنا إليها في الجدول التالي بغرض المقارنة والخروج باستنتاجات على النحو التالي:

جدول رقم(11–03): المؤشرات الديمغرافية للدول محل الدراسة

الدول محل الدراسة	البيان / السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	السكان من حيث الجنس		نمو السكان	كثافة السكان	الفئات العمرية		
			ذكر	أنثى			14–0	64–15	65 فأكثر
الجزائر	2010	36.0	50.4	49.6	1.8	15.1	27.19	67.3	5.5
	2012	37.4	–	–	–	–	27.62	–	–
	2014	39.1	–	–	–	–	28.21	–	–
	2016	40.60	–	–	1.8	17	29.5	–	–
	2017	41.31	50.5	49.5	–	–	–	64.5	6.2
اتجاه التغير		↗	↗	↙	↗	↗	↗	↙	↗
الأردن	2010	7.18	50.5	49.5	5.2	80.9	37	59.3	3.7
	2012	7.99	–	–	–	–	36.8	–	–
	2014	8.80	–	–	–	–	36.3	–	–
	2016	9.45	–	–	3.2	106.5	35.8	–	–
	2017	9.70	50.6	49.4	–	–	–	60.4	3.8
اتجاه التغير		↗	↗	↙	↙	↗	↙	↗	↗
قطر	2010	1.77	75.8	24.2	11.2	213.7	13.1	85.9	3.7
	2012	2.10	–	–	–	–	13.4	–	–
	2014	2.37	–	–	–	–	13.7	–	–
	2016	2.57	–	–	3.5	221.3	13.9	–	–
	2017	2.64	75.1	24.9	–	–	–	84.8	3.8
اتجاه التغير		↗	↙	↗	↙	↗	↗	↙	↗
السودان	2010	36.4	50.2	49.8	2.2	19.4	42.05	53.7	3.3
	2012	37.71	–	–	–	–	41.48	–	–
	2014	39.35	–	–	–	2.7	40.85	–	–
	2016	39.57	–	–	–	–	41.22	–	–
	2017	40.53	50	50	2.4	–	–	55.6	3.5
اتجاه التغير		↗	↙	↗	↗	↗	↙	↗	↗

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات السابقة.

من الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

– عدد السكان الإجمالي في الدول محل الدراسة عرف تطورا من 2010 إلى 2017، ونجد في مقدمة هذه الدول الجزائر بـ 41.31 مليون نسمة وتليها السودان بـ 40.53 مليون نسمة ثم الأردن بـ 9.70 مليون نسمة وأخيرا قطر بـ 2.64 مليون نسمة في سنة 2017 لكل من الدول المذكورة سابقا.

– عدد السكان من حيث الجنس عرف تزايدا بالنسبة للجزائر والأردن وتناقصا نسبة لقطر والسودان، وحدث العكس بالنسبة للإناث.

– عرفت كل من الجزائر والسودان نمو من حيث السكان بنسب قليلة في سنة 2016 في حين شهدت كل من قطر والأردن تناقصا طفيفا، بالنسبة للأردن (من 5.2 إلى 3.2) وتناقص حاد بالنسبة لقطر (من 11.2 إلى 3.5) خلال سنة 2016.

– الفئات العمرية (من 0–14 سنة) عرف تزايد بالنسبة إلى الجزائر وقطر وتناقص بالنسبة إلى كل من الأردن والسودان من 2010 إلى 2016.

– الفئات العمرية (من 15 إلى 64 سنة) عرف تناقصا بالنسبة للجزائر وقطر وتزايدا بالنسبة إلى الأردن والسودان.

– الفئة العمرية من 65 فأكثر عرفت زيادة في كل الدول محل الدراسة بنسب معتبرة.

المبحث الثاني: مقارنة واقع التنمية البشرية للدول محل الدراسة

سنتناول في هذا المبحث كل من واقع الصحة والتعليم في الدول محل الدراسة، سنتطرق في المطلب الأول لواقع الصحة ممثلا في نسبة وفيات الأطفال الرضع والأطفال أقل من 5 سنوات، أما المطلب الثاني، فجاء فيه معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية.

المطلب الأول: واقع الصحة في الدول محل الدراسة

وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى ما يلي:

أولا:واقع الصحة في الجزائر

وسنتناول فيه نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة وكذا نسبة وفيات الولادة وكذا نسبة وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات

1-نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة (كل 1000 من المواليد الأحياء)

معدل وفيات الولدان هو معدل وفيات المولودين الجدد الذين يموتون قبل بلوغ 28 يوم من العمر لكل 1000 من مواليد الأحياء في محدد

الشكل رقم (01-03): نسبة وفايات الأطفال حديثي الولادة

سنوات	السنة
2016	15.6
2015	15.7
2014	15.8
2013	16.0
2012	16.1
2011	16.4
2010	16.8

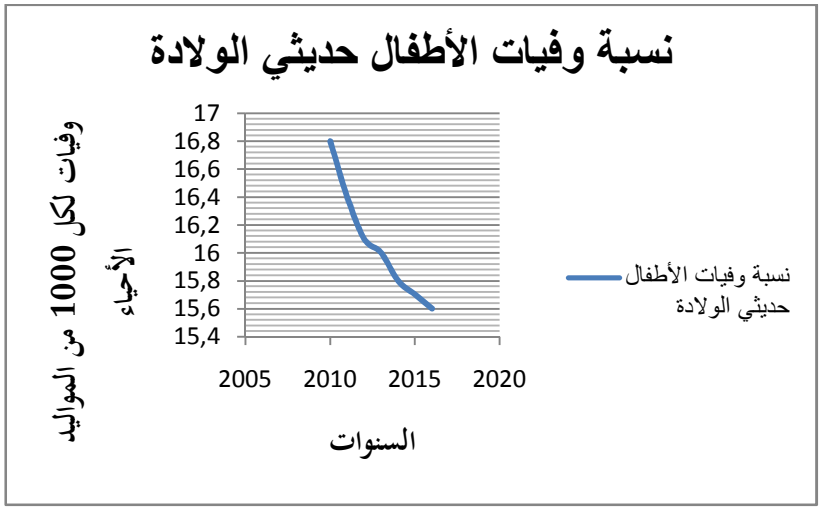

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الأطلس، مرجع سبق ذكره

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة في الجزائر مرتفعة نوعا ما حيث سجلت خلال سنة 2010 16,8 وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء، ولكن خلال السنوات

اللاحقة من 2011 إلى غاية 2016 شهدت تناقص طفيف ليبلغ في سنة 2016 نسبة 15,6 وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء ويرجع هذا إلى تحسن مستوى الخدمات الصحية.

2-نسبة وفيات الأطفال أقل من 5سنوات (لكل 1000 من المواليد الأحياء:

معدل الوفيات الذي يقل عن خمسة هو احتمالية وفاة طفل حديث الولادة من بين كل 1000 طفل قبل الوصول لسن خمسة سنوات، إذ ا خضع لمعدلات الوفاة الحالية المرتبطة بالعمر.

الشكل رقم (02-03): نسبة وفيات الأطفال اقل من 5سنوات

سنوات	نسبة
2016	25,2
2015	25,5
2014	25,6
2013	25,8
2012	26,1
2011	26,6
2010	27,3

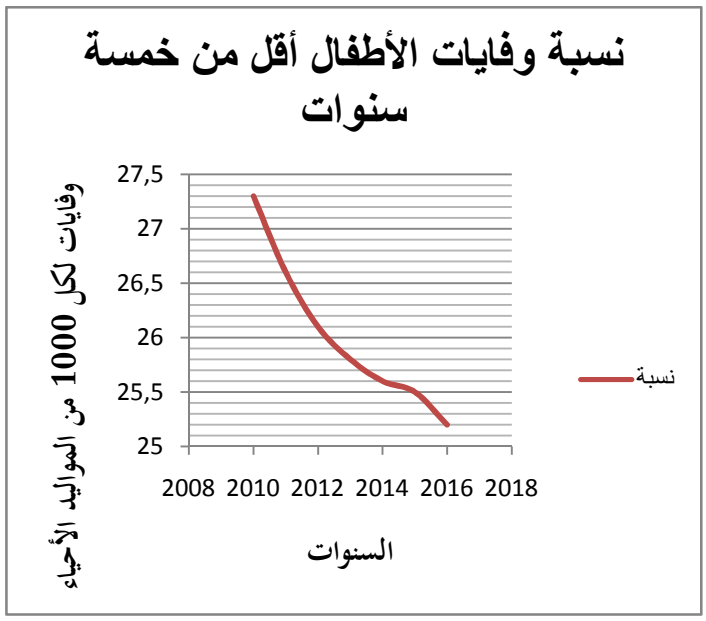

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الأطلس مرجع سبق ذكره

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات في الجزائر مرتفعة نسبيا إذ ا تتراوح خلال السنوات من 2010 إلى 2012 مابين 27.3 و 26.1% وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء وخلال السنوات من 2013 إلى 2016 25% وفاة لكل من المواليد الأحياء وهذا يدل على تناقص طفيف في هذه النسبة.

ثانيا: واقع الصحة في الأردن

ومن خلالها سنتعرف على نسبة الوفيات الأطفال حديثي الولادة، ونسبة الوفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات.

1-نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل1000 من المواليد الأحياء

الشكل (03-03) نسبة الوفيات الأطفال حديثي الولادة

السنوات	النسبة
2016	10,6
2015	10,9
2014	11,2
2013	11,6
2012	12,0
2011	10,3
2010	12,7

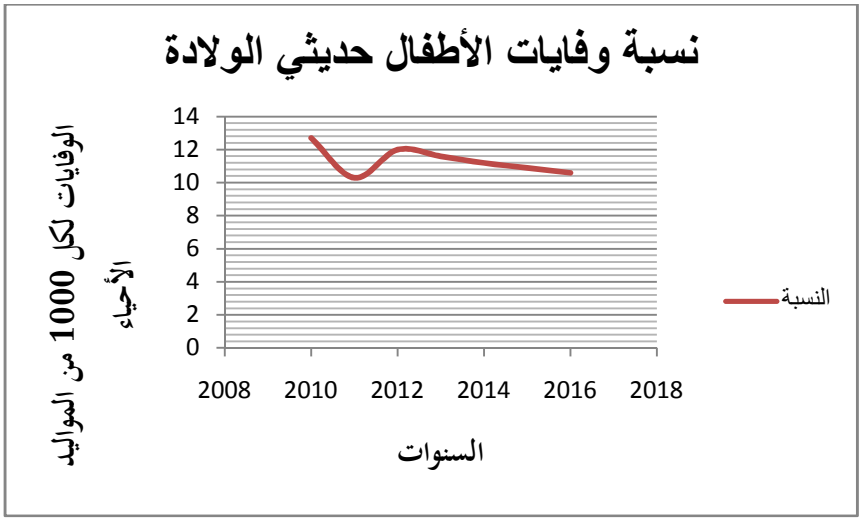

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الأطلس مرجع سبق ذكره

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 من مواليد الأحياء في الأردن، إذ نلاحظ أنه معدل منخفض، إذ نجد خلال سنة 2010 نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة تمثل 12,7، واستمر هذا التناقص خلال السنوات الأخيرة لتبلغ هذه النسبة في سنة 2016 10,6 وفاة لكل 1000 من مواليد الأحياء، وهذا راجع إلى تحسن الخدمات الصحية في الأردن.

2– نسبة الوفيات الأطفال أقل من 5سنوات (لكل 1000 من مواليد الأحياء)

الشكل (04–03) نسبة وفيات الأطفال أقل من 5سنوات

سنوات	السنة
2016	17.6
2015	18.1
2014	18.7
2013	191
2012	19.9
2011	20.5
2010	21.1

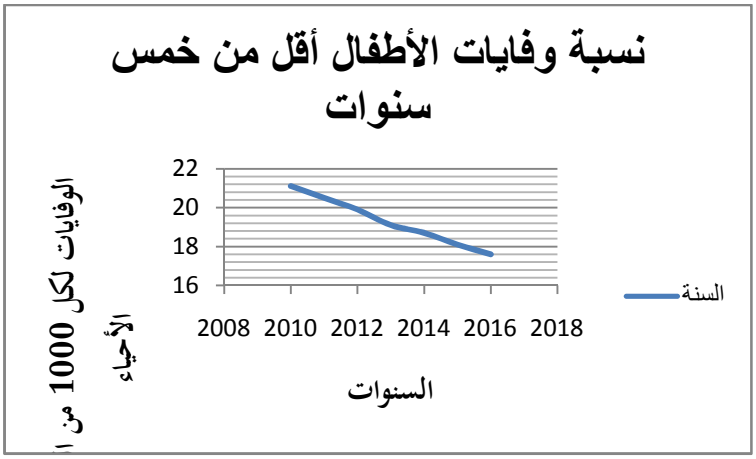

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الأطلس مرجع سبق ذكره

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الوفيات الأطفال أقل من 5 سنوات في الأردن هي نسبة مرتفعة نوعا ما، إذ ا سجلت خلال 2010 ما يقدر بـ 21,1% وفاة لكل 1000 من مواليد الأحياء، وخلال السنوات اللاحقة تناقصت لتصل إلى 17.6% وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء.

ثالثا: واقع الصحة في قطر: وسنتطرق من خلالها إلى عنصرين هما نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة ونسبة وفيات الأطفال أقل من 5سنوات

1–نسبة وفيات الأطفال حيثي الولادة لكل 1000 من مواليد الأحياء

الشكل (05–03) نسبة الوفيات الأطفال حديثي الولادة

سنوات	النسبة
2016	4,1
2015	4,2
2014	4,2
2013	4,3
2012	4,4
2011	4,5
2010	4,6

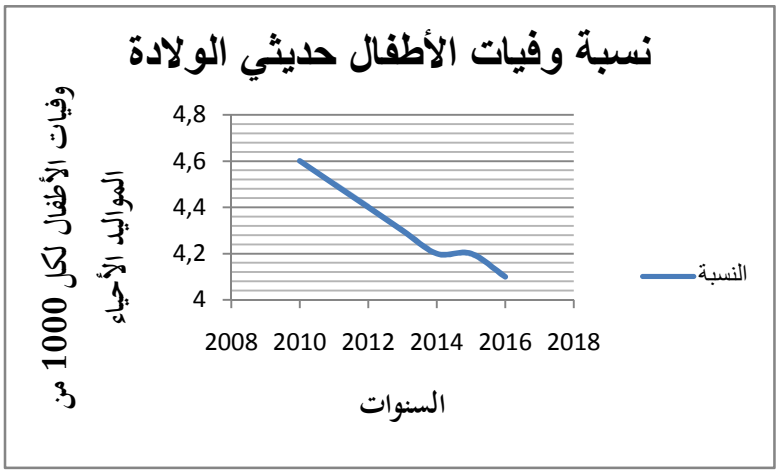

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الأطلس مرجع سبق ذكره

يمثل الشكل أعلاه نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 من مواليد الأحياء في قطر إذ نلاحظ أنها نسبة منخفضة جدا، إذ تتراوح خلال السنوات من 2010 إلى 2016 ما بين 4,6 و4,1% وفاة لكل من 1000 من مواليد الأحياء، وهذا راجع إلى تحسن واقع الصحة في قطر بفضل المجهودات المبذولة.

2–نسبة وفيات الأطفال أقل من5سنوات (لكل 1000 من مواليد الأحياء)

الشكل (06–03) نسبة وفيات الأطفال أقل من 5سنوات

سنوات	النسبة
2016	8,5
2015	8,6
2014	8,6
2013	8,7
2012	8,8
2011	8,9
2010	9

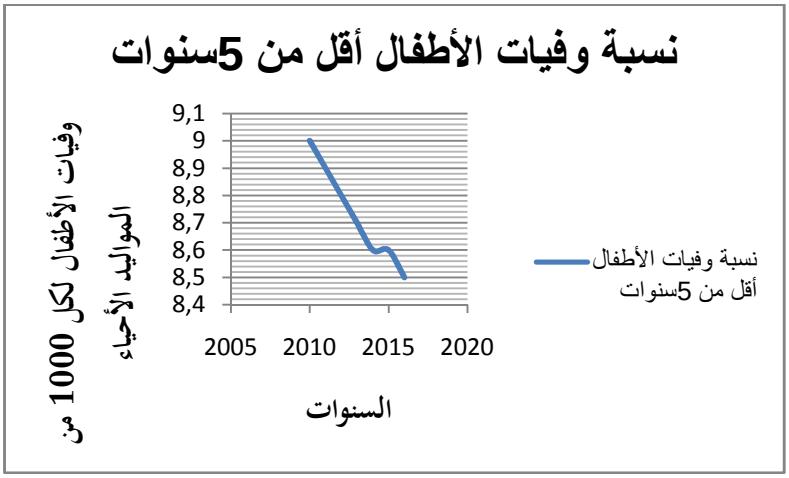

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الأطلس مرجع سبق ذكره

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة وفيات الأطفال أقل من 5سنوات في قطر هي نسبة منخفضة إذ تتراوح ما بين 9 و8,5% خلال السنوات من 2010 إلى 2016 وهذا مؤشر جيد يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لقطاع الصحة.

رابعا: واقع الصحة في السودان

يتم التطرق فيها إلى من نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة ونسبة وفيات الأطفال الأقل من 5سنوات

1– نسبة وفيات الأطفال حيثي الولادة لكل 1000 من مواليد الأحياء

الشكل (07–03) نسبة وفيات الأطفال أقل من 5سنوات

سنوات	النسبة
2016	29,4
2015	30
2014	30,6
2013	31,1
2012	31,6
2011	32
2010	32,3

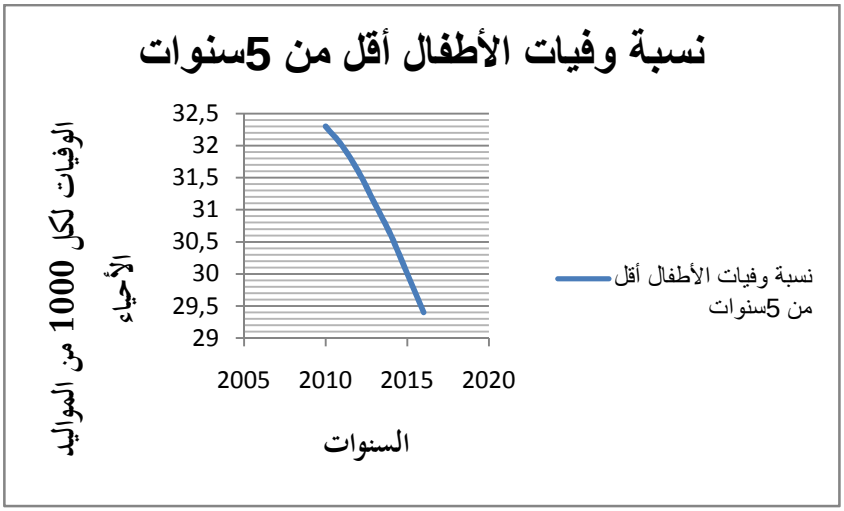

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الأطلس مرجع سبق ذكره

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة في السودان مرتفعة خلال السنوات من 2010 إلى 2016 رغم تناقص هذه النسبة بفضل الجهود المبذولة لتحقيق نتائج ايجابية.

خلال سنة 2010 كانت نسبة وفيات الأطفال 32,3% وفاة لكل 1000 من مواليد الأحياء وهي نسبة مرتفعة جدا، يرجع السبب إلى تدني الخدمات الصحية، هناك شهدت سنة 2011 تناقص طفيف لتسجيل 32% وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء، واستمر هذا التناقض لغاية 2016 ليبلغ 29,4% وفاة 1000 من المواليد الأحياء.

2–نسبة وفيات الأطفال اقل من سنوات (لكل 1000 من المواليد الأحياء)

الشكل (08–03) نسبة وفيات الأطفال أقل من 5سنوات

سنوات	النسبة
2016	65,1
2015	67,1
2014	69
2013	70,9
2012	72,8
2011	74,7
2010	76,7

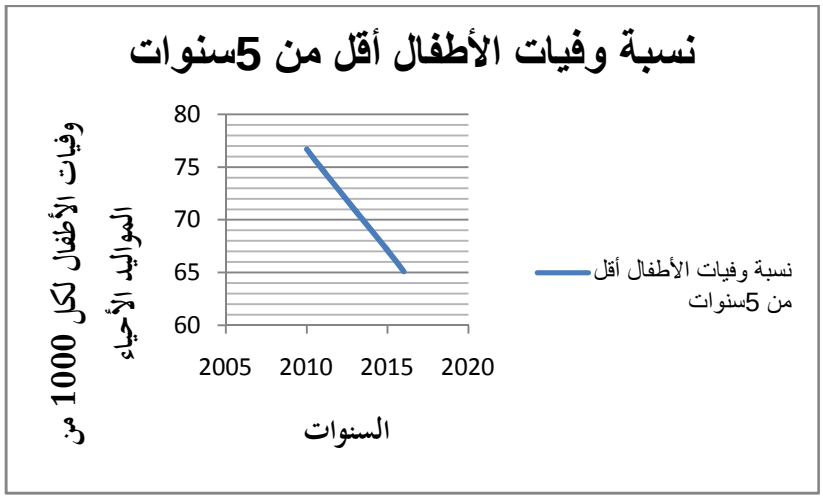

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الأطلس مرجع سبق ذكره

يمثل الشكل أعلاه نسبة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات في السودان، رغم التناقص الذي تشهده خلال السنوات من 2010 إلى 2016 (76,7% إلى 65,1%)

إلا أنها نسبة مرتفعة جدا وهو مؤشر سلبي ينعكس على قطاع الصحة بصفة خاصة وعلى التنمية في السودان بصفة عامة.

المطلب الثاني: واقع التعليم في الدول محل الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى:

أولا: واقع التعليم في الجزائر

يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية، ولغرض الخوض في هذا الموضوع سوف نتناول معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، وكذا نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية.

1– معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: نسبة الأشخاص الذين بلغوا 15 عاما فما فوق ويمكنهم القراءة والكتابة.

الشكل (09-03): معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين

التاريخ	القيمة
2002	69.87
2004	72.1
2006	72.65
2008	75.24
2015	79.61

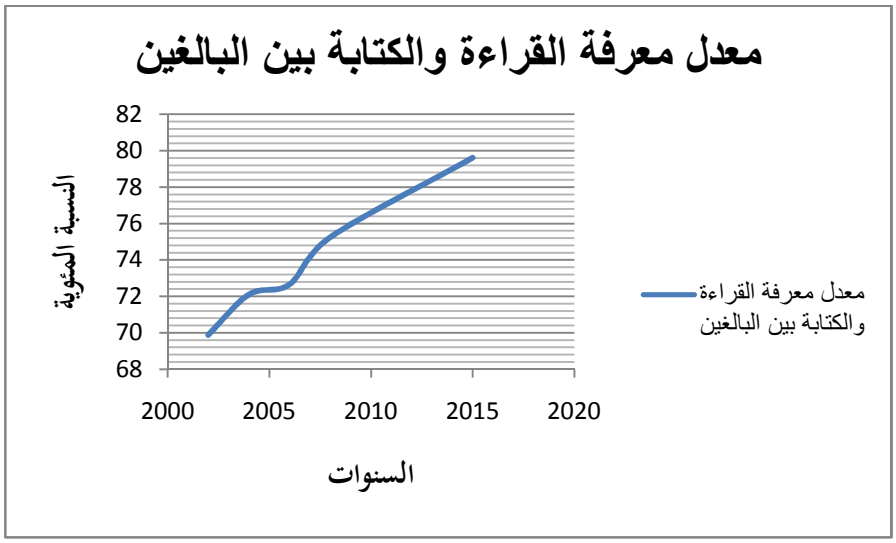

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات أطلس العالم، مرجع سبق ذكره.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة في ارتفاع مستمر منذ سنة 2002، حيث كانت القيمة آنذاك تقدر بـ 69.87% وأصبحت في سنة 2015 تقدر بـ 79.61%.

2- نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية: عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الثانوية مقسوما إلى المدرسين في المدارس الثانوية في الجزائر.

الشكل رقم (10-03): نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية

التاريخ	القيمة
2010	23.3
2011	23.3
2012	23.2
2013	23.3
2014	23.7

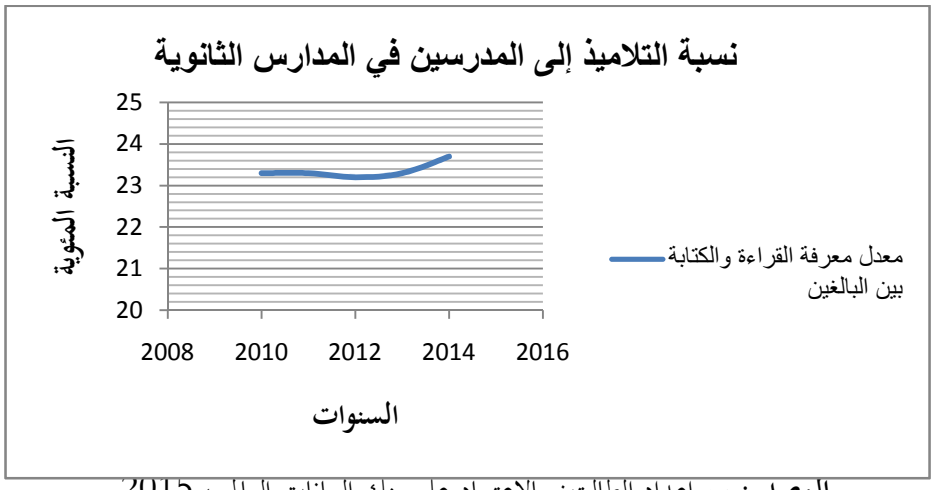

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك البيانات العالمي، 2015.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية في الجزائر لسنة 2010 إلى 2014 متقاربة، حيث كانت النسبة من 2010 إلى 2013 تتراوح بين 23.3% و23.2%، وخلال سنة 2014 ارتفعت نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية إلى 23.7%.

ثانيا: واقع التعليم في الأردن

سنتناول من خلاله معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية.

1– معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين

هو نسبة الأشخاص الذين بلغوا 15 عاما فما فوق ويمكنهم قراءة وكتابة عبارة بسيطة وقصيرة في حياتهم اليومية مع الفهم.

الشكل (11–03): معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين

التاريخ	القيمة
2015	99.23
2012	99.11
2011	99.15
2010	98.76

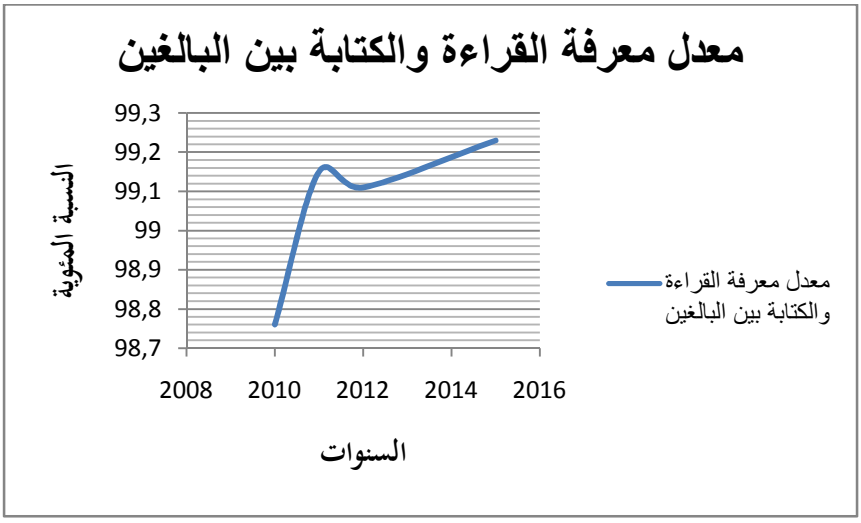

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات أطلس العالم، مرجع سبق ذكره

يمثل الشكل (11–03) معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في الأردن خلال السنوات من 2010 إلى 2015، إذ نلاحظ أنه نسبة مرتفعة جدا، فقط سجلت خلال سنة 2010 ما نسبته 98.76%، ثم ارتفعت سنة 2011 إلى 99.15%، لكنها سجلت تناقص طفيف خلال سنة 2012 قدر بـ 99.11%، لترتفع من جديد سنة 2015 لتسجل 99.23%.

2– نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية:

هو عدد التلاميذ المسلجين في المدارس الثانوية مقسوما على عدد المدرسين في المدارس الثانوية (بغض النظر عن مهام التدريس الموكلة إليهم) في الأردن.

الشكل رقم(12–03) نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية

التاريخ	القيمة
2010	16.5
2011	17.8
2012	17.2
2013	17.1
2014	18.3

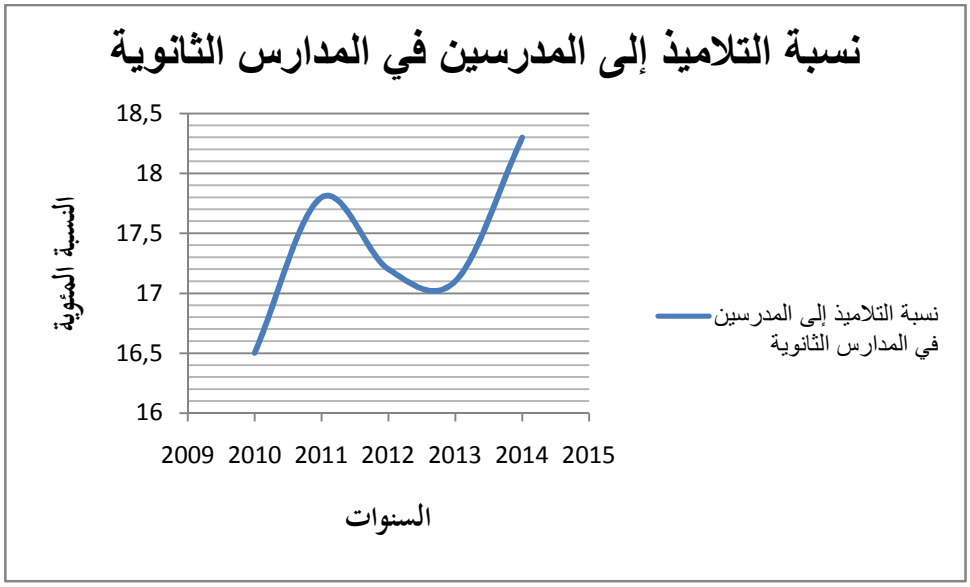

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك البيانات العالمي، مرجع سبق ذكره.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية في الأردن خلال السنوات من 2010 إلى 2014 كانت متغيرة بالزيادة والنقصان، حيث في سنة 2010 كانت 16.5% نسبة التلاميذ إلى المدرسين.

وارتفعت هذه النسبة في سنة 2011 إلى 17.8% ثم انخفضت في كل من 2012 و2013 إلى 17.2% و17.1% على التوالي، ثم ارتفعت في سنة 2014 إلى 18.3%.

ثالثا: واقع التعليم في قطر

سنتناول من خلالها معدل معرفة القراءة والكتابة ونسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية.

1- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين:

وهو نسبة الأشخاص الذين بلغوا 15 عاما فما فوق ويمكنهم قراءة وكتابة عبارة بسيطة وقصيرة في حياتهم اليومية مع الفهم.

الشكل (13-03) معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين

التاريخ	القيمة
2009	94
2010	97
2015	97.76

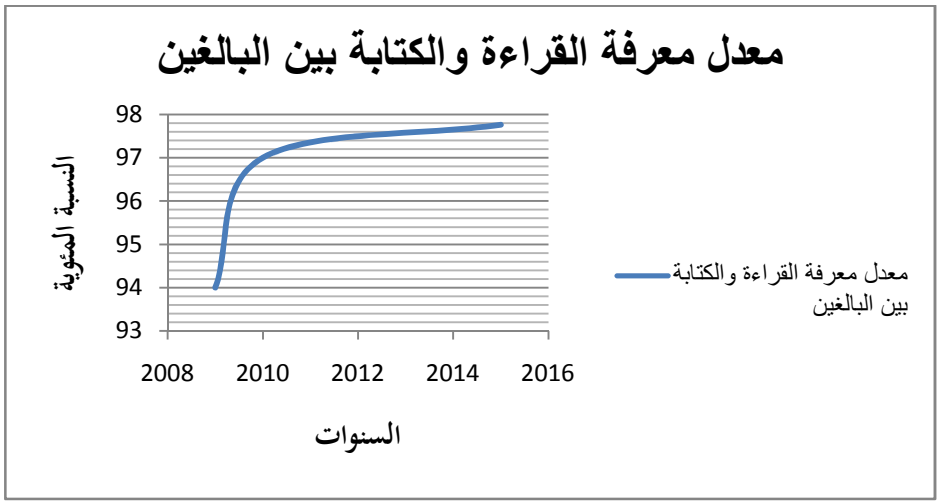

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات أطلس العالم، مرجع سبق ذكره.

يمثل الشكل أعلاه معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في قطر خلال السنوات من 2009 إلى سنة 2015م، إذ نلاحظ أنه خلال سنة 2009 كانت تقارب نسبة 94% وهي نسبة مرتفعة عموما، واستمر هذا التزايد بمعدل أقل خلال سنوات ما بين 2010 و2015 ليأخذ نسبة 97% سنة 2010 و97.76% سنة 2015.

وهذا ما يدل على تطور واقع التعليم في هذا البلد.

2- نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية:

وهو عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الثانوية بغض النظر عن مهام التدريس الموكلة لهم في قطر.

الشكل(14-03) نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية

التاريخ	القيمة
2004	10.1
2006	9.5
2008	9.7
2010	9.9
2012	9.7
2014	10.2
2016	10.4

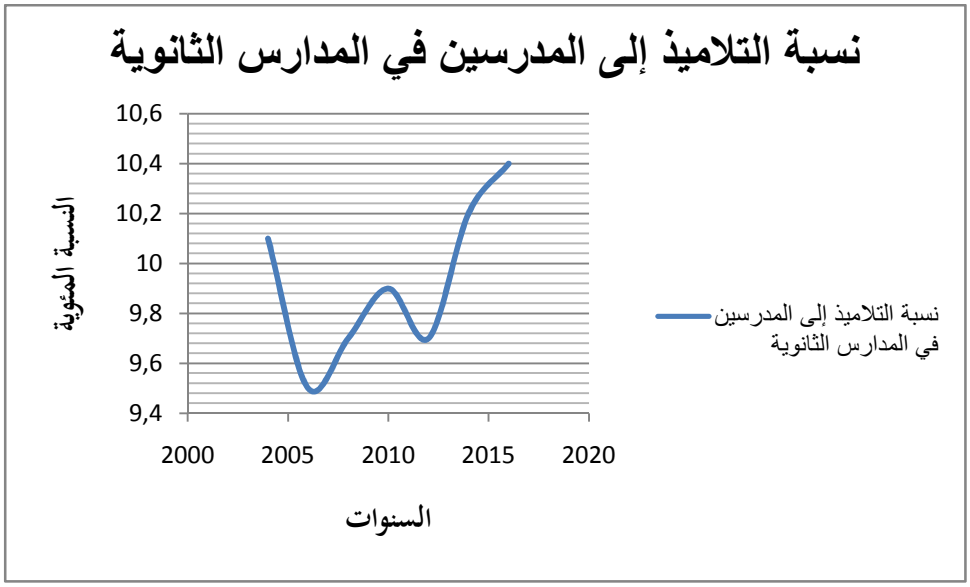

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات أطلس العالم، مرجع سبق ذكره.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية في قطر خلال السنوات من 2004 إلى 2016، كان سنة 2004 بنسبة 10.1 تلميذ لكل مدرس ثم انخفض هذا المعدل خلال سنوات من 2006 إلى 2012 ليستقر عند نسبة 9.7 ليعود هذا المعدل للارتفاع بنسبة ضئيلة تقدر بـ 10.2 سنة 2014 و10.4 سنة 2016.

رابعا: واقع التعليم في السودان

سنتطرق من خلاله إلى معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية.

1– معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين:

هو نسبة الأشخاص الذين بلغوا 15 عاما فما فوق، ويمكنهم قراءة وكتابة عبارة بسيطة وقصيرة في حياتهم اليومية مع الفهم.

الشكل رقم (15–03) معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين

التاريخ	القيمة
2015	58.60
2000	61.35

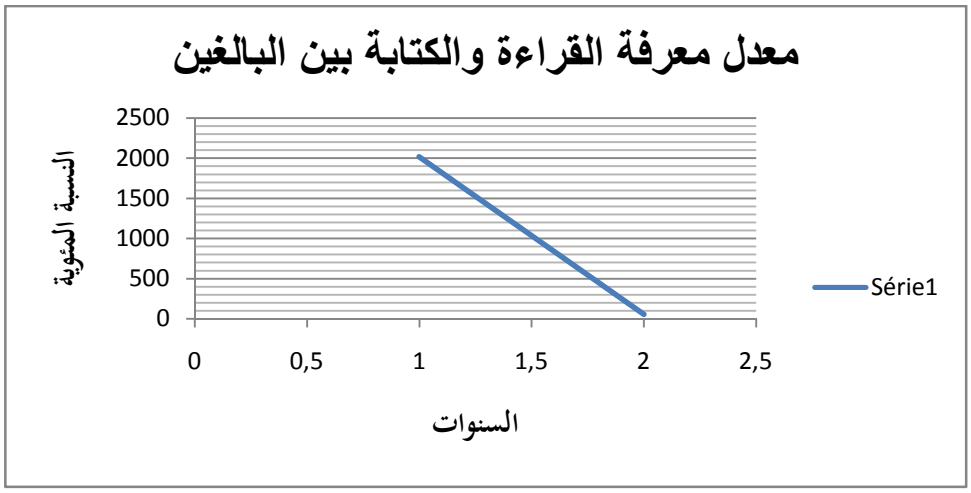

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات أطلس العالم، مرجع سبق ذكره.

يمثل الشكل معدل القراءة والكتابة بين البالغين في السودان خلال فترة تمتد بين 2000 و2015، حيث نلاحظ انخفاض في معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين من 61.5% إلى غاية 58.5% خلال فترة 2000 إلى 2015، وهذا مؤشر سيء بالنسبة لدولة السودان.

2- نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية:

هو عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الثانوية مقسوما على عدد المدرسين في المدارس الثانوية بغض النظر عن مهام التدريس الموكلة لهم في السودان.

الشكل (16-03): نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية

التاريخ	القيمة
2013	36.9
2012	31.1

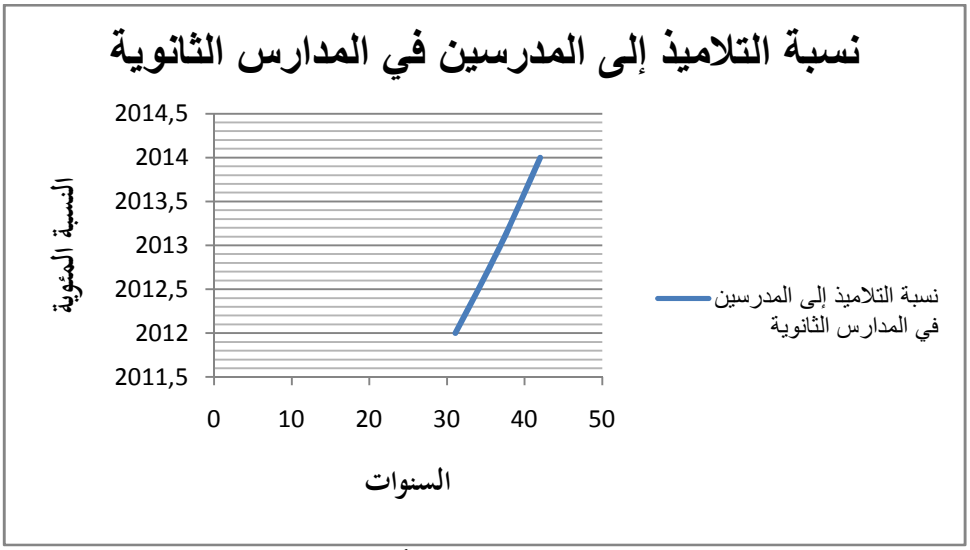

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات أطلس العالم، مرجع سبق ذكره

يمثل الشكل نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية في السودان خلال فترة 2012 إلى 2013 حيث نلاحظ ارتفاع نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية من 30% إلى 37% خلال سنة 2013.

استنادا على التحليل السابق وكخلاصة المبحث نستطيع وضع جميع العناصر التي تطرقنا إليها في الجدول التالي بغرض المقارنة والخروج باستنتاجات على النحو التالي:

جدول رقم (12–03): واقع الصحة والتعليم في الدول محل الدراسة

الدول محل الدراسة	البيان / السنوات	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل 1000 من المواليد الأحياء)	نسبة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات (لكل 1000 من المواليد الأحياء)	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس والثانوية
الجزائر	2010	16.8	27.3	-	23.3
	2012	16.1	26.1	77.76	23.2
	2014	15.8	25.6	-	23.7
	2016	15.6	25.2	79.61	-
اتجاه التغير		↙	↙	↗	↗
الأردن	2010	12.7	21.1	98.76	16.5
	2012	12	19.9	99.11	17.2
	2014	11.2	18.7	-	18.3
	2016	10.6	17.6	99.23	-
اتجاه التغير		↙	↙	↗	↗
قطر	2010	4.6	9.0	96.18	9.9
	2012	4.4	8.8	-	9.7
	2014	4.2	8.6	97.38	10.2
	2016	4.1	8.5	98.17	10.4
اتجاه التغير		↙	↙	↗	↗
السودان	2010	32.3	76.7	-	-
	2012	31.6	72.8	60.13	31.1
	2014	30.6	69.0	-	36.9
	2016	29.4	65.1	58.60	38.4
اتجاه التغير		↙	↙	↙	↗

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات السابقة

من خلال الجدول السباق يمكن التوصل إلى ما يلي:

– معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل الدول محل الدراسة منخفضة خلال السنوات من 2010 إلى 2016، وتأتي قطر في المرتبة الأولى بنسبة وفيات تقدر بـ 4.1% لسنة 2016، ثم تليها الأردن بمعدل 10.6%، ثم الجزائر بمعدل 15.6%، وأخيرا السودان بمعدل 29.4% لنفس السنة.

– نسبة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات منخفضة في جميع الدول محل الدراسة حيث تحظى قطر بالمرتبة الأولى بنسبة 8.5%، ثم الأردن بنسبة 17.6%، وتأتي الجزائر بنسبة 25.2%، ثم السودان 65.1%، نسبة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل 1000 من المواليد الأحياء لسن 2016.

– معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، نلاحظ أنها مرتفعة في كل من قطر والأردن والجزائر بنسبة 98.7%، 99.23% و79.61% لهذه الدول على التوالي، بينما تنخفض في السودان بـ 58.60% خلال سنة 2016.

– نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية مرتفعة في كل الدول محل الدراسة حيث بلغت في الجزائر لسنة 2014 النسبة 23.7%، وفي الأردن بلغت 18.3%، بينما بلغت في قطر 10.2%، والسودان 36.9%.

المبحث الثالث: دراسة مساهمة مؤشر الدخل في معدلات التنمية البشرية

من خلال هذا المبحث سنتعرف على تأثير مؤشر الدخل على كل من التعليم والصحة، مع العلم أن مؤشر التعليم يقاس بعدة مقاييس منها معدل القراءة والكتابة، عدد سنوات التمدرس، معدل التحاق الإناث بالمدارس ...إلخ في حين أن مؤشر الصحة يقاس بمعدل العمر المتوقع عند الحياة، عدد وفيات الأطفال الرضع، عدد وفيات الأمهات...إلخ، إلا أننا سنقتصر على مقياس واحد بالنسبة لكل من مؤشر التعليم ومؤشر الصحة، بالنسبة لمؤشر التعليم نقيسه بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة الصحة نفسية بمعدل العمر المتوقع عند الحياة على النحو التالي:

المطلب الأول: مؤشر الدخل وأثره على التعليم في الدول محل الدراسة

ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى:

أولا: مؤشر الدخل وأثره على التعليم في الجزائر

الجدول (13–03) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالدولار)	4452.67	4444.67	4452.14	4468.43	4547.52	4580.16	4603.00
معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب (بالسنوات)	95.3	–	–	–	–	96.75	97.03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي وبيانات الأطلس الدولي مرجع سبق ذكره.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كان نصيب الفرد من الدخل 4452.67 دولار في سنة 2010 وكان معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب 95.3% ثم ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل لغاية

2016 ليرتفع معه معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب، بحيث بلغ متوسط نصيب الفرد 4603 دولار وبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب 97.03 % في سنة 2016، أي أن هناك علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب.

ثانيا: مؤشر الدخل وأثره على التعليم في الأردن

الجدول (14–03) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد ومعرفة القراءة والكتابة عند الشباب

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالدولار)	3512.05	3715.22	3732.24	–	–	–	3902.12
معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب (بالسنوات)	98.76	99.15	99.11	–	–	–	99.23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي وبيانات الأطلس الدولي مرجع سبق ذكره.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كان متوسط نصيب الفرد من الدخل 3512.05 دولار في سنة 2010 وكان معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب 98.15% حيث ارتفع نصيب الفرد من الدخل في سنة 2012 إلى 3732.24 دولار ليرتفع معه معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب إلى 99.11% ليواصل الارتفاع لغاية 2016 ليصل متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى 3902.12 دولار ليرتفع معه معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب 99.23%.

أي أن هناك علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب.

ثالثا: مؤشر الدخل وأثره على التعليم في قطر

الجدول (15–03) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد ومعرفة القراءة، والكتابة عند الشباب.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالدولار)	36033.14	65833.70	64741.67	64290.24	63968.23	65158.14	–
معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب (بالسنوات)	96.82	97.88	99.06	98.96	98.71	98.61	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي وبيانات الأطلس الدولي مرجع سبق ذكره.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال سنة 2010 كان متوسط نصيب الفرد من الدخل 36033.14 دولار، وكان معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب 96.82% وخلال سنة 2011 ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل ليصل إلى 65833.70 دولار وارتفع معه معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب إلى 97.88%، وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بينهما، مما يدل على أن هناك زيادة في الإنفاق على التعليم بسبب ارتفاع الدخل، وخلال سنة 2012 انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى 64741.67 دولار، لكن معدل معرفة القراءة والكتابة ارتفع إلى 99.06% خلال نفس السنة، رغم انخفاض الدخل، وفي سنتي 2013 و2014 انخفض كل من متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل معرفة القراءة والكتابة لغاية 2016 حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد ليبلغ 65158.14 دولار وانخفض معدل القراءة والكتابة ليصل 98.61% وهذا راجع إلى انخفاض الإنفاق على التعليم.

رابعا: مؤشر الدخل وأثره على التعليم في السودان

الجدول (16–03) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد ومعرفة القراءة والكتابة عند الشباب

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالدولار)	1361.13	1524.54	1666.00	1226.18	1673.94	1723.78	1757.59
معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب (بالسنوات)	74.00	–	–	72	71	–	70.23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي وبيانات الأطلس الدولي، مرجع سبق ذكره.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2010 كان نصيب الفرد من الدخل 1361.13 دولار وكان معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب 74% ثم انخفض متوسط نصيب الفرد ليصل إلى 1226.18 دولار في سنة 2013 لينخفض معه معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب إلى 72% وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بينهما.

وفي سنة 2014 ارتفع متوسط نصيب الفرد إلى 1673.94 دولار ولكن معدل معرفة القراءة والكتابة انخفض إلى 71% ليواصل متوسط نصيب للفرد الارتفاع لغاية 1757.59 دولار ويواصل معدل معرفة القراءة الكتابة الانخفاض لغاية 70.23% خلال سنة 2016، وهذا يدل على أنه توجد علاقة عكسية بينهما.

المطلب الثاني: مؤشر للدخل وأثره على الصحة في الدول محل دراسة.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى:

أولا: مؤشر الدخل وأثره على الصحة في الجزائر:

الجدول (17–03) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والعمر المتوقع عند الولادة.

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالدولار)	4452.67	4444.67	4452.14	4466.43	4547.52	4520.16	4403.00
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	74.4	74.9	75.2	75.4	75.6	75.9	77.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبيانات الأطلس الدولي، مرجع سبق ذكره.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2010 كان متوسط نصيب الفرد من الدخل 4452.67 دولار وكان قيمة العمر المتوقع عند الولادة قد بلغ 74.7 سنة حيث ارتفع كل منهما لغاية 2016، بحيث بلغ متوسط الفرد من الدخل 4603 دولار، وبلغ معدل العمر المتوقع عند الولادة 77.2 سنة، وهذا ما يدل على أن هناك علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والعمر المتوقع عند الولادة.

ثانيا: مؤشر الدخل وأثره على الصحة في الأردن

الجدول (18–03) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والعمر المتوقع عند الولادة.

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالدولار)	3512.05	3715.22	3722.24	-	-	3902.12	4236.17
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	73.4	73.6	73.7	73.9	74	74.2	74.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبيانات الأطلس الدولي، مرجع سبق ذكره.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال سنة 2010 كان متوسط نصيب الفرد من الدخل 3512.05 دولار، وكانت قيمة العمر المتوقع عند الولادة 73.4 سنة، وارتفع كل منهما خلال السنوات التالية لغاية سنة 2016 ليصل متوسط نصيب الفرد من الدخل 4236.17 دولار وبلغ قيمة العمر المتوقع عند الولادة 74.4 سنة.

وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين كل من متوسط نصيب الفرد من الدخل والعمر المتوقع عند الولادة.

ثالثا: مؤشر الدخل وأثره على الصحة في قطر

الجدول (19–03) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد والعمر المتوقع عند الولادة في قطر.

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالدولار)	36033.14	65833.70	74741.67	64290.24	63968.23	65158.14	-
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	77.6	77.8	78.3	72.1	78.3	78.5	78.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبيانات الأطلس الدولي، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 2010 كان متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي 36033.14 دولار في حين بلغ العمر المتوقع عند الولادة 77.6سنة ليرتفع في سنة 2011 متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى 65833.70 دولار وارتفع معه العمر المتوقع عند الولادة إلى 77.8 سنة وخلال السنوات من 2012 إلى 2014 انخفض متوسط نصيب الفرد إلى 63968.23 دولار وارتفع العمر المتوقع عند الولادة إلى 78.3 سنة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينهما، وخلال سنة 2015 ارتفع كل منهما ليصل متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى 65158.1 دولار والعمر المتوقع عند الولادة إلى 78.5 سنة وهذا يدل على أن نصيب الفرد من الدخل ساهم في ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة.

رابعا: مؤشر الدخل وأثره على الصحة في السنوات:

الجدول (20–03) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والعمر المتوقع عند الولادة في السودان.

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالدولار)	1361.13	1524.54	1666.00	1226.18	1673.94	1723.78	1757.59
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	62.6	63	63.4	63.7	64.0	64.2	64.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبيانات الأطلس الدولي، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه في سنة 2010 كان متوسط نصيب الفرد من الدخل يبلغ 1361.13 دولار وكان العمر المتوقع عند الولادة 62.6 سنة وفي سنة 2013 انخفض مستوى نصيب الفرد من الدخل إلى 1226.18 دولار، لكن العمر المتوقع عند الولادة ارتفع وبلغ 63.7 سنة في النفس السنة، وهذا ما يدل على أن هناك علاقة طردية بينهما.

ثم بدأ بالارتفاع إلى غاية 2016 ليصل متوسط نصيب الفرد إلى 1757.59 دولار، وبلغ العمر المتوقع عند الولادة 64.4 سنة.

المطلب الثالث: مساهمة مؤشر الدخل في معدلات التنمية البشرية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مساهمة كل من مؤشر التعليم ومؤشر الدخل ومؤشر الصحة في تفعيل معدلات التنمية البشرية.

جدول رقم (21–03): مساهمة مؤشر الدخل في معدلات التنمية البشرية

البلدان	السنوات	مؤشر التعليم (عدد سنوات الدراسة)	مؤشر الدخل الوطني الإجمالي	مؤشر العمر المتوقع (بالسنوات)	مؤشر التنمية البشرية
الجزائر	2012	-	4452.67	74.7	0.72
	2012	-	4452.14	75.2	0.74
	2014	-	4547.52	75.6	0.74
	2016	13	4603	77.2	0.75
الأردن	2012	-	3512.05	73.4	0.74
	2012	-	3732.24	73.7	0.74
	2014	-	-	74	0.74
	2016	12	3902.12	74.4	0.74
قطر	2012	-	36033.14	77.6	0.83
	2012	-	64741.67	78.3	0.84
	2014	-	63968.23	78.4	0.86
	2016	12	65158.14	78.6	0.86
السودان	2012	-	1361.13	62.6	0.46
	2012	-	1666.00	62.8	0.48
	2014	-	1673.94	63.4	0.49
	2016	11	1757.59	64.4	0.49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

Hevuman delopelment report.2015 site www.edv.undp.org

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية بالدول محل الدراسة عرف تطورا من (2010، 2012، 2014، 2016)، بداية من قطر، إذ انتقل من 0.83 نقطة، إلى 0.84، 0.86، 0.86 نقطة على التوالي خلال نفس السنوات السابقة، تليها الجزائر في المرتبة الثانية بـ 0.72 نقطة، 0.74، 0.74 لينتقل إلى 0.75 نقطة خلال نفس السنوات.

أما الأردن فقد جاءت ثالثة في الترتيب بين الدول محل الدراسة إذ استقر بها مؤشر التنمية البشرية عند النقطة 0.74 خلال السنوات 2010 ،2012، 2014، 2016 أما السودان فقد جاءت في المرتبة الرابعة، إذ انتقل بها المؤشر بمعدلات ضعيفة من سنة 2010 وصولا لسنة 2016، فمن 0.46 إلى 0.48، 0.49، 0.49 نقطة لنفس السنوات السابقة على التوالي.

واستنادا على هذا التحليل سنتعرف على أي مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية الذي كانت له المساهمة الكبرى في تفعيل معدلاتها على مستوى الدول محل الدراسة، علما أن التنمية البشرية تقاس بثلاث مؤشرات [مؤشر الدخل، مؤشر الصحة، مؤشر التعليم].

سنحلل الجدول رقم (10–03) استنادا على المعلومات المتوفرة، سنحلل معطيات 2016 الخاصة بمؤشر التنمية البشرية.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية قدر بـ(0.86 نقطة) بقطر، وهي بذلك تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا.

إذ ساهم في ارتفاعها مؤشر الدخل بنسبة كبيرة، وهي تحتل المرتبة الأولى بين الدول محل الدراسة، ويتضح ذلك إذ ما قارناها بالجزائر التي احتلت المرتبة الثانية بتنمية بشرية مرتفعة قدرت بـ (0.75 نقطة)، ساهم في ارتفاعها مؤشر العمر المتوقع بدليل مؤشر التعليم ومؤشرات الدخل الوطني الإجمالي هما أقل مقارنة بقطر كما يظهر الجدول أعلاه.

أما الأردن حلت ثالثة بتنمية بشرية مرتفعة (0.74 نقطة) كان المؤشر التعليم الدور الأكبر في الرفع منها بدليل أن مؤشر الدخل ومؤشر العمر المتوقع ضعيفان مقارنة منه بقطر والجزائر، (أنظر الجدول رقم 10–03).

أما السودان فاحتلت رابعة في الترتيب، وكان هذا متوقعا بها نظرا لتدني مستوى اقتصاد الدخل إضافة إلى مؤشر التعليم، ومن ثم معدلات التنمية البشرية التي تميزت بتنمية بشرية متحفظة (0.49 نقطة)، بدليل أن مؤشر الدخل ضعيف جدا بالرغم من ارتفاعه تدريجيا ومن ثم مساهمته في تحسين معدلات التنمية البشرية بها.

خلاصة

من خلال ما سبق نستطيع تثمين اقتصاد الدخل من خلال نجاعة البرامج والسياسات المتمثلة في مساهمة مؤشر الدخل وأثره على كل من التعليم والصحة، الأمر الذي جعل قطر تحتل مراتب متقدمة فيما يخص معدلات التنمية البشرية، وتليها الجزائر والأردن التي سجلت معدلات تنمية بشرية مرتفعة التي يساهم فيها الدخل بنسبة معتبرة وكذا مساهمة الدخل في الرفع من العمر المتوقع عند الولادة، وارتفاع نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة عند الشباب، كما شملت الدراسة إضافة إلى هذه الدول، دولة السودان التي سجلت معدل تنمية بشرية منخفض، بفعل تدني المستوى الصحي والتعليمي بها، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل.

خاتمة

سعيا منا إلى تحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، بغية حل إشكالية الدراسة إذ تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم أساسية حول اقتصاديات الدخل، وتوصلنا إلى إن الدخل الوطني هو واحد من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي في أي مجتمع أو دولة، فهو يعطي صورة واضحة عن مكانة تلك الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بالقياس إلى الدول الأخرى ومدى التقدم الذي حققه.

ثم عرجنا في الفصل الثاني إلى الإطار العام للتنمية البشرية التي كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور الكبير في إبرازها، إذ جاء في أول تقرير له سنة 1990 الذي عرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وهذه الخيارات هي أن يحظى الإنسان بحياة طويلة وصحية، وأن يحصل على المعارف، و الحصول على الموارد الضرورية للحصول على مستوى معيشة مناسبة.

وتطرقنا إلى مؤشرات التنمية البشرية بصفة مفصلة، وتتمثل في المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الدخل الوطني، ومؤشرات اجتماعية المتمثلة في المؤشرات التعليمية والمؤشرات الصحية والمؤشرات السكانية.

أما الفصل الثالث، أو بالأحرى الجزء التطبيقي، تناولنا فيه مساهمة مؤشر الدخل في تفعيل معدلات التنمية البشرية، وتوصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن مؤشر الدخل ساهم في الرفع من معدلاتها بنسبة أقل من مؤشر الصحة، وأكبر من مؤشر التعليم، إذ احتلت الجزائر المرتبة 83 عالميا في السنوات 2017/2016/2015 بعدما كانت في المرتبة 93 عالميا في عام 2014 في تصنيف التنمية البشرية للأمم المتحدة، إضافة إلى الجزائر قد تطرقنا في دراستنا إلى دول أخرى وهي الأردن وقطر وكذا السودان.

ومن خلال ما تم استعراضه في البحث، سوف تقوم بتقديم نتائج اختبار الفرضيات، وأهم النتائج النظرية والتطبيقية بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

نتائج اختيار الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذا التساؤلات الفرعية التي نتجت عنها، قمنا في بداية الدراسة بصياغة عدد من الفرضيات، وفيما يلي سنقوم باختبار صحتها أو خطئها وفقا للنتائج المتحصل عليها.

الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس الثانوية، فقد تم تحقق هذه الفرضية حيث تم التوصل إلى أنه عند زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل ازدادت معه نسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس الثانوية.

الفرضية الثانية: ساهم متوسط نصيب الفرد من الدخل في زيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة عند الشباب حيث خلال الدراسة لاحظنا أنه كلما ازداد متوسط نصيب الفرد من الدخل ازداد معه معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب في الدول محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة وفيات الرضع، فقد تم ثبوت صحة الفرضية من خلال الفصل الثالث، بدليل أنه خلال السنوات الأخيرة ومع ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل، سجلنا تناقص في نسبة وفيات الرضع وهذا راجع لتوفير نسبة من دخل الأفراد للإنفاق على صحة الأم والرضيع ما ينعكس إيجابيا عليهما .

الفرضية الرابعة: مؤشر الدخل له دور كبير في تفعيل ورفع معدلات التنمية البشرية على غرار بقية العناصر (التعليم، الصحة)، فقد تم إثبات عدم صحة هذه الفرضية بدليل أن مؤشر الصحة هو من ساهم بنسبة كبيرة بفضل مؤشر العمر المتوقع (أحد مكونات الصحة) في رفع من معدلات التنمية البشرية، بدليل أنه جعل كل من قطر والجزائر تحتلان مراتب متقدمة فيما يخص معدلات التنمية البشرية بين الدول محل الدراسة، ويظهر هذا جليا من خلال انخفاض معدل الوفيات الأطفال والرضع والمواليد الأحياء.

النتائج المتوصل إليها:

وعلى ضوء ما سبق توصلنا إلى نتائج التالية:

- أولى النتائج هي مساهمة متوسط نصيب الفرد من الدخل في زيادة نسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس الثانوية، بفضل توفير هياكل تعليمية لجميع المتمدرسين، سواء المنتمين إلى المناطق الحضرية، أو الريفية، وتوفير التكنولجية، لتسهيل عملية البحث للطلاب المتمدرسين في المرحلة ما قبل الثانوية.

- ساهم متوسط نصيب الفرد من الدخل في زيادة معرفة القراءة والكتابة عند الشباب، إذ من خلال المبحث الثالث للفصل الثالث وجدنا إن معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب نسبة مرتفعة جدا

تقارب 99% في كل من الجزائر وقطر والأردن، و70% في السودان، بفضل توفير المدارس الابتدائية على كامل أقاليم تلك الدول وإزالة كل العوائق التي تحول دون التحاقهم بالمدارس.

– ساهم ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في تخفيض نسبة وفيات الرضع، وذلك من خلال الإنفاق على الصحة، كالمرافقة الصحية للأم قبل وبعد الولادة، وخضوع المولود الجديد لمختلف الفحوصات ومعالجته في حال ثبوت مرضه.

– مؤشر العمر المرتقب (توقع الحياة عند الولادة) أحد أهم مؤشرات الصحة، له دور كبير في الرفع من معدلات التنمية البشرية، وإذ من خلال المبحث الثالث للفصل الثالث وجدنا أنه ساهم بقدر كبير على غرار مؤشر الدخل ثم مؤشر التعليم على التوالي في الرفع من مؤشرات التنمية البشرية.

التوصيات:

– يجب الحرص على إعطاء حيوية جديدة لقطاع الاستثمار في الجزائر الذي يعتبر هدفا اقتصاديا لتوفير مناصب شغل للشباب، والرفع من الدخل الوطني، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل، ما يساهم في ارتفاع مستوى معيشة لائق للأفراد .

– العدالة في توزيع الدخول، بحيث يجب إدراج ساعات العمل ونسبة الخطورة ونطاق العمل في احتساب الأجور، للحول دون ظهور فجوات رقمية بين فئة مستأثرة بالحصة الأكبر من الدخل وأخرى مهمشة ومحرومة.

– على السلطات العليا في البلاد العمل على استقرار أسعار الصرف واستقرار العملة الوطنية لتفادي خطر التضخم وتذبذب الأسعار.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور الدخل في تحقيق التنمية البشرية في حدود الإشكالية المطروحة كما أن للبحث أفاق أخرى منها:

– واقع التنمية البشرية في الجزائر، أفاق وتحديات.

– مؤشر التعليم ودوره في الرفع من معدلات التنمية البشرية.

التنمية البشرية في ظل التسرب المدرسي للحصول على نصيب من الدخل الوطني.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة الكتب:

1. إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية المستدامة في الفكر الإسلامي والوصفي منظور مقارن، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1436هـ-2015م.

2. إبراهيم خريص وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة عربية 2007.

3. أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، مملكة الأردنية، ط1، 2014.

4. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقان، مفاهيم ونظم اقتصادية (تحليل اقتصادي جزئي وكلي) دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الأولى 2004.

5. برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي الجزء الأول، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بيروت، نيويورك.

6. بريش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.

7. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن.

8. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة شركة: جمال أحمد محمد وإخوانه، طبعة 2014م-1435هـ، الأردن.

9. خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، رأس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر، 2005.

10. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة 2002، دار وائل للنشر والتوزيع.

11. رشيد جمران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلامي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2003.

12. سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

13. السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، ط 1،الإسكندرية، مصر، 2008.

14. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات، 1979، طبعة أولى.

15. عبد الباسط علي الجحيشي، الإعفاءات من ضريبة الدخل دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2008.

16. عبد الحميد محمد العباسي، التنمية البشرية (مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها)، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، جامعة القاهرة.

17. عبد الرحمن يسرى أحمد، أحمد الناقة، النظرية الاقتصادية الكلية (مدخل حديث) مؤسسة شباب الجامعة 40 شارع الدكتور مصطفى مشرفة، الإسكندرية، مصر، 1995.

18. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر والطباعة، الإسكندرية مصر، 2011.

19. عبد الغافور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.

20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000م.

21. عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.

22. عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2004.

23. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، دار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007.

24. عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014م.

25. عدنان داود محمد العداري، هدى زوير مخلف الدعمي، الاقتصادي المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 1431هـ-2010م.

26. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2002-2003، الإسكندرية.

27. محمد عابد الجابري، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1995.

28. محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

29. محمد مروان السمات وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، ط 5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

30. محمد نبيل جامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية، دار عزيب للنشر والطباعة، القاهرة، 2000.

31. محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

32. محي محمد مسعد، عولمة الاقتصاد في الميزان (الايجابيات والسلبيات) ، دار الهناء للتجليد الفني للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.

33. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعة)، دار وائل للنشر، 2007، ط 1، عمان، الأردن.

34. مصطفى موثق، علم الاقتصاد 2، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.

35. مصطفى يوسف الكافي، مبادئ علوم الاقتصادية، دار الجامد للنشر والتوزيع، طبعة أولى 2015-1436هـ.

36. المعتصم بالله الجوارية وآخرون، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج صانع التغير، الأردن.

37. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروق. مدخل في علم الاقتصاد،طبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 1434هـ-2013م.

38. ولاس بيترسن، ترجمة صلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي جزء ثاني، بنسبة الاشتراك مع فرنكلي للطباعة والنشر، بيردن، نيويورك، 1968.

الرسائل والمذكرات:

39. زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تطبيقية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.

40. ساعد محمد، اقتصاديات الصحة ودورها في تفعيل التنمية البشرية، دراسة مقارنة بين الجزائر ودول أخرى، لفترة 2000-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص التنمية، كلية فارس يحي، المدية، 2016-2017.

41. ساعد محمد، التنمية البشرية كمعي التحقيق الاقتصادي المعرفي في الجزائر بالإشارة إلى مؤشرات المعرفة(2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارة، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2010-2011.

42. شرع يوسف، الطاقة بين آفاق التنمية المستدامة والتحديات البيئية-الجزائر 2000-2008، مذكرة متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع اقتصاد وتنمية.

43. شريفة عبدو، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة بان خلدون، تيارت.

44. صابة مختار، الاستثمار في رأس البشري وآثاره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

45. عبد الله موساوي، حدود دور الدولة في التنمية البشرية، حالة التعليم العالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

46. عبد المجيد شفيق، التناول الديداكتيتي لمفهوم التنمية في الكتب المدرسية وتمثيلات التلاميذ لهذا المفهوم كتاب الجغرافية للسنة الأولى بكالوريا نموذجا، مرجع سبق ذكره.

47. قداري أحمد، فعالية النفقات العامة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية في الجزائر خلال فترة 2000-2008 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010-2011.

48. محمد محمد أحمد المزاح، تطوير مؤشر التنمية البشرية وطرق قياسه، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإحصائية، قسم الإحصاء، جامعة الخرطوم، مارس 2005.

49. مريعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر، الواقع والآفاق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري 2، قسنطينة، 2013.

50. نادية إبراهيم، دورة للجامعة في التنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2013/2012.

المؤتمرات والملتقيات:

51. المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية، نحو زيادة القدرة التنافسية للعمالة العربية، المنامة.

52. محمد مراد، التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية)، ندوة بتاريخ 2011/06/11.

التقارير:

54. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1991)، تقرير التنمية البشرية لعام 1991.

55. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1992)، تقرير التنمية البشرية لعام 1992.

56. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994) تقرير التنمية البشرية لعام 1994.

57. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008/2007) تقرير التنمية البشرية لعام (2008/2007).

58. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) تقرير التنمية البشرية لعام 2010.

59. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011)، تقرير التنمية البشرية لعام 2011.

60. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) تقرير التنمية البشرية لعام 2013.

61. تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإجمالي 93.

المواقع الإلكترونية:

62. وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات على الموقع www.ansni2.com

63. مجموعة البنك الدولي على الموقع www.albanlaldwali.org

بيانات أطلس العالم على الموقع الإلكتروني http//www.arknoema.com/atlas matrix.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة واقع الدخل في الجزائر ومقارنته بدول أخرى،كما تقف على تبيان أثر ومساهمة اقتصاد الدخل من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل في تحسين مؤشرات التنمية البشرية على غرار الصحة والتعليم.

إذ تستخدم هذه المؤشرات في تطور التنمية البشرية، ومن ثم التعرف على مساهمته في تفعيل التنمية البشرية في هذه الدول،كما تناولت هذه الدراسة العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في كل من الجزائر، قطر، الأردن والسودان، التي تعمل بدورها في تحقيق الخيارين الآخرين وهما الصحة والتعليم المكونة للتنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات الدخل،متوسط نصيب الفرد من الدخل، التنمية البشرية .

Résume :

Cette étude porte sur la réalité des revenus en Algérie, et par rapport a d'autres pays se distinguent également dedémontrerl’impact et la contribution de l’économie du revenu par revenu moyen par habitant dans l’amélioration du développementhumain, tels que les indicateurs de sante et d’éducation, car ces indicateurs sont utilises dans le développement du développement et reconnaitre sa contribution al’activation de développement humain dans ces pays, cette étudeàporte sur l’espérance de vie a la naissance et le taux d’alphabétisation des adultes en Algérie,Qatar,Jordanie et Soudan ce que travaille pour atteindre les deux autre options à savoir le développement de composants de sante et de l’éducation humain.

Mots-clés : Economie du revenu, revenu moyen par habitant,développement humain.